بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية اللغة العربية

"قسم"
الدراسات النحوية واللغوية

عنوان البحث :-
ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي

إشراف الأستاذ الدكتور
محمد أحمد علي الشامي

بحث مقدم من الطالبة :-
عائشة إبراهيم المهدي عبدالرحمن
لنيل درجة الماجستير

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إهداء إلى ....

الذي سخّر وقته وموهبته وفنه وعلمه ومهارته في إخراج هذا العمل

....ابني معاذ

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر له على نعمائه وفضله ، وبفضله ونعمائه تتم الصالحات.
وشكري وعرفاني لمن دلني على اختيار هذا الموضوع .....
وإلى كل من مد يده بالعون والمساعدة في تحضير المادة ، بالمصادر والمراجع ... حتى استطعت أن اسبر أغوار هذه البحور ، وانتقي أثمن الدرر واللآلئ من قيعانها .....
والشكر لمن أوسع صدره وخلقه ، وأشرف على هذا العمل ، حتى خرج في هذا الثوب القشيب .....

الباحثة

اسم الموضوع :- ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي

خطة البحث :-

التمهيد :- هذا البحث ،يُعني بظاهرة الإلحاق ، كما وردت عند علماء الصرف ، منذ سيبويه ، الذي أسس لهذه المسألة . فموضوع الإلحاق مهم ، من حيث دلالته علي جهد النحاة ، في التوصل إلى نظرة شاملة ، تفسِّر معظم الظواهر اللغوية ، إن كانت نحوية ، أو صرفية ، أو صوتية ، فهذا الموضوع ، كانت تمليه ، طبيعة الأوزان والقوافي الشعرية تارةً، وتطور الأصوات اللغوية تارةً أخري .

أهمية هذا البحث :-

هذا البحث له أهميته ، إذ أننا نجد أنَّ معظم الكلمات والأمثلة في الإلحاق قديمة ، لم تستعمل إلا استعمالاً ضئيلاً ، وليس لها في الزمن الحاضر متسع لتدخل في الأساليب الحديثة . إلا أن في هذا البحث مقترحات مفيدة في دراسة هذا الموضوع المشتَّت في صفحات كتب الصرف والنحو القديمة .

وأهم هذه المقترحات وضع منهج جديد لدراسة موضوع الإلحاق ، واستخدام الكلمات المعروفة والمتداولة ، للاستدلال علي صيغه ، وبيان دراسته ، وأهدافها في اللغة العربية .

الهدف من البحث:-

هذا البحث يكمل فجوة في مسألة المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال ، وهو إلحاق كلمة بأخرى أكثر منها حروفاً ، لتتبعها في تصاريفها بشرط الموافقة والموازنة ، وتتميز الملحقات – وهى من المزيدات - بأنها تتصرف تصرف المجردات ، وهى ليست كذلك ، ولذا جعلت ملحقة بها .

المشكلة التي عالجها البحث :-

(١) ما الإلحاق؟ وكيف عرَّ فه اللغويون والصرفيون؟
(٢) ما الفرق بين الملحق والملحق به؟
(٣) كيف نميز بين الحرف الزائد للإلحاق والحرف الزائد لغير الإلحاق؟
(٤) ما هي مواطن زيادة حروف الإلحاق؟
(٥) كيف فسَّ ر الصرفيون ترتيب الحروف الملحقة في الكلمة ؟
(٦) زيادة التاء في بنت وأخت هل هي زيادة للإلحاق ، أم زيادة للتأنيث أم للتعويض؟
(٧) ما الخواص التي تميز الإلحاق؟ وما علاماته؟

(٨)- أ- الصيغ الثلاثية من الأسماء ، ولحاقها بالرباعية المجردة والمزيدة وأوزانها .
- ب- الصيغ الرباعية من الأسماء ، ولحاقها بالخماسية المجردة وأوزانها.

(٢)

(٩) الصيغ الثلاثية من الأفعال ولحاقها بالرباعية المجردة والمزيدة من الأفعال ، وأوزانها.
(١٠) كيف صنف الصرفيون الإلحاق إلي قياسي وسماعي؟
وآراؤهم في هذا التصنيف؟ وما الحدود والقواعد التي اعتقدها كل فريق منهم؟

منهج البحث :-

هذا البحث جمع لملاحظات بعض العلماء علي الإلحاق ، وآرائهم في تفسيره ، وبيان أهم الأسس التي بنوا عليها قواعد الإلحاق ، مستندين في ذلك إلي ما قاله سيبويه؛ نظراً لسبقه في هذه المسألة. إذ كانت آراؤهم وأقوالهم متناثرة وإشاراتهم غير مكتملة ، فرأيت أن أجمع هذه الملاحظات، وأدعَّمها ببعض الأمثلة التي تبين المقصود ، وتزيل الغموض بإذن الله.

الدراسات السابقة ، ومكانة البحث وأهميته بين تلك الدراسات :-

جاءت صيغ الإلحاق ومفرداته متناثرة في كتب الصرف من مؤلفات علمائنا الأقدمين.
ففي (الكتاب) تحدث سيبويه – (ت ١٧٥هـ) – عن الملحقات من الأسماء والأفعال ، واضعاً بذلك الأساس الذي انطلق منه الصرفيون في بحث هذا الموضوع.
وكان المبرد – (ت ٢٨٥هـ) – لا يختلف كثيرا عن سيبويه في دراسته للإلحاق في كتابه : (المقتضب). وفي مواضع من كتابه (الكامل). وكان ينقد سيبويه في بعض المسائل المتعلقة بالإلحاق.

وممن أسهم بنصيب وافر في بحث هذا الموضوع ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، سواء فيما نقله عن شيخه أبي علي الفارسي ، أو فيما أضافه من عنده ، خاصة في كتابه : (المنصف في شرح تصريف المازني) وفي(الخصائص) و (سر صناعة الأعراب).
وكان ممن تناولوا هذا الموضوع بالبحث والدراسة (ابن يعيش) في(شرح المفصل) ، والذي كانت معظم آرائه موافقة لما جاء في كتاب سيبويه.

وفي (كتاب المزهر في علوم اللغة) للسيوطي ذكر للملحقات من الأسماء ومن الأفعال.

وتوالت مصنفات علمائنا الأقدمين ممن تناولوا هذا الموضوع، فقد ألف ابن عصفور الأشبيلي (الممتع في التصريف) ، الذي يحوي فائدة كبيرة عن هذا الموضوع. كما أن للرضي الاستراباذي يداً طولى في شرح حقيقة الإلحاق في كتابه :
(شرح شافية ابن الحاجب).

واستمرت دراسة هذا الموضوع حتى يومنا هذا لم تنفصل عن دراسة غيرها من مواضيع الصرف. واعتمد المتأخرون علي من سبقهم في دراسة موضوع الإلحاق.

والبحث يشتمل علي كثير من الأمثلة التي وضعها الأقدمون تحت اسم الملحقات وأوزانها ، وما ألحقت به من كلمات مجردة ، مأخوذة مما ورد في كتاب سيبويه وكتاب المقتضب للمبرد وبعض مما ورد عن ابن جني وغيرهم وتعليقاتهم علي هذه الأمثلة وبعض الكلمات التي لم يصنفها سيبويه ، ولا غيره تحت اسم الملحقات.

(٣)

هيكل البحث :-

(١) التمهيد.

(٢) جهود العلماء في توضيح مفهوم الإلحاق.

الفصل الأول :-

المقصود من الإلحاق

المبحث الأول - تعريف الإلحاق عند اللغويين والصرفيين.

المبحث الثاني - الإلحاق التصريفي ، أهميته ومكانته والغرض منه .

الفصل الثاني :-

الزيادة والإلحاق

المبحث الأول - زيادة الإلحاق.

المبحث الثاني - الحرف الزائد للإلحاق.

المبحث الثالث - مواطن زيادة الإلحاق .

المبحث الثالث - التاء في بنت وأخت بين الإلحاق والتأنيث والتعويض.

المبحث الرابع - خواص الإلحاق وآماراته.

الفصل الثالث :-

أوزان الكلمات الملحقة في الأسماء والأفعال .

المبحث الأول ١/ الأسماء الملحقة : أوزان الأسماء الثلاثية الملحقة :

أ- الملحق بالرباعي المجرد .

ب- الملحق بالرباعي المزيد فيه .

ج- الملحق بالخماسي المجرد .

٢/ الأسماء الملحقة : أوزان الأسماء الرباعية الملحقة :

أ- الملحق بالخماسي المجرد.

ب- الملحق بالخماسي المزيد فيه .

المبحث الثاني

الأفعال الملحقة

- الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي المجرد .
- الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي المزيد فيه .

الفصل الربع :-

الإلحاق بين القياس والسماع .

المبحث الأول

الإلحاق القياسي في الأسماء والأفعال .

أ- الإلحاق القياسي في الأسماء.
ب- الإلحاق القياسي في الأفعال .

المبحث الثاني
الإلحاق السماعي في الأسماء والأفعال.
أ- الإلحاق السماعي في الأسماء.
ب- الإلحاق السماعي في الأفعال .
المبحث الثالث
الرأي في الإلحاق .
- الرأي في الإلحاق القياسي والسماعي .
- القول بزيادة بلا معني غير ممكن .
- غموض صيغ الإلحاق وغرابة الأمثلة .
خاتمة البحث :-
- ملخص البحث .
- نتائج البحث .
- التوصيات .
- المصادر والمراجع والدوريات .

التمهيد

هذا البحث يعني بظاهرة الإلحاق في الصرف العربي كما وردت عند علماء الصرف منذ سيبويه.

فاللغة العربية تتميز بأن عدد الحروف الأصلية في الكلمات محدّد ، فقد تكون الأصول ثلاثة أو أربعة في الأسماء والأفعال. وتصل إلى خمسة أصول في الأسماء فقط.

ولكن الزيادة على تلك الأصول ممكنة وفقاً لقواعد صرفية ، وضوابط صوتية عديدة. وقد تصل الكلمة بما زيد عليها لغير إلحاق إلى سبعة أحرف ، فيزاد على الثلاثي من واحد إلى أربعة ، ويزاد على الرباعي ثلاثة فأكثر.

والإلحاق بحث مهم في باب الزيادة والصرف ، ويعدُّ أحد وسائل تنمية مفردات اللغة العربية وتنويع كلماتها ، فبوساطة زيادة بعض الأحرف يمكن إنتاج كلمات مختلفة من أسماء أفعال ضمن صيغ العربية المعروفة.

جهود العلماء في توضيح مفهوم الإلحاق :-

الإلحاق عند علماء النحو والصرف ، إلحاق نحوي ، وإلحاق تصريفي

والإلحاق النحوي يختص بإلحاق بعض المفردات بغيرها في الأعراب. كالإلحاق بالمثني كما في (اثنان وكلتا) ، ويجمع المذكر السالم (عشرون وبابه)، وإلحاق بجمع المؤنث السالم (عرفات وأذرعات).

أما الإلحاق التصريفي : فكما حدده العلماء أن تزيد في بناء كلمة لتلحقه ببناء أكثر منه وهذا يفهم منه اختصاصه بعلم الصرف. وهذه الزيادة غير صالحة للإسقاط وتجريد الاسم منها ، ما لم تؤثر هذه الزيادة في معنى الكلمة.

وقد جاءت صيغ الإلحاق ومفرداته متناثرة في كتب الصرفيين واللغويين والمعاجم للأقدمين.

ففي كتاب سيبويه – مثلاً – نجد موضوع الإلحاق متفرقا بين أجزائه ، وأبوابه ، وصفحاته.

وكان المبرد لا يختلف كثيرا عن سيبويه ، في دراسته للإلحاق في كتابه (المقتضب). بل كان يتناول ما تناوله سيبويه في كتابه بالشرح والتحليل والنقد.

ويعدُّ ابن جني أكثرهم محاولة لتوضيح هذا الموضوع الغامض، ودراسته بصورة أكثر جدية. وأقرب إلى الواقع مما سبق ، وخاصة في شرحه لتصريف أبي عثمان المازني ، وهو (المنصف في شرح التصريف).

فتناول فيه : تعريفه ، صيغه وأنواعها ، وقسمه إلى إلحاق قياسي وآخر سماعي.

فصار القياسي عنده مختصاً بتكرير لام الكلمة لإلحاقها بغيرها. والسماعي ماعدا ذلك. أي بزيادة بعض أحرف سألتمونيها. وسيرد ذلك بإذن الله في التقسيم إلى قياسي وسماعي.

أمّا كتابه (الخصائص) فقد ضمّ معلومات نافعة عن الإلحاق. وكذلك الأمر في (سر صناعة الأعراب). وكذا في (التصريف الملوكي).

وتوالت مصنفات علمائنا الأقدمين ممن تناولوا دراسة هذا الموضوع ، إلاّ أنّها لم تكشف جميع جوانبه. وتزيل عنه الغموض الذي رافقه في مفرداته ، وصيغه وأنواعها منذ البداية . واعتمد المتأخر منهم على من سبقه ، وإنْ كان ابن مالك

قد درسه في أغلب مصنفاته ، وأوضحه أكثر مما سبق ، وخاصة في (شرح لامية الأفعال) ، و (تسهيل الفوائد) وشرحه. وله أيضاً (الكافية الشافية في النحو) وشرحها.

أمّا ابن عصفور الأشبيلي ، فتناول هذا الموضوع بالدراسة ، وضرب الأمثلة المتنوعة لتوضيحه ،ومعرفة أوزانه ، خاصة في كتابه (الممتع في التصريف).

كذلك فعل الرضي الاستراباذي في شرحه لشافية ابن الحاجب. فدرس أكثر جوانبه ، وبين أماراته ، وأدلته ، ودلالة زيادته علي معني لم يكن موجودا قبلها وهكذا.

وتناول السيوطي الإلحاق في كتابه (المزهر في علوم اللغة) خاصة ، يضاف إليه ما ذكره في مصنفه (الأشباه والنظائر). إلاّ أنّه جمع أكثر أقوال علماء الصرف ، والنحو في الإلحاق . ولجأ إلى تعداد الصيغ التي يبدو أغلبها غريباً.

وهكذا استمرت دراسة الإلحاق حتى يومنا هذا لكنها لم تنفصل عن غيرها من مواضيع النحو والصرف الأخرى ، التي ضمتها معاً المصنفات العربية المختصة بها. إلاّ أنَّ أكثر اعتمادها منصب على ما جاء في كتب النحو والصرف لعلمائنا الأقدمين ، ولم تخرج عن حدودها. وسلمت بكل ما جاء فيها ، وخاصة في نفي وجود معنى لزيادة الإلحاق التي سيتضح أن لها معنى. ولم تكن زيادتها عبثاً ، أو لغرض لفظي فقط.

الإلحاق عند الصرفيين المحدثين :-

الإلحاق عند جماعة الصرفيين المحدثين هو الزيادة التي تلحق الكلمة – اسماً كانت أم فعلاً – حتى يصير بناؤها اللفظي مطابقا لبناء آخر في عدد الأحرف وحركاتها وسكناتها. كما وافقوا على أنّ الزيادة إنْ أفادت معنى فرعياً أضيف إلى المعنى العام فإنْها لغير الإلحاق. وأنّ الملحق يجب أنْ يجاري الملحق به في جميع تصاريفه.

فالإلحاق عند الدكتور عبد القادر عبد الجليل (١) هو (إضافة صوتية تلحق الاسم أو الفعل ، وتكون بزيادة صوت واحد أو أكثر ليتواءم تركيبه اللفظي مع تركيب آخر في الكمية والنوعية ، (في عدد الصوامت ، والصوائت ، والتراكيب الصفرية).

١/ الدكتور – عبدالقادر عبدالجليل / علم الصرف الصوتي / ص٧١ / جامعة آل البيت – عمان – الأردن
أزمنة للنشر والتوزيع ١٩٩٨م

كما يرى أنّ هذه الزيادة الصوتية الإلحاقية لا تخضع لعوامل الإطراد في الإفادة الدلالية التي تؤدي إلى إفادة معنى فرعي أضيف إلى المعنى العام ، كما في (كَاتِب ، مَكْتُوب ، كِتَابة).

فالإلحاق عنده عملية صوتية القصد من تحقيقها إلحاق صيغة بنائية بأخرى، ولذا يمتنع فيها الإدغام الصوتي ، كما في قَعْدَد ومَهْدَد ، شَمْلَل ، لأسباب تتصل بفقدان البناء اللفظي هيئة البناء الملحق به. وهنا يتفق مع علماء الصرف في أنّ الإلحاق يمتنع فيه الإدغام. ويوافقه على هذا الرأي الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد (١) في أنّ كل كلمة (اسماً كانت أم فعلاً، فيها زيادة لا تطرد في إفادة معنى وساوت الكلمة بهذه الزيادة وزناً من أوزان المجرد في عدد حروفه وحركاته وسكناته ، كانت هذه الكلمة ملحقة بهذا الأصل ، وكانت زيادتها للإلحاق.

ويرى بعض علماء الصرف المحدثين أنّ بعض الملحقات التي عالجها الصرفيون القدماء تحت باب الإلحاق لا يمكن أنْ تلحق بالرباعي. فيرى الأستاذ/ محمد ضامر(٢) أنّ بعض الأفعال وهى الكلمات ذَرْجَسَ ، يَرْنَأَ ، حَنْظَلَ ، بَرْأَلَ ، هَرْوَلَ ليست ملحقة وإنّما ذَرْجَسَ فعل رباعي مجرد يوزن على فعلل فالنون أصلية فهي ليست كما ذكر السيوطي في أنّها ملحقة توزن على نفعل

وأنّ الفعل يرنأ فعل مضارع من رنأ بمعنى تثاقل وثبتت في النسق العربي بكثرة استعمالها وصارت تعامل معاملة الملحق بالياء في أوله ، حالها كحال (يزيد) التي أصبحت اسما من فعل. أما إن كان معناها (يَرْنَأ) صبغ بالحناء فوزنها (فَعْلَلَ) رباعي مجرد فالياء فيها (فاء الكلمة).

أمّا حَمْظَلَ فهي حَنْظَلَ ، ولذا يلزم أن يكون وزنها على (فَنْعَلَ) حسب تحليل علماء الصرف الأقدمين إذا كان أصل الفعل الثلاثي (حَظَلَ) بمعنى المنع من التصرف. أمَّا إذا كانت حَنْظَلَ مأخوذة من الحنظل فوزنها فَعْلَلَ لأنَّ النون هنا أصلية وليست حرف إلحاق.

أمَّا (بَرْأَلَ وهَرْوَلَ). فهما من الأفعال الرباعية الأصول ، فإنْ كانت همزة برأل مزيدة للإلحاق ، فلو حذفت هذه الهمزة لصارت (بَرَلَ) ، وحصلنا على كلمة لا وجود لها في القواميس. وكذا الحال في هرول ، فهي لم تأت في صورة مادة ثلاثية (هَرَلَ).

فهو يرى أنّ الإلحاق في الفعل الرباعي ليس كله وارداً. وأنّ عدداً من الكلمات الرباعية التي ادعى الصرفيون العرب القدماء ، أنها ملحقة بالرباعي ليست كذلك بل هي رباعية مجردة.

١/ الدكتور – عبدالحميد مصطفى السيد / المغنى في علم الصرف / ص٣٩ / كلية العلوم والآداب/ الجامعة الهاشمية – الأردن.

٢/ الأستاذ – محمد ضامر- من مجالات لغوية / الكليات والوسائط / منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية / جامعة الملك محمد الخامس / الرباط / ندوات ومناظرات رقم(٣١)

فهو يرى أن ترد كل الأفعال التي ادّعى الصرفيون القدماء أنها ملحقة إلى وزن فَعْلَلَ، أما إذا وجدنا كلمات يشترك معناها مع معنى كلمات ثلاثية فإننا نستطيع أن نسلّم بوجود إلحاق فيها، إلا أنه يرفض التعدد في الصيغ ؛ لأنه مبدأ ينافي التيسير في اللغة ، ويكفي في نظره كي يكون الفعل رباعياً ، أن يكون مصدره على فعللة ، وصيغته فعلل دون باقي الصيغ التي أثبت فيها القدماء الحروف الزائدة .

كما يرى الدكتور محمد عيد(١) أنّ أوزان الملحق بالرباعي المجرد تُضم إلى أوزان الثلاثي المزيد بحرف. والرباعي المزيد بحرف إلى الثلاثي المزيد بحرفين ، والرباعي المزيد بحرفين تُضم إلى أوزان الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف ، تيسيراً لدراسة الصرف ، بتجميع مباحثه ، واختصارها ، ونفي التشتيت عنها.

==========

١/ الدكتور – محمد عيد/ الصرف الواضح لبنية الكلمات العربية/ ص(٩٢- ٩٣) / كلية دار العلوم / جامعة القاهرة الناشر/ مكتبة الشباب ١٩٩٣م.

الفصل الأول : -

المقصود بالإلحاق

المبحث الأول :- تعريف الإلحاق عند اللغويين والصرفيين .

المبحث الثاني :- الإلحاق التصريفي ، أهميته ومكانته والغرض منه .

المقصود من الإلحاق

أ ـ الإلحاق كما عرَّفه العلماء القدماء :-

(١) الإلحاق لغةً :-

لم يفرد العلماء النحويون والصرفيون باباً خاصاً بالإلحاق. وإنْما نثروه في أبواب كثيرة من مصنفاتهم. ومن تتبعنا لمواطن الإلحاق في كتب الأقدمين ، نستطيع أن نستخلص للإلحاق تعريفاً لغوياً ، وهو أنّ كلمة الإلحاق في اللغة يراد بها عدة معانٍ. منها الإتباع :- يقال : ألحقت زيداً بمحمودٍ ، إذا أتبعتَه إيّاه. ويأتي الإلحاق بمعنى إدراك الشئ والوصول إليه ، يقال : تلاحق القوم : إذا أدرك بعضهم بعضاً. والملحق يعني الدّعي الملصق. يقال : ألحق القائف(١) الولد بأبيه ، (أي أخبره بأنه ابنه لوجود شبه بينهما يظهر للقائف)

ومن ذلك باب الإلحاق الذي نحن بصدد البحث فيه ، والذي يعني : أن تتبع كلمة لأخرى في تصاريفها وبنائها(٢)

يتضح من ذلك تعدد معاني كلمة (الإلحاق). وعدم اختصاصها بمعنى لا تتعداه إلى غيره.

(٢) الإلحاق اصطلاحاً :-

عرّف الصرفيون الإلحاق بأنه مصطلح في بحث المجرد والمزيد. وقد أجمعوا على أنه جعل كلمة تتبع لكلمة أخرى في بنائها وتصاريفها ، وذلك بزيادة حرف ، أو أكثر على أصولها. حتى تصير موازنة ومساوية لها. والمراد هو تصيير بناء الكلمة الأقل حروفا (الملحق) بزيادة مساوياً لبناء الكلمة الأكثر حروفاً وهو(الملحق به).

وأول من عرّف الإلحاق تعريفاً علمياً دقيقاً هو ابن جني. فقد أسهم بنصيب وافر في بحث هذا الموضوع ، وفيما نقله عن شيخه أبي علي الفارسي ، أو فيما أضافه من عنده. لأن سيبويه الذي وضع الأسس التي سار عليها العلماء بعده ، لم يعرّف الإلحاق ، واكتفى بسوق أمثلة عليه في مواطن عديدة ، من مؤلفه الكتاب(٣).

ويبدو من استقراء أمثلته ، أن المسألة قد نضجت في عصره، وقد جاء من بعده من استنبط بعض القواعد والضوابط الخاصة بالإلحاق.

١/ القائف : الشخص الذي يعرف الآثار ومنه فلان تقوَف الأثر إذا تتبعه/ ابن منظور الأفريقي المصري/ لسان العرب/ قوف ج١١/ ص٢٠٢ / مطبعة بولاق – ١٣٠٠هـ - ١٣٠٧هـ .

٢/ أحمد بن فارس/ مقاييس اللغة/ لحق/ مج٥/ ص٢٣٨ / تحقيق عبدالسلام محمد هارون / مطبعة احياء الكتب العربية ١٣٦٦هـ - ابن منظور/ لسان العرب/ لحق مج١٢ / ص٢٠٣ – محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي / تاج العروس في شرح القاموس / مج٧ / ص٦٠ / الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ - طبعة الأميرية ١٣٠٧هـ - أبو القاسم محمد ابن عمر بن محمد الخوارزمي / أساس البلاغة / ل ح ق / مج٢ / ص٣٣٥ - طبعة دار الكتب المصرية / القاهرة ١٩٢٢م.

٣/ أبو بشر ، عمر بن عثمان بن قنبر ، سيبويه / الكتاب/ ج٤ / ص(٢٨٦-٣٠٣) – الكتاب/ ج٢ - الكتاب/ج٥ فهرس مسائل النحو والصرف.

يقول ابن جني في تعريف الإلحاق :- (واعلم أن الإلحاق إنْما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به ، لضرب من التوسع في اللغة ، فذوات الثلاثة يبلغ بها ذوات الأربعة والخمسة ، وذوات الأربعة يبلغ بها ذوات الخمسة ، ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب)(١)

ويقصد ابن جني (بذوات الثلاثة) الكلمات الثلاثية التي تلحق بعد الزيادة بالرباعية والخماسية الأصول. ويشير (بذوات الأربعة) إلى الكلمات الرباعية التي تلحق بعد الزيادة بالخماسية الأصول. ويشير بقوله : (ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب) إلى أنّ الإلحاق ينحصر في إلحاق الثلاثية والرباعية ، ويخرج من ذلك إلحاق الخماسية ، لأنّه لا توجد كلمة سداسية الأصول فتلحق بها الخماسية بعد زيادتها ولا غيرها.

فالكلمة التي تشتمل على إحدى زوائد الإلحاق في قوله : (بزيادة في الكلمة) هي الملحق (والملحق به) هو الكلمة المجردة من الزوائد ، كالكلمات الرباعية والخماسية المجردة من الزيادة ، أو بعض الكلمات الرباعية المزيدة لتلحق بالخماسية ، فيلحق بها الثلاثي المزيد بحرفين ومثال الكلمات الملحقة :(جَوْرَبَ) و(فَيْصَلَ) أصولها (جَرَبَ) و(فَصَلَ) ثلاثيتان ملحقتان بوزن (فَعْلَلَ) الرباعي المجرد. فوزن (فَعْلَلَ) المجرد ملحق به.

ويشير ابن جني بقوله : (ضرب من التوسع).إلى أنه توليد لصيغ وكلمات جديدة وفقاً لقواعد معينة. من أهمها قواعد الإلحاق. ولا شك أن أكبر أبواب التوسع في اللغة هو باب الزيادة لغير الإلحاق في الأسماء والأفعال.

ونظير ما جاء في كتاب ابن جني عن الإلحاق وتعريفه تعريف الرضي الاستراباذي (ت٦٨٦هـ). إلا أنّ تعريف الرضي للإلحاق أشمل من التعريف السابق. يقول : (ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أنْ تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة معنى ، ليصير بذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات.)(٢)

ولعل الرضي أشار إلى أن الزيادة غالباً تغير معنى اللفظ. سواء أكانت الزيادة للإلحاق ، أم لغيره. حيث إن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى ، كما يقول الصرفيون ، لكن هذه الزيادة في المبنى ليست مطردة في زيادة المعنى. بل ليصير التركيب على مثال الكلمة الأخرى في حركاتها وسكناتها وعدد حروفها. أي أنّ الكلمة الملحقة تعامل معاملة الملحقة به في تصاريفها. وهذا ما نقله الرضي عن ابن الحاجب في شرح الشافية (ومعنى الإلحاق ، أنها أنما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه ليعامل معاملته فنحو قردد ملحق.)(٣)

١/ أبو الفتح عثمان بن جني/ الخصائص/ تحقيق/ محمد علي النجار/(القاهرة- دار الكتب المصرية، ١٣٧٦هـ) /ج١/ ص(٢٢١- ٢٢٤).
- ابن جني / المنصف / تحقيق/ ابراهيم مصطفى و عبدالله أمين (القاهرة – مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٧٣هـ / ١٩٥٤م) / مج١/ ص٣٤
٢/ الرضي/ محمد بن الحسن الاستراباذي / شرح شافية ابن الحاجب/ تحقيق/ محمدنور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبدالحميد (بيروت- دار الكتب العلمية ،١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م) / مج١/ ص٥٢.
٣/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص٣٣٢.

وعقب الرضي على قوله (زيادة غير مطردة في إفادة معنى) بقوله : (ولا نحتِّم بعدم تغير الـ معنى بزيادة الإلحاق على ما يُتَوهم--- بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى.)(١).

وقد أشار ابن جني إلى ما ذكرنا آنفاً ، فقال :- (فإن قيل : فقد صح إذا أنّ فَاعَلَ وأَفْعَلَ وفَعَّلَ – وإنْ كانت بوزن دَحْرَجَ – غير ملحقة به ، فلِمَ لَمْ تلحق به؟ قيل : العلة في ذلك أنَّ كل واحد من هذه المثل جاء لمعنى--- فلما كانت هذه الزوائد في هذه المثل إنما جئ بها للمعاني حشواً.- إن هم جعلوها ملحقة بذوات الأربعة – أن يقدر أن غرضهم فيها إنما هو إلحاق اللفظ باللفظ نحو شَمْلَلَ وجَوهَرَ وبَيطَرَ ، فتنكبوا إلحاقها بها صوناً للمعنى---)(٢)

أي أنهم لم يعدوا (فَاعَلَ وأَفْعَلَ وفَعَّلَ) ملحقة بالرباعي. لأن الزيادة في كل وزن تفيد معاني لا يدل عليها الفعل الثلاثي المجرد. ففي (فاعل) – نحو : (جَالَسَ) و(قَاتَلَ) – من المشاركة ما ليس في (جَلَسَ وقَتَلَ). وفي (فَعَّلَ) – نحو : (فَتَّحَ) و(طَوَّفَ) – من المبالغة ما ليس في المجرد : (فَتَحَ وطَافَ). وهذه معان معروفة ومتداولة في كتب الصرف ، إذ يتحدث معظمها عن معاني صيغ الأفعال. فالزيادة في الإلحاق لا يشترط فيها زيادة المعنى. بخلاف الزيادة لغير الإلحاق ، فالأرجح فيها إفادة المعنى.

ولعل في هذه التعريفات بعض الفوائد والشروط ، فيشترط في الإلحاق أن تكون الكلمتان (الملحق والملحق به) متوازنتين متساويتين. ومعنى الموازنة : الموافقة في الحركات والسكنات ، وعدد الحروف لأنَّها توزن كوزنها فوزن (جَلْبَبَ) كوزن (دَحْرَجَ)، كلاهما بوزن (فَعْلَلَ) ساكنة اللام في (جَلْبَبَ)، كسكون الحاء في (دَحْرَجَ) التي تقابل لام جَلْبَبَ ، وهي عين الفعل في وزن (فَعْلَلَ).

أمَّا المساواة بين الملحق والملحق به : فتعني ثبوت الأحكام للملحق به، وجريانها في الملحق من صحة وإعلال وقلب فنحو سلقى أعلَ بقلب يائه ألفاً ، والدليل على أنَّ أصل الكلمة معتلة بالياء هو قولنا (سَلْقَيتُ) عند إسنادها لضمير الرفع المتحرك (تاء المتكلم).

وحصول الإعلال والقلب ، لا يكون إلا في آخر الكلمة لأن حركة وسكون الآخر لا مقام لها في وزن الكلمة ، وإنما هي من اختصاص الإعراب.

والحرف الزائد للإلحاق يشترط فيه أنْ يكون مقابلاً لحرف أصلي في الملحق به. ففي نحو (جَدْوَل) ملحق (بجَعْفَر) ومتفق معه في الحركات والسكنات. فوزن (جَدْوَل) (فَعْوَل). ووزن (جَعْفَر) (فَعْلَل) (فتح فسكون وفتح في كلا الوزنين).

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص ص٥٢-٥٣. ٢/ ابن جني/ الخصائص/ ج١/ ص٢٢٣.

إلا أنّ (واو) (جَدْوَل) هي حرف زائد للإلحاق من أحرف (سألتمونيها). وقد زيدت للإلحاق لتقابل (الفاء) من (جَعْفَر). ولأنّ تلك الواو في (جَدْوَل) ليست من أصول الكلمة ، وردت بنفس لفظها في الميزان الصرفي ، ولم تكن أصلاً مكرراً كما في (قَرْدَد) بوزن فَعْلَل، فالدال في (قَرْدَد) مكررة ، لذا لزم تكرارها لاماً في الميزان الصرفي ، ويجري هذا الوزن في كل اسم ثلاثي كررت لامه مرة واحدة. ولا يلزم تكرار اللام في كل الثلاثي الملحق بالرباعي المجرد. وكذلك الخماسي المجرد يوزن بتكرار لامه مرتين في الميزان الصرفي ، ولا يلزم تكرار اللام في كل الرباعي الملحق بالخماسي.

أما في الأفعال فيشترط موافقة التصاريف في الملحق والملحق به. فيأتي الفعل الملحق في الماضي والمضارع والأمر واسمي الفاعل والمفعول موافقا للملحق به في تصاريفه.

فنقول : (دَحْرَجَ – يُدَحْرِجُ –دَحْرِجْ -مُدَحْرِجٌ –مُدَحْرَجٌ) في الملحق به.

ونقول في الملحق : (جَلْبَبَ – يُجَلْبِبُ – جَلْبِبْ – مُجَلْبِبٌ – مُجَلْبَبٌ).

وفي المصدر يشترط إتحاد الملحق والملحق به في التصريف فنقول : (جَلْبَبَ – جِلْبَابَاً – جَلْبَبَةً) كما في (دَحْرَجَ – دِحْرَاجَاً – دَحْرَجَةً). حيث جاء المصدر على وزني (الفِعْلال والفَعْلَلة) لوزن (فَعْلَلَ) في الملحق والملحق به.

ويرى ابن جني أن الاعتبار هو الاتفاق في الكلمتين الملحقة والملحق بها في وزن (الفَعْلَلة). إلا أن الرأي الراجح هو اتفاق الكلمتين في وزني (الفِعْلال والفَعْللة).

ويعلل ابن جني (بأن الفَعْلَلة للمصدر الرباعي لكونه مجرداً – أما الفِعْلال نحو : الدِّحراج والزِّلْزَال – فليس معتبراً لكونه مشتملاً على زيادة وهي ألف المصدر. أمّا التاء في الفعللة فهي (غير معتدة ، من حيث كانت في تقدير المنفصلة.)(١). فابن جني يرى أن الميزان الذي يحتكم إليه في الإلحاق هو المصدر لأنه – كما يقول – (أصول للأفعال). وهذا هو مذهب البصريين.

وواضح أنّ ما زيدت فيه الواو والياء والألف للإلحاق لا يمكن جعله جزءاً من الأفعال المزيدة لغير إلحاق – نحو : (أَفْعَلَ - وفَعَّلَ –وغيرها). لأن تصريفهما مختلف فالفعل (هَيْمَنَ) ملحق بالرباعي ، فهو يوافق الفعل (عَلَّمَ) في الحركات والسكنات في المضارع والماضي والأمر ، لكنه يختلف عنه في تصريفات أخرى خصوصاً المصدر – فمصدر (هَيْمَنَ-هَيْمَنَةً). ومصدر (عَلَّمَ – تَعْلِيم). إلا أنَّ (هَيْمَنَ) يوافق (دَحْرَجَ) في جميع التصريفات. لذا ألحق (هَيْمَنَ) ب(دَحْرَجَ). وكذا نحو : (جَوْرَبَ – سَلْقَى) مصدرهما (جَوْرَبَةً – سَلْقَاةً). وينبغي أن أشير إلى أن (سَلْقَاةً) مصدر (سَلْقَى) ألفه منقلبة عن ياء. إذ أصله (سَلْقَيَةً). قلبت الياء ألفاً لتحركها وفتح ما قبلها.

١/ ابن جني/ الخصائص/ ج١/ ص٢٢٣.

من الأمثلة السابقة ، يتضح أنّ الفرق بين الملحق والملحق به ، هو أنّ الملحق به جميع حروفه أصلية ، بينما الملحق اسماً كان أو فعلاً ، لا يجوز فيه إلا أنْ يكون مزيداً ، لأنّ الإلحاق لا يحصل إلا بزيادة حرف أو عدة أحرف ، على الكلمة التي يراد إلحاقها بغيرها التي أكثر منها حروفاً.

وقد تكون مع الحروف الأصلية حروف مزيدة لغير إلحاق ، كما في (اسْلَنْقَى). زيدت الألف آخراً للإلحاق. وعند زيادة النون حشواً لزم تسكين أول الفعل (السين) ، لذا جئ بهمزة الوصل أولاً للتوصل إلى النطق بالساكن في أول الكلمة. فالهمزة والنون زيادتان لغير إلحاق. أما زيادة الألف فلإلحاقها ب(احْوَنْجَمَ) الرباعي المزيد بحرفين.

وفي الإلحاق لابد من وجود كلمات تجئ الملحقات على أوزانها. لأنّ بعض الكلمات لا نظير لها تلحق به. فعند سيبويه أنّ كلمة (جُخْدَب) ليست ملحقة بل النون زائدة لغير إلحاق. حيث يقول : (والنون من جُخْدَب وعُنْصَل وعُنْظَب زائدة ، لأنّه لا يجئ على مثال فُعْلَل شئ إلا وحرف الزيادة لازم له. وأكثر ذلك النون ثابتة فيه)(١)

ويقول أيضاً (وأمّا جُخْدَب فالنون فيه زائدة لأنك تقول : (جَدُبَ). فكان هذا بمنزلة اشتقاقك منه ، ما لا نون فيه ، وإنما جعلت جُخْدَباً وعُنْصَلاً نوناتهن زوائد ، لأنّ هذا المثال يلزمه حرف الزيادة. فكما جعلت النونات فيما كان على مثال احْوَنْجَمَ زائدة – لأنه لا يكون إلا بحرف الزيادة – كذلك جعلت النون في هذا زائدة...)(٢).

والسبب في ذلك أنه لم يعتد بوزن (فُعْلَل) – بفتح اللام الأولى في الرباعي – ولم يجعله من أوزانه(٣).

وفي موضع آخر يرى سيبويه أنّ (جُخْدَباً) ملحق به. فـ(سُؤدَد) ملحق ب(جُخْدَب) المزيد بالنون(٤). إلا أنّ (جُخْدَباً) ثلاثي مزيد فيه ، فلم يكن من الإلحاق إلحاق ثلاثي مزيد فيه بثلاثي مزيد فيه.

والراجح وجود كلمات رباعية مجردة بوزن (فُعْلَل). بدلالة (جُخْدَب)(٥) ، وعدم ورود ثلاثي مزيد فيه ملحق به ثلاثي مزيد فيه آخر عن العرب من جهة أخرى. ولذا فإن (سُؤدَد) و(جُخْدَب) ملحقان بوزن (جُخْدَب) الرباعي المجرد. وكذا (قِمَطْر)(٦) مجرد رباعي ملحق بوزن (فِعَلْل).

ولم يورد سيبويه كلمات ملحقة بما كان من الخماسي على وزن (فُعَلَّل) نحو : (قُذَعْمِل)(٧) و(خُبَعْثِن).(٨)

وكذلك لم يورد سيبويه كلمات ملحقة على أوزان الخماسي المزيد ؛ (بل أوردها السيوطي(٩) في كتابه (المزهر في علوم اللغة).فألحق بوزن (فَعْلَلِيل) نحو : عَلْطَمِيس ألحق به عَرْطَبيل. وعلى وزن(فُعَلَّيل) ألحق قُشَعْوِيرة ب(خُزَعْبيل).

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٢٠. ٢/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٢١. ٣/ الكتاب/ ج٤/ ص ص٢٨٩-٣٣٠.
٤/ الكتاب/ ج٤/ ص٤٢٥. ٥/ جخدب : ضخم وغليظ من الرجال والجمال/ ابن منظور/ لسان العرب/ ج١/ ص٢٤٧.
٦/ القمطر : الجمل القوي السريع/ ابن منظور/ لسان العرب/ قمطر/ ج٦/ ص٤٢٩.
٧/ قذعمل : قصير ضخم من الإبل. ٨/ خبعثن : قوي شديد من الرجال/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٠٢.
٩/ جلال الدين السيوطي/ المزهر في علوم اللغة/ تحقيق/ محمد أبو الفضل وآخرين / (القاهرة ، ١٣٥٦هـ) / ج٢/ ص٣٦.
علطميس : الضخم الشديد/ الهامة الصلعاء / المرأة الحسنة . عرطبيل : الضخم الفاحش الطول. خزعبيل : الأباطيل

كما ألحق(شَفَنْتَرى) ب(قَبَعْثَرى) على وزن (فَعَلَّى)ووزن (فَعْلُول) نحو : عَضْرَفُوط ألحق به خَيْسَفُوج وعَنْكَبُوت وحَنْدَقُوق. على تقدير أصالة النون في الكلمتين الأخيرتين).

فهذه رباعية الأصول ألحقتْ بمزيد الخماسي.

ب - الإلحاق أهميته ومكانته في علم الصرف والغرض منه :-

علم الصرف من أدق أبواب علوم اللغة ، لأنَّه يبحث في هيئة الكلمات ، قبل دخولها في التراكيب.

وقد عرَّ ف العلماء الصرف كما يلي :-

يقول ابن عصفور الأشبيلي :(الصرف هو ميزان العربية لأنَّ جزءاً كبيراً يؤخذ بالقياس ، وبه نتوصل لمعرفة الاشتقاق ، وبه تعرف أدوات الكَلِم في أنفسها من غير تركيب.... ، وهو قسمان :-

أحدهما : جعل الكلمة على صيغٍ مختلفة لضروبٍ من المعاني.

والآخر : تغيير الكلمة عن أصلها ، من غير أنْ يكون ذلك التغيير دالاً على معنى طارئ في الكلمة مثل : قال : يقول.)(١)

ويقول الدكتور عبد الصبور شاهين : (علم بأصولٍ تعرف بها أحوال بنية الكلمة ، التي ليست بإعراب... أي بالمعنى العلمي تحويل الأصل الواحد إلى أمثلةٍ مختلفةٍ ، لمعانٍ مقصودة لا تحصل إلا بها)(٢)

ويقول عبد الهادي الفضلي : (يتوفر علم الصرف على تبيان كيفية تأليف الكلمة ، والمراد تبيان وزنها ، وعدد حروفها ، وحركاتها وترتيبها ، وما يعرض لذلك من تغييرٍ وحذفٍ ، وما في الكلمة من أصالةٍ وزيادةٍ)(٣)

وقد صنفه الدكتور عباس حسن(بأنَّه أحد عمودي النحو). فهو يشير إلى أنَّ النحو يجمع : (الصرف والأعراب معاً)(٤) وأشار إلى ذلك أيضاً ، الشيخ مصطفى الغلاييني بقوله : (إنَّ الصرف والأعراب يجمعهما اسم النحو)(٥)

ومن التعريفات التي عرضتها يمكننا أنْ نقول : أنَّ الصرف هو تحديد هيأة الكلمة وما يطرأ عليها من تغييرٍ عندما تندرج في أبنيةٍ واشتقاقاتٍ ، سواء في أحرفها أو حركاتها أو في لفظها. ولكنه لا يدخل في تحديد وظيفة الكلمة ، كالتعريف والتنكير والتأنيث.

والزيادة فرع كبير في الصرف ، على حد قول العلماء في التعريفات السابقة (وما للكلمة من أصالة وزيادة).

==========

١/ ابن عصفور أبو الحسن علي بن عبدالمؤمن الاشبيلي/ الممتع في التصريف/ تحقيق/ فخر الدين قباوة / ط٤/ بيروت/ دار الآفاق الجديدة ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م/ ج١/ ص٢٧.

٢/ الدكتور- عبدالصبور شاهين/ المنهج الصوتي للبنية العربية/ مؤسسة الرسالة/ ص.٢٣

٣/ عبدالهادي الفضلي/ مختصر الصرف/ ص٧. ٤/ الدكتور- عباس حسن/ النحو الوافي/ ط٥/ ج١/ص١.

٥/ الشيخ مصطفى الغلاييني/ جامع الدروس العربية/ ط١٥/ ج١/ ص٤.

شفنترى : من كتاب المزهر للسيوطي ولم أجد لها معنى في اللسان . عضرفوط : ذكر العظاءة أو دويبة ناعمة .

خيسفوج : حب القطن (أخذت معناها من اللسان) . حندقوق : الطويل المضطرب .

وبحسب هذا القول تنقسم حروف الكلمة إلى أصولٍ وزوائدٍ. وما يعنينا في هذه الدراسة الزوائد ، وهي : ما زيد على الأحرف الأصول عند التصريف ، وانتقال الكلمة من هيئةٍ إلى هيئةٍ أخرى.

والزيادة تأتي لأحد غرضين ، فهي إما أن تأتي :-

(١) لإضافة معنى جديد في الكلمة ، كالتي تأتي للدلالة على الفاعلية والمفعولية ، كما في (كَاتِب – مَكْتُوب – من كَتَبَ).

(٢) أو لغير إضافة معنىً جديدٍ في الكلمة كالتي تأتي للإلحاق ، كما في (كَوْثَر- من كَثُرَ). أو لمد الصوت كما في زيادة حروف اللين (غفور- حميد). أو للتعويض كما في بِنْت وأُخْت ، أو لتكثير البنية كما في قَبَعْثَرَى ، ضَبَغْطَرَى.

والمقاييس التي وضعها علماء الصرف لبنية الكلمة عبروا عنها بالأوزان ، والصيغ والهيئات. واتخذوا من الأحرف الثلاثة : (الفاء والعين واللام – فعل) للدلالة على الحروف الأصلية في الكلمة ، في مقابل الأحرف الزوائد.

والزوائد في الإلحاق هي الحروف التي تقابل حروفاً أصليةً في الكلمات الملحق بها. وتعرف هذه المقابلة من الميزان الصرفي.

وتأتي أهمية الإلحاق من أنَّه موضوع مهم في علم الصرف ، كانت تُمليه طبيعة الأوزان والقوافي الشعرية تارةً ، وتطور الأصوات اللغوية تارةً أخرى ، ومن أجل ذلك نجد أن معظم الأمثلة كلماتٌ قديمةٌ لم تستعمل في الماضي إلا استعمالاً ضئيلاً ، وليس لها في الزمن الحاضر متسع لتدخل في الأساليب الحديثة. غير أنَّه تبقى للإلحاق قيمته في الدراسات المعاصرة ، لأنَّه قد يتيح المجال لوضع المصطلحات أو التعريب على نحو ما كان يجري قديماً في توليد الكلمات ، وإنماء الثروة اللفظية ، حيث إن ارتجال مصطلحات جديدة وفقاً لضوابط الإلحاق أمر قد يكون مستساغاً ومحتاجاً إليه في بعض الأحيان.

وتأتي أهمية الإلحاق من أنَّه ظاهرة مهمة من حيث دلالتها على جهد النحاة في الوصول إلى نظرةٍ شاملةٍ ، تفسر معظم الظواهر اللغوية ، إن نحوية ، أو صرفية ، أو صوتية.

فالإلحاق يكمِّل فجوة في مسألة المجرد والمزيد، من أبواب الصرف ، حيث أن هنالك في الأسماء والأفعال ما هو مجرد وما هو مزيد.

وتتميز الملحقات – وهي من المزيدات – بأنَّها تتصرف تصرف المجردات ، وهي ليست مجردة وكذلك جعلت ملحقة بها من حيث التصرف فقط. أمَّا من حيث الأصل فهي من جنس المزيدات.

فالغرض من الإلحاق ليس هو التكثير لأحرف الكلمة الملحقة فحسب ، وإنما زيادتها لإتباعها وإلحاقها لكلمة أخرى أكثر منها حروفاً لتتصرف تصرفها. كما ذهب إلى ذلك أكثر جمهور علماء النحو ، والصرف.

وإلى ذلك أشار ابن يعيش بقوله : (إنَّما زيد للإلحاق ليس الغرض منه إلا إتباع لفظٍ للفظٍ لا غير.... فهو شئ يخص اللفظ من غير أنْ يحدث معنى)(١) إلا أنَّ زيادة الإلحاق ثبت أنَّ لها معنى ، فالحرف الزائد للإلحاق لابدَّ أن يؤدي معنى زائداً على المعنى الأصلي بدليل حذفه ، فإنَّ المعنى يعود إلى المجرد.

١/ أبو البقاء بن يعيش/ شرح التصريف الملوكي/ إدارة الطباعة المنيرية / القاهرة / الورقة (٢٤).

الفصل الثاني : -

الزيادة والإلحاق

المبحث الأول :- زيادة الإلحاق

المبحث الثاني :- الحرف الزائد للإلحاق .

المبحث الثالث :- مواطن زيادة الإلحاق .

المبحث الرابع :- التاء في بنت وأخت بين الإلحاق والتأنيث والتعويض .

المبحث الخامس :- خواص الإلحاق وأماراته .

(١٧)

الزيادة والإلحاق

(أ) زيادة الإلحاق :-

زيادة الإلحاق هي نوع من الزيادات التي تلحق الكلام العربي، فتتميز المعاني ، وتتنوع الأغراض ، وتتسع المفردات. وهي زيادة إلحاق بناءٍ ببناءٍ فقط. ويميز هذه الزيادة بأنها زيادة في مكان حرف أصلي ، فلا تُطلب في إفادة معنى إضافي.

والزيادة في الملحق لا تخرج عن ثلاثة أنواع :-

١) زيادة بالتضعيف:- والتضعيف يكون بإدغام لام الكلمة الملحقة كما في خِدَبٌّ وجُرُنٌّ فيما عِدته أربعة أحرف. أو مضعف العين نحو : عمَّلَس وهَمَّرِش، ملحقتان بالخماسي.

أو يكون التضعيف بفك الإدغام وتكرار لام الكلمة كما في قَرْدَدومَهْدَد الملحق بالرباعي. وكما في قَفَعْدَد وسَبَهْلَل الملحق بالخماسي من الأسماء.

وكل ما جاء على هذا النحو ، فإن أحد الحرفين المضعفين زائد للإلحاق.

والتضعيف يأتي قليلاً في الكلمات لكراهية التضعيف ، وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله : (وإنما قلت هذه الأشياء في هذا الفصل لكراهية التضعيف)(١).

التضعيف بالإدغام يؤدي إلى انكسار وزن الملحق.وإذا لم يحدث انكسار وزن الملحق عند التضعيف يحصل الإلحاق. ففي نحو : خِدَبٌّ ملحق بقِمَطْرٍ ، فالإدغام لم يؤدِ إلى انكسار الوزن في الكلمتين ، لأن الحرف الأول من المضعفين ساكن. فأولى البائين في (خِدَبٌّ) ساكنة كسكون الطاء في (قِمَطْر). وكذا الحال في (سُلَّم) الملحق ب(جُخْبَد) - رباعي الأصول – فاللام الأولى من (سُلَّم) ساكنة كسكون الخاء في (جُخْبَد) وكلاهما عين الكلمة. ووزنهما (فُعْلَل).كما أنَّ (خِدَبٌّوقِمَطْر) وزنهما (فِعَلْل).

أما في الأفعال فتأتي الزيادة بالتضعيف بتكرار لام الفعل. كما في الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعية نحو : (جَلْبَبَ – شَمْلَلَ). لأن الإدغام يؤدي إلى انكسار وزن الملحق في الفعل. فمثال الفعل (صَعْوَرَ) على وزن (فَعْلَلَ). جذرها اللغوي (صَعَرَ). كررت لامها لإلحاقها بوزن (دَحْوَجَ). فلو أدغمت لامها لصارت (صَعَرَّ) على وزن (فَعَلَّ).إلا أنَّ (صَعْوَرَ) بتكرير اللام وزنها (فَعْلَلَ) – مفتوحة الفاء ، ساكنة العين ، مفتوحة اللام الأولى) ، فوافق وزنها (فَعْلَلَ) – وزن دَحْوَجَ –

أما (صَعَرَّ) بوزن (فَعَلَّ) - مفتوحة الفاء ، مفتوحة العين ، ساكنة اللام الأولى –لأنَّ الحرفين المدغمين أولهما ساكن ، والثاني منهما متحرك. فلم يتم الاتفاق بين وزني (دَحْوَجَ وصَعَرَّ – فَعْلَلَ وفَعَلَّ) – لتلحق بها. لاختلاف مواضع الحركات والسكنات بين الوزنين. وبذلك انتفى أنْ تكون (صَعَرّ) ملحقة ب(دَحْوَجَ). وإنما (صَعْوَرَ) هي التي تلحق ب(دَحْوَجَ) لتمام الموازنة بينهما.

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٧٧. قمطر : الجمل السريع . جلبب : ألبسه الجلباب .
شملل : أسرع صعرر : دحرج . (معاني الكلمات من لسان العرب لأبن منظور).

والتضعيف بالإدغام لا يقع في الكلمات الملحقة إلا نادراً ؛ لأنَّه يفوّت الغرض من الإلحاق. وهو تكثير حروف الكلمة لتلحق بوزن كلمةٍ أخرى.

كما أنَّ التضعيف بالإدغام والإلحاق كلاهما ثقيلٌ ، فلا يمكن الجمع بين ثقيلين في كلمةٍ واحدةٍ.

والتضعيف في الإلحاق يأتي بتكرار اللام مع دخول زيادة أخرى. كما في شِمْلال ، وزِ لْخِيل ،وبَـ لْهول ، وعَقَنْقَل ، وخُفَ ْفِد وفِرِنْداد. لقول سيبويه : (فكما جاءت بالحرفين مضعفين وليس بينهما. كذلك جعلت أحدهما زائدة وبينهما حرف)(١)

وقد يكون التضعيف بتكرار حرفين من أصول الكلمة. كتكرار العين واللام كما في صَمَ ْحَحَ من صَمَحَ ، فكما ضوعفت الميم ضوعفت الحاء ، وكذا في ذَرَ ْحَ. بتضعيف الراء وتضعيف الحاء لأنَّ جذرها (ذَرَحَ).

أو يكون بتكرار الفاء مع تكرار العين كما في مَ ْرَمَرِيس من مَرَسَ ، المراسة.

فإذا ضوعف الحرفان ، فاثنين منهما زائدان للإلحاق كما هو الحال فيما ذكرتُ من تكرار الحرف الواحد.

٢) زيادة بالواو أو الياء أو الألف كما في كَوْثَ َر وفَ ْيصَل وأَ ْرطَى من الأسماء. وجَوْرَبَ وهَ ْيَمَنَ وسَلْقَى من الأفعال. حيث جاءت الواو والياء زائدة ثانية. أما الألف فتزاد في آخر الكلمة ، لأن الألف لا تكون في حشو الكلمة زائدة للإلحاق.فلا تُعدّ عَالِم وقُ ْرطَاس كلمات ملحقة لأن الألف لم تلحق هاتين الكلمتين وأمثالهما بأوزان أخرى ، فالألف فيهما زائدة لغير إلحاق. وهي حرف مدّ.

أمّا الواو والياء فيشترط فيهما أنْ ُيسبقا بفتح ، فإنْ كانا حرفي مدّ لم يكونا للإلحاق – فالمدّ هو أنْ تُجانس الحركة السابقة للواو والياء والألف الحرف الذي يليها. فالضمة تجانس الواو ، والكسرة تجانس الياء ، والفتحة تجانس الألف. وإلى هذا أشار سيبويه بقوله : (فأمَّا بنات الأربعة ، فكل شئ جاء منها على مثال سَفَ ْرَجَل فهو ملحق ببنات الخمسة....إلا أنْ تلحقها ألف (عَذَافِر) ، وألف (سِ ْرِدَاح) ، فإنما هذه كالياء بعد الكسرة والواو بعد الضمة ، أو هما بمنزلة الألف ، فكما لا تلحق بهن بنات الثلاثة ببنات الأربعة ، كذلك لا تلحق بهن بنات الأربعة بنات الخمسة.)(٢)

وقال المبرد : (فإنْ قلت عَ ُجوز، أو رَ َغِيف ، أو رِسَالة. فالواو والياء والألف زوائد ، ولسن بملحقات ؛ لأنهن لم يبلغن بالثلاثة مثالاً من أمثلة الأربعة ، وما كان من الزوائد لا يبلغ بالثلاثة مثالاً من أمثلة الأربعة أو الخمسة ، ولا يبلغ ذو الأربعة مثالاً من أمثلة الخمسة ، فليس بملحق.)(٣)

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٢٦. ٢/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٩٠.
٣/ المبرد/ محمد بن يزيد/ المقتضب/ج٤/ ص٣.
بهلول : ضحاك . صمحمح : غليظ شديد ، قصير أصلع .

فالواو والياء كما ذكر سيبويه إذا جاءت إحداهما مدّاً ، لم تكن للإلحاق ؛ لأنَّ الواو عندئذٍ كالضمة المشبعة ، والياء كالكسرة المشبعة. أمَّا إذا سبقهما فتح فإنهما إذ ذاك حرفان صامتان ، كما في نحو (جَوْرَبَ – فعل ، وفَيْصَل –اسم). وليسا بحرفي مدٍّ ، ويصيران عندئذٍ ملحقين.

٣) زيادة بأحد الحروف الباقية من حروف الهجاء. كما في زيادة النون في(سُنْدُس – فَرْسَن) من الأسماء.وزيادة الميم، كما في (حَمْظَلَ – قَصْمَلَ) من الأفعال. و(دِقْعِم – صِيَهْم) من الأسماء. وزيادة الهاء كما في (هَلْقَمَ – هَبْلَعَ ، بوزن هَفْعَلَ) من الأفعال. وهذا النوع الأخير أقلَّ تردداً من سابقيه.

(ب) الحرف الزائد للإلحاق :-

ليس كل حرفٍ زائدٍ حرف إلحاق ، فالكلمات الثلاثية والرباعية المزيدة بحرف أو حرفين ، ليس كلها ملحقة بالرباعية ، أو الخماسية المجردة في الأسماء فالياء في (نصيب) والواو في (غفور) ، ليست ملحقة لهاتين الكلمتين بغيرها من الرباعية المجردة. وإنَّما جاءت زيادتها لغرض المدّ ، وهو غير غرض الإلحاق كما أوردنا سابقاً. ولم تكن الواو في (اعْشَوْشَبَ) ملحقة لها ب(اجْوَنْجَمَ) ، وإنما الهمزة والواو والتضعيف جاءت لغير الإلحاق وهو المبالغة. كما أنَّه لم يكن هنالك فعل مجرد على وزن (افْعَوْعَلَ) ليلحق به الثلاثي (عَشِبَ). وفي ذلك يقول ابن جني : (ولا تجد في بنات الأربعة نحو : (اجْوَوْجَمَ).....لأنَه لا مثال له رباعياً.....)(١).

وأهم فرق بين الحرف الزائد وحرف الإلحاق أنَّ حرف الإلحاق لا يشترط فيه أنْ يفيد شيئاً في المعني بخلاف الحرف الزائد لغير الإلحاق. ففي نحو (مَهْدَد) الملحق بجَعْفَر لم يتغير المعنى عن (مَهْدَ). فكلا الكلمتين بمعنى (موضع). فزيادة الدال في (مَهْدَد) لتلحقها (بجَعْفَر).

وقد تفيد الزيادة معنى لم يكن موجوداً في الكلمة قبل الإلحاق مثال (عَثْيَرَ) من (عَثَرَ). زيدت فيه (الياء) لإلحاقه ب(دَحْرَجَ). ومعنى (عَثْيَرَ) : أثار الغبار والتراب. أمَّا عثر فتعني وجد ضالته. أي أنَّ الإلحاق في هذه الكلمة أوجد معنى جديداً غير المعنى قبل الإلحاق. ويفيد الإلحاق معنى جديداً ، إذا كان تركيب حروف الكلمة بغير زيادة لا معنى لها إطلاقاً. مثل (كَوْكَب) ملحق بجَعْفَر. فإذا جردناه من حرف الزيادة (الواو). صار (كَكَبَ) ، والتي لا معنى لها أصلاً.

وقد تجتمع في الكلمة زيادة للإلحاق ، وزيادة لغير الإلحاق. وقد ذكر ابن يعيش ذلك بقوله في (العَرْضَنَى)(٢) (إنَّ العَرْضَنَى النون فيها للإلحاق ، والألف لتكثير البنية ،

١/ ابن جني/ الخصائص/ ج٢/ ص١٥٧. ٢/ ابن يعيش/ شرح المفصل / إدارة الطباعة المنيرية / القاهرة / ج٦/ ص١٣٠.
العرضنى : نوع من عدو الفرس.

ولذلك نقول في تصغيرها (عُرَيضِن) ، فتثبت النون وتحذف الألف ، لأنها ليست للإلحاق ، وذلك لأنَّ الكلمة بالنون توازن القمطر. فإذا جاءت الألف لا توازن بناء فوقها.). فإذا كانت الألف للتأنيث ، فإنه قد يقوّي ذلك ورود العَرْضَنَة ، في القول : تعدو الفرس العرضنة بحذف الألف. ومما يقوّي القول بالإلحاق ورودها بالألف كما في العَرْضَنَاة. وإن كان لا يقطع بذلك ، لأنَّ عَلْقَى وردت بالتاء كما في عَلْقَة مؤنثة بغير الألف. وللإلحاق بالألف كما في عَلْقَاة ، والإلحاق قد يكون بحرف واحد كما في نحو : (كَوْكَب) أو بحرفين كما في (عَقَنْقَل) ، أو بثلاثة حروف كما في نحو(مَرْمَرِيس)(١). إذا عُدت الياء للإلحاق ، وليست للمدّ.

والحرف الزائد للإلحاق عند ابن السراج (٢) قد يزاد في أول الكلمة مع غيره كالهمزة في إدْرون ، أبلم ، ألنجج ، إرزبٌّ وألندد . وتزاد الياء للإلحاق في أول الكلمة في يلنجج ويلندد.

أما الألف فلا تزاد في أول الكلمة لأنها ساكنة ، وتزاد ثانية وثالثة وتزاد رابعة في آخر الكلمة للإلحاق نحو علقى وذفرى وأرطى وسعلى إن جاءت منونة وقد تلحق الألف خامسة للإلحاق مع غيرها من الزوائد نحو علندى وعلادى وهذا قليل .

وقد تأتي خامسة وبعدها حرف ليس من الزوائد ، كما في حلبلاب على وزن فعلعال وفرنداد ، على وزن فعنلال .

وتزاد الياء للإلحاق في أول الكلمة في يلنجج ويلندد. على يفنعل. وتلحق ثانية كما في زينب وضيغم على فَيْعَل وحيفس على فِيَعْلى. وتلحق ثالثة كما في طريم على فِيْعَل ، وخُفَيْد على فُعَيْل ، وخُفَيْفِد على فُعَيْعِل ، وفُيْعِل كما في عُلَيْب وتلحق رابعة نحو شَمْلِيل على فَعْلِيل وفي عِزْويت(٣) اسم والصفة نحو عِفْريت وعلى فعلين نحو غِسْلين(٤).

وتلحق خامسة على فعلنية كما في بلهنية(٥) ، وفُعَلية كما في قلنسية وتلحق خامسة كما في مرمريس على وزن فعفعيل ، وفي خنشليل(٦) على فنعليل.

وتزاد الواو ثانية على وزن فوعل نحو كوكب اسم والصفة نحو حوقل ، وتلحق ثالثة على فوعل نحو جدول اسم والصفة نحو جهور . وعلى وزن فِعْول نحو خِرْوع فِعْلٌ نحو عِسْودٌ اسم والصفة نحو عِثْولٌ وعلى فعوعل نحو عثوثل وعلى فعولل نحو حبونن.

وتلحق رابعة على فعلوة نحو عرقوة وعلى فِعَّول نحو سِنَّوْر وعلى فَعْلول نحو حَلْكُوك .

وتلحق الواو خامسة فيكون الوزن على فعنلوة نحو قلنسوة.

زيادة الإلحاق بالواو والياء يرى ابن السراج(٧) أنهما لا يكونان حرفي إلحاق إذا انضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء نحو عجوز وعمود ، وسعيد وقضيب ، أما إذا كان ما قبلهما مفتوحاً نحو : حَوْقَل وبيطر فهما ملحقتان وهما حينئذٍ يكونان كالألف، وكذلك إذا سكن ما قبلهما فحكمهما حكم الصحيح نحو جَهْوَر وحِذْيَم .

ألنجج ، يلنجج : عود يتبخر به

١/ مرمريس : من المراسة والحذق والدهاء. ٢/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ص١٨٧- ٢٠٥.

٣/ عزويت : القصر. ٤/ غسلين : ما يسيل من جلود أهل النار يوم القيامة. ٥/ بلهنية : السعة والعزة .

٦/ خنشليل : البعير السريع. ٧/ ابن السراج / الأصول في النحو/ج٣/ ص٣٥٣.

أما الميم والهمزة فعنده لا تكونان ملحقتين إلا في زرقم وستهم ودلامص(١) وشأمل وشمأل والتاء تكون ملحقة في نحو : سنبتة(٢) وعنكبوت وجبروت وفي بنت وأخت قامت مقام حرف من الأصل ، ولا تكون السين ملحقة وكذلك الهاء فهو يخالف رأي الصرفيين الذين قالوا : زيادة الهاء في هبلع وهلقم .

وفي زيادة الهاء يقول ابن الحاجب : (وأما الهاء فكان المبرد لا يعدها ولا يلزمه نحو : أخشه ، فإنها حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه ، وإنما يلزمه نحو : أمهات ففي نحو : أمهتي خندف وإلياس أبي)(٣).

أمٌّ بوزن فُعل بدليل الأمومة ، وتكون أمهة بدليل تأمهت . يقول الخليل : (تأمهت فلانة : أي اتخذتها أماً)(٤). أما المشهور تأممتها بالميم. وابن الحاجب يجيز أصالة الهاء حيث يقول : (وأجيب بجواز أصالتها ، بدليل تأمهت ، فتكون أُمّهة فُعّلة كأبهة ، ثم حذفت الهاء(٥) أي أن أصل الأم يجوز أن تكون أمهة فحذفت الهاء التي هي لام وقدرت تاء التأنيث. ويرى الرضي أن مثل هذا العذر الذي ذكره ابن الحاجب لا يتمشى مع لفظ (أمومة) إذ أن وزنها فعولة بلا خلاف ، ولا يجوز أن يكون بوزن فعوعة بحذف الهاء التي هي لام ، والأصل أمومهة ، إذ فعوعلة غير موجود .

أما ابن السراج يقول في زيادة الهاء في أمهات ، فيذكر الأصل : (فأما أمهات فوزنها فعلهات يدلك على ذلك أنهم يقولون : أمّ وأمهات فيجيئون في الجمع بما لم يكون في الواحد ، وقد حكى الأخفش على جهة الشذوذ ، أن من العرب من يقول : (أمهة) فإن كان هذا صحيحاً فإنه جعلها فعلة ، وألحقها بجخدب ، ومن لم يعترف بجخدب ، ولم يثبت عنده أن في كلام العرب (فعللاً) وجب عليه أن يقول في أمهة (فعلهة)(٦). ويوافق الرضي ابن السراج في أصالة الهاء في أمهة فيقول : (أجاز أبوبكر في قول من قال : أمهة في الواحد أن تكون الهاء أ صلية وتكون قعلة ، وهي في قول أبي بكر بمنزلة : ترهة وأبهة وقبرة ويقوي هذا الأصل قول الخليل : تأمهت أماً....، إلا أن قولهم في المصدر الذي هو الأصل (أمومة) يقوي زيادة الهاء في أمهة في أن يكون وزنها فعلهة .. وزيادة الهاء أولى من حذفها ، وعلى هذا ينبغي أن تكون زيادة الهاء في أمّ أولى من اعتقاد حذفها)(٧).

وتزاد النون ثانية نحو قُنبر وسُنبل على فُنعل وجِنْدَب على فِنْعل وعلى فَنْعل نحو عَنْبَس(٨) وعلى فنعلو نحو كندأو(٩) وتلحق ثالثة نحو ضفندد(١٠) على فعنلل وعلى فُعُنل نحو عُنُد(١١) والنون الملحقة في رعشن وفرسن وبلغن تكون رابعة ، وأما اللام فلا تكون ملحقة إلا في عبدل وحده.

١/ الدلامص : البراق . ٢/ سنبتة : برهة من الدهر . (٣و٤و٥)/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص٣٨٢- ص٦٨٤.
٦/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٣٣٦. ٧/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٤/ ص٣٠٢- ٣٠٣ .
٨/ عنبس : أسد . ٩/ كندأو : الجمل الغليظ . ١٠/ ضفندد : عظيم البطن. ١١/ عرند : شديد صلب .

أما حروف الأصل فتكون كلها ملحقة . أي أن الكلمة إن كانت ثلاثية فهي على وزن (فعل). وإن كانت رباعية الأصول فهي على وزن فعلل. فنحو : مهدد ثلاثي (مهد) وقعدد من (قعد) ، وإن كان في الكلمة حرفان مثلان فلا ندغمه ، فإنه إنما ضعف لبلغ زنة ما ألحق به فنحو : اقعنسس واسحنكك لا يدغم لأنه ألحق باحرنجم ، أما احمرّواصفرّفهما مدغمان ؛ لأنه ليس لهما شئ مثلهما فيلحقان به ، وكذلك اطمأنّ مدغماً لأنه ليس له مثل فيه حرفان مثلان فيلحق به.

والزيادة بتكرير حرف من الأصل في الثلاثي :-

إما أن تضاعف العين ، إما أن تضاعف اللام ، وإما أن تضاعفا جميعاً.

الأول :- ما ضوعفت فيه العين نحو : سلّم ، والصفة زمّل(١) على فُعّل.

الثاني :- ما ضوعفت لامه نحو : مهدد على فعلل ، ولا يعرف وصفاً ، وسُوْدد وقُعْدد على فعلل وعُغْبب(٢) على فعلّل ورمدِد على فِعلِل وجِدَبٌّ وخِدَبٌّ على فِعَلٌّ .

الثالث :- ما ضوعفت عينه ولامه ومنه فَعلعل اسم نحو: حبربر(٣) والصفة نحو : صمحمح(٤) وفُعلعل نحو : ذرحرح(٥) ولا يعرف وصفاً وضوعفت الفاء والعين في موضع واحد في مرمريس . والزيادة في التكرير لا تكون في الثلاثي بالفاء ، فلم يقولوا : ففعيل . فالتكرير يكون في العين ، كتكرير عين قطّع بإدغامها ، وتكرير اللام كما في جلبب ، فالوزن الأول هو قفّى ، والثاني فعلل ، فلا نقول : في وزنيهما (فعطل – الطاء الأولى عين فعل والثانية مزيدة) . ولا (فعلب – جلب على فعل والباء الثانية المزيدة) . فالحرف المكرر للإلحاق يأتي بوزنه في فعل ، فلا يقال : في قردد فعلد، بل يقال : فعلل ، وإنما وزن المكرر للإلحاق بأحد حروف فعل ؛ لأنه في مقابلة الحرف الأخير ، وهذا ينقض القول في وزن حوقل وبيطر : فوعل وفيعل حيث يعبر عن الزائد بلفظها ؛ بل العلة في التعبير عن المكرر للإلحاق كان أو لغيره عيناً كان أو لاماً .. أي المكرر يعبر عنه في الوزن بالحرف الذي تقدمه عيناً كان ذلك الحرف أو لاماً.

أما إن كان الحرف المكرر من حروف الزيادة (سألتمونيها) لا يعبر عنه بلفظها بل بما تقدمه ، فالنون من نحو عثنون(٦) من أحرف سألتمونيها لا يعبر عنها بالنون ، بل باللام الذي تقدمه ، ووزنه عندئذٍ فعلول . إلا إن كان المراد بالحرف الزائد ليس تكريراً كما في سحنون الذي يكون على وزن فعلون ؛ لان النون الأولى هي لام الكلمة ، والنون الثانية حرف زائد لا للتكرار فيأتي بلفظه .

وأما منجنين(٧) فهي إما على : فعلليل ملحق ببرقعيد(٨) بتكرير اللام وحينئذٍ تكون النون الأولى أصلية ، وإما أن تكون على فنعليل ملحق بزيادة النون وتكرير اللام بخنشليل.

١/ زمّل : ضعيف. ٢/ عنبب : اسم وادي. ٣/ حبربر : ولد الحبارة. ٤/ صمحمح : رأس أصلع غليظ.
٥/ ذرحرح : دابة حمراء. ٦/ عثنون : جمعها عثانين وهي شعيرات تحت حنك البعير .
٧/ منجنين / منجنون : دولاب للسقيا . ٨/ برقعيد : قصبة في ديار بني ربيعة .

وقد ذكر سيبويه في منجنون فقال مرة : أنه ملحق بعضرفوط بتكرار النون ، فيكون رباعياً ملحقاً بالخماسي ، وقال مرة : إنه ملحق بعضرفوط بزيادة النون الأولى وإحدى النونين الأخيرين ، فهو إذن ثلاثي ملحق بالخماسي . فالأولى الحكم على منجنون بفعللول وعلى منجنين بفعلليل ، لعدم الدليل على زيادة النون الأولى ، والأولى الحكم بأصالة الحرف ما لم يمنع منه مانع (١) .

أما ألندد فالرضي (٢) يحكم فيه بزيادة أثنين : إما الهمزة والنون فهو من لدد . وإما الهمزة وإحدى الدالين فهو من لند ، والمختار عندهم زيادة الهمزة والنون .

وفي كنتأو ، سندأو ، قندأو يحكم الرضي بأصالة جميع حروفها فتكون كجردحل. إلا أن الفراء يرى أن الزائد هو النون وحدها فهو على فنعل ، وإما النون مع الواو فهو على فنعلو ، والنون مع الهمزة فهو على فنعأل .

ورأي سيبويه أن الواو مع ثلاثة أصول يحكم بغلبة زيادتها ، وكل واحدة من النون والهمزة وسيلتها في الأمثلة المذكورة ، والحكم بزيادة النون أولى من الحكم بزيادة الهمزة ، وعلى هذا فوزنها عند سيبويه فنعلو(٣).

وفي تعيين الزائد من حرفي التضعيف قال الرضي(٤) : (أقول : قال سيبويه : سألت الخليل عن الزائد في نحو : سُلّم ، فقال الأول ؛ لأن الواو ، الياء ، الألف يقعن ثوانٍ زوائد كفوعل وفاعل وفيعل ، وكذا قال في نحو جلبب وخدبٌّ لوقوع الواو والياء والألف زائدة ثالثة كجدول وعثير وشمال وكذا في نحو عدّبس (٥) لكونه كفدوكس وعميثل(٦). وكذا قفعدد لكونه ككنهور ، وغير الخليل جعل الزوائد هي الأخيرة ، فجعل السلم كجدول وعثير ونحو مهدد ، وخدّبٍّ كخلفنة(٧) ، وقفعدد كحبركى ، وقرشّبٍّ كقندأو ، كما ثبت في نحو قردد أن الزائد هو الثاني لأنه جعل في مقابلة لام جعفر . وحكم سائر المضعفات حكم المكرر للإلحاق ، فالأولى الحكم بزيادة الثاني في المكرر للإلحاق . وقد يكون التكرار للإلحاق كما في نحو حلتيت(٨) مكرر اللام فيكون ملحقاً بقنديل إن كان وزنه فعليلاً . وإن لم يقصد تكرير لامه وكان القصد إلى زيادة التاء كما في عفريت فيكون على فعليت . إلا أن ابن الحاجب(٩) يرى أنه لا يجوز أن يكون التاءان أصليتين في حلتيت ، ولا يجوز أن يكون تكرار اللام فيهما لغير الإلحاق كما في سؤدد عند سيبويه ؛ لأن معنى الإلحاق حاصل فيهما . وإنما أمتنع ذلك في سؤدد عند سيبويه لعدم نحو جخدب عنده.

==========

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص٣٥٤. ٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص.٣٣٥
٣/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص٣٦٢. ٤/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص٣٦٥- .٣٦٦
٥/ عدبس : الشديد الموثق الخلق من الأبل وغيرها والشرس الخلق. ٦/ عميثل : البطي ، الضخم الشديد .
٧/ خلفنة : كثير الخلاف . ٨/ حلتيت : الذي يطيب به الملح .
٩/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص١٦.

إلا أن الرضي (١) في موضع آخر يرى فيه أن كلمة سؤدد ملحقة بنحو جندب ، فهو يقول : (ولا تلحق كلمة بكلمة مزيد فيها ، إلا بأن يجئ في الملحقة ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه ، فلا يقال أن اعشوشب واجلوّذ ملحقان باحرنجم ؛ لأن الواو فيهما في موضع نونه ، ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سؤدد أنه ملحق بجندب المزيد نونه . وقوي قول الأخفش: أنه ثبت نحو جخدب ، وأن نحو سؤدد ملحق بجخدب ، وعند سيبويه للإلحاق أيضاً بسؤدد وأن لم يأت عنده فعلل).

وأما نحو سحنون وعثنون فهما مكررا اللام للإلحاق بعصفور على فعلول ولا يجوز أن تكون زيادة الواو والنون كما في حمدون.

وإن كان في الكلمة حرفان مثلان فلا ندغم ، فإنه إنما ضعف ليبلغ زنة ما ألحق به ، فنحو اقعنسس واسحنكك لا يدغم لأنه ألحق باحرنجم أما احمرّواصفرّ فهما مدغمان ، لأنه ليس لهما شئ مثلهما فيلحقان بهما ، وكذلك اطمأن مدغم ؛ لأنه ليس شئ فيه حرفان مثلان فيلحق به .

والعرب يستثقلون التضعيف لاستثقاله على اللسان ، ولذا لم يصوغوا من الأسماء والأفعال رباعياً أو خماسياً فيه حرفان أصليان متماثلان متصلان ، لثقل البنائين ، وثقل التقاء المثلين ولا سيما مع أصالتهما ، فلا نرى رباعياً من الأسماء والأفعال ، ولا خماسياً من الأسماء فيه حرفان كذلك إلا وأحدهما زائد ، إما للإلحاق أو لغيره ، وإن كان التضعيف للإلحاق امتنع الإدغام في الاسم كما في قردد وفي الفعل كجلبب ، وكما في قعدد وعوطط ودخلل وسؤدد ملحقات بجخدب(٢).

وتعرف زيادة الحرف بخروج زنة الكلمة بتقدير أصالة الحرف لا بتقدير زيادته عن الأصول ، أي الأوزان المشهورة المعروفة ، كما يعرف الحرف الزائد بالاشتقاق وعدم النظير ، وغلبة الزيادة فيه ، فلذلك حكم بثلاثية عنسل وشأمل وشمأل نئدل ورعشن وفرسن وبلغن ودلامص وقمارص وهرماس وقنعاس وفرناس وترنموت ، فالنون زائدة في عنسل وفرسن ورعشن وبلغن وفرناس وقنعاس ، والهمزة زائدة في شأمل وشمأل ونئدل ، والميم زائدة في دلامص وقمارص وهرماس وزرقم ، والتاء زائدة في ترنموت .

==========

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص٥٥.

٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٣/ ص٢٣٨- ٢٣٩.

- سحنون : أول المطر .
- عوطط : الناقة إذا لم تحبل في أول عام طرقت فيه .
- قنعاس : من الإبل العظيم ومن الرجال الشديد المنيع .
- نئدل : كابوس .

فإن لم تخرج فبالغلبة كالتضعيف في موضع أو موضعين مع ثلاثة أصول للإلحاق وغيره، كقردد ومرمريس وعصبصب وهمّرش. وعند الأخفش أن همّرش أصله هنمرش كجحمرش لعدم فَعَّلِل ، قال : ولذلك لم يظهروا . وهمّرش عند الخليل وسيبويه ملحق بجحمرش بتضعيف الميم ، وقال الأخفش : بل هو فَعْفَلِل ، والأصل هنمرش ، وليس فيه حرف زائد ، قال : النون الساكنة إنما وجب إدغامها إذا كانتا في كلمتين نحو : منْ مالك ، وأما إن كانتا في كلمة واحدة نحو : أنْملة فلا تدغم ، لكنه أدغم في هنْمرش ؛ لأنه لا يلتبس بفَعَّلِل ؛ لأن فَعَّلِلاً لم يثبت في كلامهم . قال الأخفش : والدليل على أنه ليس مضعف العين للإلحاق لأنه لم يوجد من بنات الأربعة ملحقاً بجحمرش . فهو يقول : (لم يلحق من الرباعي بجحمرش شئ لا على فَعَّلِل ولا على غيره)(١).

وأما هُمَّقَع فلم يختلف فيه أنه مضعف العين ، لا هنْمقع لعدم فُعْفَلِل .

قال ابن السراج(٢) : (وأما همّقع ، فهما ميمان ؛ لأنّا لم نجد هذا البناء في بنات الخمسة ، ونجعله من بنات الأربعة ؛ لأن بنات الأربعة قد جاءت على هذا البناء نحو : دُبخس ، وكذلك غَطمّ ش مثل : عدّبس ، وهو من بنات الأربعة ، فلو كانت غطمّش من بنات الخمسة؛ لأظهرت النون لئلا يلتبس بعدّبس).

وإذا صغرت همَّرشاً عند الأخفش قلت : هُيمر ، وعند سيبويه هُميرش .

قال ابن السراج(٣) : (وقلت مثل هذا يجوز أن يكون جمعها همارش لأن النون والميم من الحروف الزوائد ، وإن لم تكن في هذا المكان زائدة ، فإنها تشبه الزوائد ، فتلغى) .

==========

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص(٣٦٣- ٣٦٥).
٢/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص(٣٤٥- ٣٤٦) .
٣/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٣٤٦ .
- عصبصب : شديد . - جحمرش : العجوز / المرأة السمجة / الأفعى . - همّقع : ثمر التنضب .
- الدبّخس : الضخم . -غطمّ ش : اسم شاعر من ضبة أو هو الظالم الجائر .

(ج) مواطن زيادة الإلحاق :-

تقع زيادة الإلحاق في الصدر والوسط والآخر في الكلمة.

١) زيادة الإلحاق في صدر الكلمة :-

تقع زيادة الإلحاق في صدر الكلمة إذا كان معها زيادةٌ أخرى. كزيادة الهمزة أولاً مع النون. أو زيادة الياء أولاً مع النون كما في (أَلَنْدَد(١) – همزة مع النون – ويَلَنْدَد – ياء مع النون.). أو زيادة الهمزة مع الواو كما في (إِزْمَول(٢) وإِدْرَون(٣).). وتأتي الهمزة مع تضعيف لام الكلمة كما في (إِرْزَبٌّ (٤) وإِنْزَهَوٌّ(٥).) وهذا رأي المبرد الذي ذهب إلى أنَّ (الحرف الزائد إذا وقع في أول الكلمة ، ولم يكن معه زائد آخر فلا تكون زيادته للإلحاق مطلقاً ، لأنه يأتي لإفادة المضارعة في أول الأفعال. كما في يَقُوم ، تَقُوم ، نَقُوم ، أَقُوم)(٦).

المبرد يرى أنَّ الحرف الزائد للإلحاق في أول الكلمة ، لابدّ من زيادة حرف آخر معه كما في أَلَنْدَد (همزة مع النون). كما يرى أبو علي الفارسي بوجود زائد آخر ، كما في تِـْجَفاف ألحقت بقرطاس ، لوجود الألف في قرطاس والتاء في تِـْجَفاف هي حرف الإلحاق وقعت في أول الكلمة. إلا أنّ ابن جني أنكر عليه ذلك بقوله : (أنَّ الألف لا يصلح أنْ يكون مساعداً وإلا كان نحو إعصار ملحقاً. وزنة إفعال في الأصل للمصدر فلا يصح أنْ تكون ملحقة. وأيضاً الألف من حروف المدّ وهي لا يكون بها إلحاق)(٧).

أمَّا قول الرضي : (إنَّ الحرف الزائد إذا زيد في أول الكلمة يصلح للإلحاق، ولو لم يوجد معه مساعد له. مثال : (أُ ْلِم) ملحق بـ(بُرْثُن) ، (وإِ ْجِد) ملحق بـ(زِ ْوَ ج).

والراجح ما ذهب إليه الرضي بزيادة الحرف منفرداً في أول الكلمة إن لم يكن مؤدياً لمعنى المضارعة. (فأُلِم) اسم ثلاثي الأصول ، زيدت الهمزة في أوله للإلحاق بوزن (بُرْثُن) ولم يكن مع الهمزة حرف زائد آخر. والدليلعلى أنَّها للإلحاق تكسير (أُلِم) على (أَبَالِم) وتصغيره على (أُبَيلِم). كما أنَّ (بُـثُن) يُكَسَّر على (بَرَاثِن) و يصغر على(بُـيَيْثِن). ونتيجة لهذا الاتفاق في التكسير والتصغير تمت الموازنة بينهما والمساواة بالحركات والسكنات. أي أنَّ أَبَالِم – مفتوح الأول والثاني ، زيد فيه حرف الألف ثالثاً ، وكسر ما قبل آخره ، فصار مثل بَرَاثِن الذي فتح أوله وثانيه ، وزيد الألف ثالثاً وكسر ما قبل آخره. وكذا الأمر في مصغريهما ، فإنَّ أُبَيْلِم قد ضم أوله ، وفتح ثانيه ، وزيدت ياء التصغير ثالثة ساكنة وكسر ما قبل آخره .وبذلك شابهُ بُـيَيْثِن الذي ضم أوله، وفتح ثانيه ، وزيدت ياء التصغير ثالثة ساكنة وكسر ما قبل آخره.

١/ ألندد ، يلندد : من اللدد وهو شدة العداوة. ٢/ إزمول : هو الذي يزمل أي يخرج صوتا من صدره.
٣/ إدرون : من الدرن. ٤/ إرزبٌ : قصير غليظ. ٥/ إنزهوٌ : من الزهو وهو شدة الافتخار.
٦/ المبرد/ المقتضب/ ج٤/ ص ص٣- ٤. ٧/ ابن جني/ الخصائص/ ص٢٤١.
برثن : مخلب الحيوان . إجرد : أملس الظهر

فصار (أُلْبُم) ملحقاً ب(بُرْثُن) ، بزيادة الهمزة التي وقعت قبل فائه. التي انفردت بالزيادة ، ولم يكن معها غيرها من أحرف الزيادة.

والرضي الذي ألحق إِحْمَرّ بوزن زِلْوَج بزنة (إِفْعَل)، يستثني من هذا الوزن (إِفْعَل) نحو إِصْبَع.فهو يرى أنَّ الهمزة ليست للإلحاق. بدليل ما ورد عن العرب من الإدغام في (إِوَزٌّ) وهي على هذه الزنة. فنراه قد عدَّى حكم إِوَزٌّ إلى ما جاء على زنته، ويجب أنْ يعديه إلى ما ماثل هذه الزنة وهو أُفْعُلى. وإِفْعَل وأَفعَل لا فارق بينهما إلا حركة الهمزة ، ولا يترتب على اختلافهما شئ من جهة الإلحاق. فزنة الرباعي فيها كلها على السواء. فالعرب قدَّروا زيادة الهمزة في هذا الموضع لغير الإلحاق مع إمكان الإلحاق.

وقد أورد سيبويه كثيراً من المواضع التي زيد فيها حرف الزيادة أولاً قبل فاء الكلمة ، ولم يلحقها بأي أبنية أخرى. ففي باب ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل ، يقول : (فالهمزة تلحق أولاً فيكون الحرف على – أَفْعَل – للاسم والصفة. فالاسم نحو : أَفْكَل – أَيْدَع – أَجْدَل. والصفة نحو : أَبْيَض – أَسْوَد – أَحْمَر)(١). وأوجد لهذا الوزن أمثلة كثيرة – لحاق الهمزة أولاً – كما مثَّل للحاق التاء في أول الكلمة في أوزان (تفاعيل نحو تجافيف ، تفاعل نحو تثاقل)(٢). ومثل للحاق الياء أولاً كما في وزن (يَفْعُلى نحو يَرْمُع ، ويَفْعِيل نحو يَقْطِين)(٣). لكنه لم يورد أمثلة ملحقة بها النون أولاً. كما أنَّه لم يبين أنَّها ملحقةٌ بأبنيةٍ أخرى. ومثَّل السيوطي لما لحقته النون قبل الفاء فهو يقول : (وعلى نَفْعَلَ نَرْجَسَ ، ولا يعلم غيره ؛ قال بعضهم : وأظنه أعجمياً)(٤). فهو لم يوضح إلحاقها بأيّ بناء آخر.

كما أبدى الآراء في لحاق الهاء قبل الفاء بقوله : (فأمَّا زيادة الهاء قبل الفاء فنفاه بعضهم ، وجعل ما ورد مما يوهم ذلك أصلاً وأثبته بعضهم فقال : يجئ على هِفَعْلى هِزَبْر ، وهِفْعَل هِجْرَع....)(٥).إلا أنَّه بعد لحاق هذه الزيادة قد ذكر في موضع آخر أنَّها مما لحقته الزيادة في أوله من الأفعال ، وفي الموضع الأول لم يذكر أنَّها ملحقة بغيرها. أمَّا في الأفعال فقد ذكر السيوطي (ومنه ما يكون حرف الإلحاق قبل الفاء ، نحو : يَرْنَأ على يَفْعَل ، وتَرْمَس على تَفْعَل ، ونَرْجَس على نَفْعَل)(٦).

٢) زيادة الإلحاق في حشو الكلمة :-

يقع الإلحاق كثيراً في خلال الكلمة ومن ذلك (القُمَارِص) ملحق ب(الجُخَادِب) ، والزائد فيها الميم. وكذلك (عَثَوْثَل – سَجَنْجَل) ملحقان ب(سَفَرْجَل). (وعِجَوَّل – سِنَّوْر) وهما ملحقان ب(حِيَّفْس). وعَنْسَل ملحقة بوزن فَعْلَل. والزائد هنا النون على وزن (فَنْعَل) كما عند سيبويه في عَنْسَل ،

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص ص٢٤٥ – ٢٤٨. ٢/ الكتاب/ ج٢/ ص٢٥٢/ ص٢٧٠- ص٢٧٢.
٣/ الكتاب/ ج٢/ ص٢٦٥. ٤/ السيوطي/ المزهر/ ج٢/ ص١١. ٥/ المزهر/ ج٢/ ص١٢.
٦/ السيوطي/ المزهر/ ج٢/ ص٤٠.
أفكل : رعدة . يرمع : حجارة رخوة . يقطين : شجرة القرع . هزبر : أسد .
نرجس : زهر طيب الرائحة . يرنأ : خضب بالحناء . ترمس : أدخله وستره في الرمس .
سجنجل : المرآة المصقولة . سِنّور : أصل الذنب أو هي فقارة في عنق البعير .

يقول سيبويه : (ويكون على فَنْعَل قالوا : عَنْسَل وعَنْبَس وهما صفة)(١). أخذها من العسلان أو العسول وهو عدو الذئب. وكذا قال ابن السراج (٢) : (والنون زائدة في عنسل لأنهم يريدون العسول) . ويقول الرضي (٣) : (أقول العنسل : الناقة السريعة ، مشتق من العسلان وهو السرعة . وقال بعضهم : هو كزيدل من العنس ، وهو بعيد لمخالفة معنى عنسل معنى عنس ، وهي الناقة الصلبة . ولقلة زيادة اللام).

أي أنَّ زيادة الإلحاق في عَنْسَل هي من زيادة النون لأنها مشتقة من العسلان خلافاً لمن قالوا بزيادة اللام .

والرأي الراجح رأي سيبويه في أصالة اللام ، إذ يرجع أصل الكلمة إلى العسول ولا يرى مبرراً لأصالة النون في الكلمة. يقول : (ومما جعلته زائدا بثبت : العنسل لأنهم يريدون العسول)(٤). أيّأنَّ الدليل على أصالة اللام وجودها في المصدر. وهذا مما يؤكد على أنَّ النون مزيدة للإلحاق. فإذا افترضنا زيادة اللام ، فإن وزن عَنْسَل : فَنْعَل. وإذا كانت المزيدة النون ، فالوزن فيها : فَنْعَل. كما أنَّ زيادة النون حشواً أكثر من زيادة اللام آخراً.

وقد يكون الإلحاق في حشو الكلمة من تضعيف العين مع زيادة أخرى. كما في (عَثَوْثَل – عَقَنْقَل – سَجَنْجَل) من الثلاثي. أو تضعيف العين كما في (عِلَّكْد – هَمَّرِش) في الرباعي إلا أنَّ هَمَّرِش في رأي سيبويه على ما حكاه عن الخليل أنَّها خماسية الأصول. وأنَّ الميم الأولى منقلبة عن النون الساكنة ، التي وقعت بعدها الميم وفقاً لقاعدة النون الساكنة في الإدغام ، أيّأنَّ أصلها (هَنْمَرِش) وصارت (هَمَّرِش) بعد الإدغام. قوله : (أنَّ الميم الأولى بدلاً من النون وهي أصيلة – أيّ النون –فهَمَّرِش بمنزلة قَهْلِس ، وهي خماسية الأصول.)(٥).

وفي بعض عبارات سيبويه أنَّ هَمَّرِش ملحقة بقَهْلِس ، يقول : (أمَّا الهَمَّرِش فإنَّما هي بمنزلة القَهْلِس ، فالأولى – يعني أولى الميمين في هَمَّرِش – نون ملحقة بقَهْلِس ، لأنَّك لا تجد في بنات الأربعة على مثال فَعَّلِل....)(٦)

وعبارة أخرى يقول فيها : (ويكون – أي الخماسي – على فَعْلَعِل في الصفة. قالوا : قِهْلِس – جَحْمَرِش –صَهْصَلِق. ولا نعلمه جاء اسماً. وما لحقه من الأربعة هَمَّرِش)(٧).

فعلى هذا فالإلحاق في حشو الكلمة يأتي بزيادة منفردة كما في (عَنْسَل – جَدْوَل - صَدْوَف) في الملحق بالرباعي. (وجَحَنْفَل) ملحق بالخماسي في الأسماء.

وفي الأفعال جاءت الزيادة حشواً كما في : (حَوْقَلَ – بَيْطَرَ - شَرْيَفَ – شَرْنَفَ – قَلْنَسَ – سَنْبَلَ). وهو قليل في الكلام.

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص٢٦٩. ٢/ ابن السراج / الأصول / ج٣ / ص٢٣٩ . ٣/ الرضي / شرح الشافية / ج٢/ ص٣٣٣
٤/ سيبويه/ الكتاب/ج٤/ ص٣٢٠. ٥/ الكتاب/ ج٢/ ص ص٣٣٩- ٣٤١. ٦/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٣٠. ٧/ الكتاب/ج٤/ ص٣٠٢.
العقنقل : الكثيب الملتوي من الرمل . العلكد : الغليظ الشديد ، العجوز الداهية ، القصيرة ، الحقيرة القليلة الخير .

والإلحاق بتضعيف العين يأتي فقط في الأسماء الجامدة التي لا تجري في الأفعال كما في هَمَّرِش وعِلَّكْد. أمَّا عَثْوَثَل وعَقَنْقَل فيرى سيبويه (أنهما ملحقان ، لأنَّك لو قدرتهما فعلين لكان مصدرهما كمصدر بنات الأربعة وإنْ كانا خماسيين ، فلا يكون منهما فعل.)(١).

وأمَّا تضعيف العين في الأفعال فلا يحكم له بالإلحاق ، فهو قد يأتي لتقوية المعنى. فلم يكن التضعيف في (اعْشَوْشَبَ) للإلحاق. وليست الواو في اعْشَوْشَبَ للإلحاق كما في جَوْرَبَ. لأنَّ التضعيف في اعْشَوْشَبَ ظاهر فيه معنى المبالغة. والغرض من الواو هو المدّ. كما أنَّ التضعيف في (تَكَلَّم) لا يلحقها ب(تَدَحْرَج). لأنَّ تَفَعَّل لها عدة معانٍ تأتي لها. وأنَّ مصدر تَكَلَّم يخالف مصدر تَدَحْرَج. فمصدر تَكَلَّم : تَكْلِيم ، ومصدر تَدَحْرَج : تَدَحْرُجاً. فلا يأتي مصدر كَلَّم : تَكْلِيم ، على مصدر بنات الأربعة ، دَحْرَج : دَحْرَجة (الفَعْلَلة).

وقد أورد سيبويه على ما ضعفت فيه الواو الزائدة من الفعل مثال : اعْلَوَّطَ. الزيادة هنا هي الواو المضعفة ، ولم يذكر أنَّها ملحقة للفعل بأي بناء. وذكر مثالاً لما كررت عينه ، وفصل بين الحرفين المكررين زائد آخر. كما في : اغْدَوْدَنَ. ولم يلحقه بأي بناء آخر. وهذه الأمثلة وردت في باب ما لزم فيه الزيادة في تضعيف العين حيث يقول : (تلحق الزيادة من موضع العين فيلزم التضعيف.)(٢).

وفي باب ما الزيادة فيه من غير الحروف الزوائد ، ولزمه التضعيف يقول سيبويه : (وأعلم أنَّ كل كلمة ضوعف فيها حرف مما كانت عدته أربعة فصاعداً فإنَّ أحدهما زائد ، إلا أنَّ يتبين لك أنها عين أو لام فيكون من باب مَدَدْتُ)(٣)

ولموضع الحرف الزائد الذي يقابل الحرف غير الزائد في الكلمة الملحق بها ، بيَّن سيبويه أنَّ (سُلَّم) مضعف العين. أي أنَّ أول المضعفين هو الزائد ، قال : (سألت الخليل فقلت : سُلَّم أيتهما الزائدة ، فقال : الأولى هي الزائدة ؛ لأن الواو والياء والألف يقعن ثوانٍ ، كما في (فَوْعَل – فَيْعَل – فَاعِل).

وفي فَعْلَل وفِعَلٌّ نحو : مَهْدَد ، خِدَبٌّ على التوالي ،فإنَّ الأولى هي الزائدة؛ لأنَّ الواو والياء والألف يقعن ثوالث ، نحو : جَدْوَل – عَثْيَر – شمال. وكذلك في عَدَبَّس جعل الباء الأولى هي الزائدة ، لأنَّها بمنزلة واو (فَدَوْكَس). و(قَفَعْدَد) الدال الأولى بمنزلة واو (كَذَهْوَر). إلا أنَّ غيره جعل الزوائد هي الأواخر. ففي سُلَّم اللام الثانية هي المزيدة. وفي مَهْدَد الدال الأخيرة هي المزيدة ، فأنزل لام سُلَّم الثانية منزلة (واو) جَدْوَل و(ياء) عَثْيَر. وفي قَرْدَد جعل الدال الأخيرة بمنزلة (ألف) أَرْطَى وتَتْرَى ومِعْزَى.

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص١٩٧. ٢/ الكتاب/ ج٤/ ص ص(٢٨٤- ٢٨٥).
٣/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص٣٢٦.

وفي خِدَبٌّ جعل الباء الثانية الأخيرة بمنزلة (نون)خِلَفْنَة. وجعل الباء الثانية في عَدَبَّس (واو) كَذَوْهَر وبَلَوْهَر. كما جعلوا الباء الثانية في قِرْشَبّ بمنزلة (الواو)في قَنْدَأَو.
والخليل جعل باء قِرْشَبّالأولى هي المزيدة وهي بمنزلة (واو) فِرْدَوْس.
إلا أنَّ رأي سيبويه أنَّ كلا الوجهين في قِرْشَبّ صواب.)(١).

٣) زيادة الإلحاق في آخر الكلمة :-

يكون الإلحاق في آخر الكلمة بالمثلين المكررين ، كما في (قَرْدَد) ملحق ب(جَعْفَر). وقد يكون أحد المكررين أصلاً ، والآخر زائداً كما في الكلمة (قَرْدَد) إذ أصله (قَرَدَ). وكما في (رِمْدِد) ، فالدال فيه زيدت لإلحاقه بوزن (زِلْوِ ج) ، ولم تكن هذه الدال الثانية من أصل الكلمة.

وتزاد اللام الثانية في آخر الفعل ، كما في (اقْعَنْسَسَ) كررت لامه لإلحاقه بوزن (احْرَنْجَمَ)، بزيادة السين آخراً وهي لام (قَعَسَ). زيدت النون حشواً كما زيدت همزة الوصل قبل الفاء لسكون أوله وألحقت ب (احْرَنْجَمَ) على وزن (افْعَنْلَلَ).

وزيادة الإلحاق التي وردت في آخر الاسم والفعل في الأمثلة السابقة جاءت بتكرار لام الكلمة. فصار تكرار الأصل شبيهاً بالأصل المجرد. ففي الأسماء الملحقة بالرباعي نحو : دَعْبَب وسَرْدَد ملحقتان بجَعْفَر. وجميعها على وزن فَعْلَل. فاللام الثانية في جعفر أصلية ، بينما اللام الثانية في سَرْدَد ودَعْبَب ملحقة لها بالرباعي المجرد ؛ لأنها زائدة إذ أصلها الثلاثي سرد .

وفي الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعية المجردة التي كررت لامها ، نجد أنَّ الفعل (شَمْلَلَ) مكرر اللام ، ملحق بالرباعي المجرد (دَحْرَجَ). وكلاهما بوزن (فَعْلَلَ). والسبب يعود إلى أنَّ الكلمة الرباعية المجردة جميع حروفها أصلية. فإذا أرادوا إلحاق الثلاثية بها كرروا أحد أصولها ، واللام هو المكرر في الكلمات السابقة في كل من الاسم والفعل. فصار المكرر أشبه بالأصل. كما في قَرْدَد وعَنْدَد من الأسماء. وجَلْبَبَ وصَعْوَرَ ، اعْفَنْجَجَ واقْعَنْسَسَ من الأفعال.

وقد تكون زيادة الإلحاق آخراً بإدغام الحرف المضعف ، كما في خِدَبٌّ وقِرْشَبٌّ وقد تكون بفصل الحرفين المضعفين بفاصل ، كما في شِمْلال وزِحْلِيل. أو تكون بالحرفين المضعفين مجتمعين كما في دُخْلَل وقُعْدَد. أو مجتمعين مع زائد في حشو كما في عَفَنْجَج وضَفَنْدَد ملحقان بجَحَنْفَل من الأسماء. واقْعَنْسَسَ واعْفَنْجَجَ ملحقان باحْرَنْجَمَ من الأفعال.

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٢٦وص٣٢٩.

والألف لا تزاد إلا في آخر الكلمة في موضع اللام. وأمثلة ذلك : حَبَنْطَى – عَلْقَى – ذِفْرَى – أَرْطَى. من الأسماء. واجْنَطَى – اجْوَنْبَى. من الأفعال. وسبب ذلك أنَّ حرف المدَّ لا يزاد إلا آخراً. لأن حرف المدَّ في وسط الكلمة لا يعدّ للإلحاق ، وإنَّما القصد منه مدّ الصوت وإطالته ، وبذلك تنتفي زيادته للإلحاق.

والألف في الأمثلة السابقة من الأسماء : حَبَنْطَى – ذِفْرَى – عَلْقَى – أَرْطَى ، ألف لغير التأنيث بل هي ألف زائدة للإلحاق ، كما يرى سيبويه أنَّ بَهْمَى الألف فيها ليست للإلحاق ، وإنما هي ألف تأنيث ولم يثبت عنده بَهْمَاة. ويقول السيوطي : (ولا يكون فَعْلَى والألف لغير التأنيث ، إلا أن بعضهم قال : بَهْمَاة واحدة ، وليس هذا بالمعروف.)(١)

أمَّا مِعْزَى فلأنَّها تأتي منونة ألفها ، ولذلك تلحق بالأربعة. حيث يقول سيبويه : (إنَّ الألف التي تجئ لتلحق الثلاثة بالأربعة منونة ، كما ينون ما هو من نفس الحرف ، وذلك نحو مِعْزَى)(٢). والألف التي تكون للإلحاق لا تأتي في آخر الكلمة عند تأنيث الاسم الملحقة به. فنقول في أَرْطَى : أَرْطَاة – سُلَعى : سُلَعاة –عُزْهَى : عُزْهَاة. ففي أَرْطَى الألف لحقها التنوين وألف التأنيث لا تنون. وفي قولهم : أَرْطَاة دلالة على أنَّ الألف لغير التأنيث. ولو كانت للتأنيث لما دخلت عليها تاء التأنيث لأنَّ التأنيث لا يدخل على تأنيث.

وفي مِعْزَى دخول التاء في الواحدة لتصبح مِعْزَاة.أمَّا عَلْقَى وذِفْرَى وتَتْرَى ، فمن نوَّنها فالألف فيها للإلحاق لا للتأنيث. لأنَّ ألف التأنيث لا تنون. ومن لم ينوِّنها يجعل ألفها للتأنيث. فهي ثابتة في التصغير ، كألف المؤنث : حُلَى. فنقول : عُلَيْقِى - ذُفَيْرِى – تُتَيْرِى)(٣).

(د) التاء : في بنت وأخت بين الإلحاق والتأنيث والتعويض :-

ذكر سيبويه في عدة مواضع من كتابه أنَّ التاء في كلمتي:

بِنْت وأُخْت للإلحاق وليست للتأنيث ومن ذلك قوله : (وإنْ سميت رجلاً ببِنْتٍ أو أختٍ صرفته ، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء ، وألحقتها ببناء الثلاثة ، كما ألحقوا سَنْبَتَة بالأربعة ، ولو كانت كالهاء ، لما اسكنوا الحرف الذي قبلها...وإنما هي زيادة في الاسم بني عليها..)(٤).

وفي مواضع أخرى يرى أن هذه التاء للتأنيث ، فيقول في موضع : (وكذلك تاء أخت وبنت .... لأنهن لحقن للتأنيث ، وبنين بناء ما لا زيادة فيه من الثلاثة)(٥).

ويقول : (وأمَّا بنت ، فإنك تقول : بَنَوي من قِبَل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت في الجمع بالتاء...)(٦).

١/ السيوطي/ المزهر/ ج٢/ ص١٤. ٢/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص٢٧٠. ٣/ ابن يعيش/ شرح المفصل/ ج٥/ ص١٢٩.
٤/ سيبويه/ الكتاب/ ج٣/ ص٢٢١. ٥/ الكتاب/ ج٤/ ص٣١٧. ٦/ الكتاب/ ج٣/ ص٣٦٢.
الكتاب/ ج٤/ ص٢٣٦- ص٢٣٧.

وتعليل ذلك : أنَّ هذه التاء التي هي للتأنيث لا تثبت بل تحذف عند الإضافة لياء المتكلم ، فلو كانت للإلحاق لبقيت كما في إضافة بَنُوي ، وأن التاء في الجمع تحذف من بنت وأخت وفي قولنا في الجمع : (بنات وأخوات). فالتاء هي تاء الجمع وليست تاء أخت أو بنت.

والأقرب أن هذه التاء للتأنيث من أن تكون للإلحاق ، لأنها لم توجد إلا في حالة التأنيث. والدليل على ذلك قولنا في مذكر بنت : ابن ، فزالت منها التاء كما زالت التاء من ابنة عند تذكيرها. فلما شابهت تاء بنت التاء في ابنة ، دلَّ ذلك على أنها أقرب للتأنيث. كما أن علامة التأنيث (التاء المبسوطة) ، وإن لم يوجد لها نظير. إلا أنها ارتبطت بالتأنيث. وهي علامة تأنيث معنوية.

وأصل بنت وأخت على رأي القائلين بإلحاقهما على وزن (فَعَلَ) أو (فَعَلَة) وهما : (بَنَو وأَخَو) أو (بَنَوة وأَخَوة). بدليل إضافتهما فيقال فيهما : بَنُوي وأَخُوي من جهة. ودليل التكسير فيهما فيقال : أَبْنَاء وآخَاء وهذا الجمع لكلمتي : بَنَو وأَخَو من جهة أخرى. ثم نقلت هاتان الكلمتان من صيغة (فَعَل) إلى (فِعْلى وفُعْلى)حيث حذفت تاء التأنيث من بَنَوة وأَخَوة مؤنث بَنَو وأَخَو. وحذفت الواو منهما وهي لام الكلمة. ولما بقيت الكلمتان على حرفين فقط ، زيدت التاء فيهما بدلاً عن الواو المحذوفة ، لإلحاقهما بوزني : عِدْل وعُمْر. وهما فِعْلى وفُعْلى.

وهنالك رأي آخر في التاء المزيدة في بنت وأخت. يرى أنصاره أنه الرأي الراجح. فهي لم تكن للتأنيث ولا للإلحاق.

(فأما عدم كونها للتأنيث ، فلأن تاء التأنيث إنما تلحق الأسماء والصفات على سبيل الانفصال ، وبعد تمام الاسم والصفة ، وألا يقلا عن ثلاثة أحرف أصول ، فنحو : زَهْرَة - قِطَّة ، وأمثال ذلك. فلم يبق في (بنت وأخت) إلا أن تكون الصيغة علامة للتأنيث فيهما. ولم تكن التاء هي علامة التأنيث ، ولو كانت هذه التاء للتأنيث لقلبت (هاء) في اللفظة الشائعة عند الوقوف عليها ، حيث يقال : (بِنْه وأُخْه) كما يقال : (فاطمه ، عائده).

وأمَّا عدم كون هذه التاء للإلحاق ، فلأن من شروط الإلحاق وأماراته ، وجود ما يلحق به ، والمعروف أنَّ الملحق به في الأسماء والأفعال رباعي مجرد يلحق به. أو رباعي مزيد وتلحق به الأسماء الثلاثية. أو خماسي مجرد أو مزيد فتلحق به الأسماء الثلاثية والرباعية. أمَّا إلحاق اسم ثلاثي بآخر ثلاثي فليس معروفاً.

ولو فرض إلحاق كلمتي : بنت وأخت بوزني : عِدْل وعُمْر – على التوالي – فإن الغرض من الإلحاق لم يتحقق ؛ لأن الغرض هو إلحاق كلمة بأخرى أكثر منها حروفاً ، لتتصرف تصرفها. وهذا هو رأي الرضي في أن كلمتي بنت وأخت بوزني عِدل وعُمْر ، حيث يقول : (وكذا إلحاق التاء في بنت وأخت لأن الاسمين ألحقا ببناء عِدل وعُمْر)(١).

ودليل آخر يمنع إلحاقهما ، وهو تكسير : بِنْت على بَنَات ، بينما يكسر عِدْل على أَعْدُل وعِدُول ؛ وتكسير أُخْت على أَخَوات بينما يكسر عُمْر على أَعْمَار. فاختلف وزناً جمعي التكسير فيهما. وبذا سقط الإلحاق وامتنع لاختلاف وزني جمعيهما. وبذا صارت التاء الزائدة في بِنْت وأُخْت ليست للإلحاق ، وإنما لتكثير أحرف الكلمة لتصبح ثلاثية. وزيدت هذه التاء فيهما عوضاً عن لامي الكلمتين (الواو) فيهما المحذوفة.

ويرى ابن جني أن التاء ليست للتأنيث ويفسر ذلك بأن ما قبلها ساكن ، حيث يقول : (أُخْت وبِنْت وليست التاء فيهما بعلامة التأنيث – كما يظن من لا خبرة له بهذا الشأن – لسكون ما قبلها ، وهكذا مذهب سيبويه.... على أن سيبويه قد تسمَّح في بعض ألفاظه في الكتاب ، فقال : هما علامتا تأنيث ، وإنما تجوُّز منه في اللفظ)(٢).

في قول آخر للرضي أن تاء أخت وبنت ليست للتأنيث بقوله : (ولا يوقف على تاء أخت وبنت بالهاء ؛ لأنها بدل من لام الكلمة ، وليست بتاء التأنيث ، بل فيها رائحة من التأنيث بكونها بدل من اللام في المؤنث دون المذكر)(٣).

فالرضي يرى أن التاء في بنت وأخت أبدلت من الواو في (بنو وأخو) .

غير أن الزمخشري يرى (أن التاء في الأخت والبنت ، أبدلت من الواو ، وذلك ظناً منه أن مادتهما (أخو وبنو) ، وأن التاء أصلية قامت مقام الواو ، فالأخ والابن من الأسماء التي ركبت مادتهما من حرفين فقط ، لا من ثلاثة حروف كما هو معروف في اللغة العربية. فالتاء وإن لم تسبقها فتحة فهي للتأنيث)(٤).

وفي شرح الشافية (٥) أن أخت أصلها أخو حذفت لامها اعتباطاً وعوض عنها التاء مع قصد الدلالة على المؤنث ، وغيرت الصيغة من (فَعْلى إلى فُعْلى) ، ودلالة على أن التاء ليست متمحضة للتأنيث . وبنت أصلها بنو ، فُعل بها ما فُعل بأخت إلا أنهم كسروا فاء الكلمة (فَعْلى إلى فِعْلى) وفقاً لرأي الزمخشري .

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص٢١٩ . ٢/ ابن جني/ سر صناعة الإعراب/ ج١/ ص١٦٥.
٣/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٣/ ص٣١٧.
٤/ الدكتور- رمضان عبدالتواب/ المدخل إلى علم اللغة/ ص٢٥٧(من كتاب التطور النحوي للمستشرق براجشتر) .
٥/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص(٢٢٠- ٢٢١) .

(هـ) خواص الإلحاق وأماراته :-

١) الأصل في الملحق به أن يكون مجرداً عن الزوائد ، رباعياً أو خماسياً. كما في (سَفَرْجَل) ، جميع حروفه أصول ، ألحق به جَحَنْفَل ، بزيادة النون وأصله جَحْفَل رباعي ، فأصبح نون جَحَنْفَل مقابلاً لحرف الراء في سَفَرْجَل. وقد يلحق بالمزيد ، كما في إلحاق عَفَنْجَج الذي ألحق بجَحَنْفَل. والإلحاق في عَفَنْجَج بحرفين هما : النون والتضعيف. وكما في إلحاق اقْعَنْسَس من الأفعال باحْوَنْجَم. إذ أصله قَعَسَ ، ألحق أولاً بدَحْوَجَ فأصبح قَعْسَسَ. ثم ألحق ثانياً باحْوَنْجَم المزيد بالنون لغير إلحاق.

ويرى ابن يعيش (أنَّ الإلحاق في اقْعَنْسَس جاء من تضعيف اللام فقط وأمَّا زيادة النون فهي في اقْعَنْسَسَ واحْوَنْجَمَ ، جاءت لتؤدي معنى المطاوعة).

أي أنه يعني أن اقْعَنْسَسَ ، مطاوع في التقدير لقَعْسَسَ.

ويرى الرضي اشتراط اتحاد الزيادتين ، واتحاد مكانهما. وكل زيادة تحصل في الملحق به ، يجب أنْ تزاد في الملحق أيضاً ، فألف الجمع التي زيدت في (جَعَافِر – مفرده جَعْفَر) اسم رباعي ملحق به ، لزمت الزيادة في (جَدَاوِل – مفردها جَدْوَل) ملحق بالرباعي. أصله من (جَدَلَ) الثلاثي ، زيدت فيه الواو لإلحاقه بوزن جَعْفَر ، فصار (جَدْوَل). فالألف التي زيدت في جمع جَعْفَر لتصبح (جَعَافِر) ثالثة ، كذلك تزاد ثالثة في (جَدَاوِل) ، ووزنهما (فَعَالِل)(١).

٢) أتفق جميع علماء الصرف والنحو الأقدمين على أن الكلمات الثلاثية ، التي استعملت بالزيادة ، ولم يستعمل العرب مجرداتها التي لا تدل على معنى معين عند تجردها ، وعند دخول الزيادة عليها لغرض إلحاقها تصبح ذات معنى. كما في (زَيْتَب : اسم لشجر طيب الرائحة) ، لم يستعمل العرب هذا الاسم مجرداً عن الزيادة ، وهو حرف (الياء) الساكنة. التي زيدت لإلحاقه بوزن جَعْفَر ، وليس للأصل الثلاثي (زَنَبَ) منه معنى في نفسه. ولم يستعمل في اللغة إلا مزيداً فيه، ومثلها كلمة (حَوْشَبَ : صفة للعظيم البطن) ولم يستعملوا المجرد منها (حَشِبَ) ؛ لأن حَشِبَ لا معنى لها بعد التجرد.

٣) عند حصول الإلحاق مرتين في بعض الأسماء ، نحو : (حَبَنْطى : صفة للرجل القصير الكبير البطن). فأصلها (حَبِطَ) وهي ثلاثية مجردة ، وإن لم تستعمل في اللغة إلا نادراً ، فقد ألحقت أولاً بوزن جَعْفَر ، وذلك بزيادة النون ثالثة لتصبح (حَبْنَط) ، لتقابل النون المفتوحة الثالثة حرف الفاء المفتوحة التي تقع ثالثة في جَعْفَر ، فصارت حَبْنَط موازنة لجَعْفَر في عدد الحروف ، فكلاهما على أربعة أحرف، وفي عدد الحركات .

١/ ابن يعيش/ شرح المفصل/ ج٦/ ص١٢٦.

وفي نفس مواقعها في جَعْفَر. ثم ألحقت إلحاقاً ثانياً بعد ذلك بزيادة الألف آخراً بوزن (سَفَرْجَل) وهو خماسي مجرد فصارت : حَبَنْطَى ، حيث فتحت الباء منها ، لأنها قابلت حرف الفاء المفتوح في (سَفَرْجَل). وسكنت النون حيث قابلت الراء الساكنة فيها. وجاءت زيادة الألف في آخرها لتقابل حرف اللام من سَفَرْجَل. وبذلك تمت الموازنة بين الملحق والملحق به. وحصل الإلحاق وبطل حكم الإلحاق الأول ، وهو إلحاقه بجَعْفَر لأنه لا يجوز إلحاق كلمة ثلاثية مزيد فيها بحرفين بكلمة رباعية مجردة ، وأخرى خماسية مجردة في آنٍ واحد. أي أن كلمة حَبَنْطى في هيئتها الأخيرة هذه تتصرف تصرف سَفَرْجَل في التصغير والتكسير ولا يجري عليها تصرف جَعْفَر ؛ لكونها ألحقت به أولاً. وصار الإلحاق الثاني للكلمة هو المعوَّل عليه.

أمَّا في الأفعال ، فإن الفعل (اجْنَطَى) مثلاً ملحق بو زن اجْوَنْجَم ، قد حصل فيه إلحاقان :-

الأول : ألحق المجرد منه حَبِطَ بزيادة النون بدَ جْوَجَ ، فصار : حَبْنَطَ – حيث سكن الحرف الثاني منه ، وفتحت بقية أحرفه. كما سكن الثاني من دَ جْوَجَ وفتحت بقية الأحرف فيه. وبذلك تمت الموافقة بينهما.

الثاني : ألحق حَبْنَطَ بزيادة الألف في آخره ، وهمزة الوصل في أوله بوزن اجْوَنْجَمَ ، وصارت حركاتهما وسكونهما مقابلة لبعضهما في كليهما ، المتحرك مقابل للمتحرك ، والساكن مقابل للساكن. وصار اجْنَطَى بوزن اجْوَنْجَمَ. ومتصرف تصرف اجْوَنْجَمَ ، ومتفقاً معه في صياغة المصدر واسمي الفاعل والمفعول والمضارع ونحو ذلك. حيث يقال : يَجْنَطِى كما يقال : يَجْوَنْجِم ، فقد فتح حرف المضارعة ، وسكَن فاء الفعل ، وفتحت عينه ، وسكَنت النون الزائدة ، وكسرت لام الفعل في كليهما على السواء. ولم يدخل حكم الإلحاق الأول. فلم يتصرف تصرف دَ جْوَجَ في هيئته الأخيرة ؛ بل اقتصر التصرف على اجْوَنْجَمَ فقط. لأن إلحاقها باجْوَنْجَمَ يعدُّ آخر إلحاق له ، وهو المعوَّل عليه.

٤) إن الحرف الزائد للإلحاق لا يسقط ، ما دام الغرض من الإلحاق قائماً ، وقد ذكر سيبويه أن كلمتي : ثَمَانِية وعَلانِية ملحقتان. وأن حرف الإلحاق فيهما هو الياء. فالألف ليست حرف إلحاق ، لأنها حرف مدّ ولأنها تقلب ياء عند تصغيرهما. فيقال : ثُمَيِّنَة وعُلَيِّنَة. يقول سيبويه : (وإذا حقرت ثمانية وعلانية ، أوعفارية ، فأحسنه تقول : عُفَيْرِيَة وثُمَيْنِيَة وعُلَيْنِيَة ، من قِبَل أن الألف ههنا بمنزلة ألف عَذَافِر وصَمَادِح ، وإنما مدّ بها الاسم وليست تلحق بناء ببناء ، والياء لا تكون في آخر الاسم زيادة إلا وهي تلحق بناء ببناء)(١)

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص١١٦.

ويوافقه في هذا الرأي المبرد ، في أن الياء ملحقة والألف تقابل ألف عَذَافِر. والياء تقابل الراء(١).

وقد ورد عن الرضي أيضاً أنَّ (ياء ثمانية وعلانية للإلحاق ، لأنَّها بمنزلة الأصل في الاسم. بمنزلة كاف ملائكة.)(٢).

ويرجح بعض الصرفيين كابن جني وابن يعيش وابن سيدة ، وفي كتب كثير من الصرفيين أنه لا وجود للإلحاق في كلمتي ثمانية وعلانية ؛ لأنَّه لا بدَّ في الإلحاق من وجود بناء يلحق بها ، فليس في مفردات العربية بناء يلحق به نحو ثمانية وعلانية ، فإذا لم يوجد هذا البناء ، كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة وليست للإلحاق.(٣).

ولسبب آخر لا تُعدُّ الياء للإلحاق في ثمانية وعلانية ، لأنَّها تسقط في بعض تصاريف الكلمة. حيث يقال في ثمانية : ثمانٍ ، فسقطت الياء التي عدَّها سيبويه وغيره للإلحاق. كما لم تبق حجة للرضي الذي عدَّها بمنزلة كاف (ملائكة).

ووزن ثَمَانِية (فَعَالِية) : ثلاثي مزيد فيه ثلاثة أحرف رباعياً مزيداً بحرفين ، أو خماسياً مزيداً بحرف واحد. ولو فرض أن وزنهما (فَعَالِلَة) وزن لجمع التكسير ، فلا يمكن لكلمة مفردة نحو : ثمانية وعلانية أن توزن بوزن الجمع كما في وزن قَرَامِطَة بوزن فَعَالِلَة ، كما لا تلحق الكلمة المفردة بالجمع.

وهذا الاختلاف أيضاً في ياء قَلَنْسِيَة ، وواو قَلَنْسُوة ، حيث ذكر سيبويه أنَّ (قُلَنْسِيَة ملحقة بسُلَحْفِية بوزن فُعَلِّية ، وما لحقها من بنات الثلاثة اللَّبَهَنِية ، وقُلَنْسِية)(٤). وألحق قَلَنْسُوة بقَمَحْدُوة على وزن فَعَلُّوة. وهو قليل في الكلام بقوله : (وتلحق خامسة – الواو – على مثال فَعَلُّوة في الأسماء. وذلك نحو قَمَحْدُوة ، ونظيره من بنات الثلاثة قَلَنْسُوة....)(٥).

إلا أنه إذا كانت حروف الزيادة تفيد غرضاً غير الإلحاق ، فإنه لا ينفك عن أن يخرج الاسم من الإلحاق ؛ لأن زيادة الإلحاق تفيد التكثير مع زيادة في المعنى.

٥) يمكن أن يكون كلا المثلين المكررين للإلحاق في آخر الكلمة أصلاً نحو : الدالين في كلمة (أَلَنْدَد) وهي ملحقة بوزن سَفَرْجَل ، فهي تتصرف على اللدد وهو شدة الخصومة.

٦) إذا وردت أحرف المدَّ وهي (الألف – الياء – الواو) للإلحاق فلا تجوز زيادتها إلا في آخر الكلمة ، إذا لم يكن معها زائد آخر ؛ لأنها إذا انفردت بالزيادة في وسط الكلمة ، أصبحت ذات غرض آخر وهو مدَّ الصوت. وبذلك تنتفي زيادتها للإلحاق ، فليست الألف في (كتَاب) للإلحاق بوزن (قمَطْر) مثلاً.

١/ المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص٢٥٥. ٢/ الرضي/ شرح الشافية/ ج١/ ص٢٥٧.
٣/ ابن جني/ الخصائص/ ج١/ ص٣١٨- ص٣١٩/ المنصف/ ج١/ ص١٧٨/ ابن يعيش/ شرح المفصل/ ج٦/ ص١٤٠، ج٩/ ص١٤٧/ ابن سيده/ المخصص/ ج١/ ٩٧.
٤/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٩٣. ٥/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٩٢.

ومما يدل على أن الألف في الآخر للإلحاق ، كونها تقع موقع حرف متحرك ، وهو الحرف الأخير الذي تجري عليه حركات البناء والأعراب في الكلمات. وهذا خلافاً لوقوع الألف حشواً ، فإنها تقع موقع الساكن. فالألف في (كِتَاب) حرف ساكن ، ولذا لا يصلح حرف الألف في حشو الكلمة لأن يكون حرف إلحاق.

٧) إنَّ الزيادة في الإلحاق تبلغ حروفها أقصاها على أصول الكلمة الثلاثية المجردة ، وصيغتها أربعة أحرف لا تتعداها. نحو : (اِحْنِطَاء) ، وهو مصدر للفعل الثلاثي المزيد فيه ثلاثة أحرف (اِحْنَطَى من حَنِطَ). وحروف الزيادة هي : الهمزة والنون والألف الأخيرة في الفعل. أمَّا في المصدر فهمزة الوصل في أول المصدر والنون والألف الزائدة والهمزة التي أصلها الألف ا لأخيرة بعد الألف الزائدة في المصدر (اِحْنِطَ اء أصلها اِحْنِطَاا). ولا يكون ذلك إلا في المصادر من الثلاثة والأربعة المزيدة كما في (اِشْهِيْيَاب).

أمَّا الخمسة فلا تبلغ بالزيادة إلا ستة أحرف لأنه ليس منها فعل ، فيكون لها مصدر كمصدر بنات الثلاثة أو الأربعة من الأفعال ، ولكن تلحقها الزوائد كغيرها من سائر الأسماء. والخماسي المزيد لا تكون زيادته إلا بأحد حروف العلة آخراً ، أو قبل الآخر. نحو : قَبَعْثَرَى(١) – عَضْوَفُوْط(٢) – عَنْدَلِيْب(٣).

أمَّا الأفعال فتبلغ بالزيادة على أصول الكلمة الثلاثية أو الرباعية ، ستة أحرف لإلحاقها باِحْوَنْجَمَ. وهو يأتي على ضربين كما جاء في قول المبرد :

(أحدهما : أنْ تضاعف اللام ، فيكون الوزن افْعَنْلَل. فالزيادة بالنون وإحدى اللامين وهمزة الوصل أولاً. كما في : اقْعَنْسَسَ.

والآخر : أن تزاد ألف أصلها الياء بعد اللام فيكون الوزن افْعَنْلَى : يَفْعَنْلِي ، وذلك نحو : اسْلَنْقَى : يَسْلَنْقِي. ولا يكون الإلحاق به إلا باِحْوَنْجَمَ ، لأن النون في اِحْوَنْجَمَ تقع بين حرفين من الأصل – الراء والجيم فلا يكون فيما ألحق به إلا كذلك)(٤) فكما لحقت ببنات الأربعة الأفعال الثلاثية ، وليس فيها إلا زيادة واحدة ، كذلك زيد فيها ما يزاد في بنات الأربعة. نحو : اخْرَنْطَمَ.

٨) كل فعل ألحق بدَ حْوَجَ ، لزم أن يكون متعدياً. ولذا لم يجز إلحاق ما كان من الثلاثي اللازم به ، حتى وإنْ إتفق معه في جميع تصاريفه الأخرى. فقد امتنع نحو : هَرْوَلَ من أن يكون ملحقاً بدَ حْوَجَ ، لأنه فعل متعدٍ. أمَّا إذا لحقت تاء المطاوعة أول الفعل دَ حْوَجَ لتصبح تَدَ حْوَجَ لازمة. مثال : دَ حْوَ جْتُ الحجر فتَدَ حْوَجَ. دَ حْوَجَ الأول من المثال فعل متعد.

١/ قبعثرى : جمل غليظ ضخم. ٢/ عضرفوط : ذكر العظاءة. ٣/ عندليب : طائر مغرد.
٤/ المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص١٠٨.

وأمَّا تَدَحْرَجَ الحجر فهو فعل لازم. وبذا امتنع إلحاق نحو : هَرْوَلَ – بَرْهَنَ بدَحْرَجَ ، لتخلف شرط التعدية إلى مفعول به في الملحق مع إتفاقهما في التصريف مع دَحْرَجَ.

وفي الأفعال الرباعية المزيدة بحرفين لتلحق باحْوَنْجَمَ ، يشترط فيها أن تكون لازمة ، وذلك لأن احْوَنْجَمَ وما كان من الرباعي المزيد على وزن افْعَنْلَلَ يأتي لازماً. أمَّا مجرد احْوَنْجَمَ (حَرْجَمَ) فيأتي متعدياً لقولك : حَرْجَمْتُ الإبل - فعل متعدٍ إلى مفعول به.

واحْوَنْجَمَتْ الإبل - فعل لازم. والملحق نحو : اسْحَنْكَكَ الليل على وزن افْعَنْلَلَ فعل ثلاثي مزيد بالنون والكاف للإلحاق ، وزيدت همزة الوصل في الإبتداء. فهو فعل لازم لأنه اكتفي بمرفوعه. وكذا يلحق به ما كان على وزن : افْعَنْلَى نحو : احْجَنْطَى ، فاسْحَنْكَكَ واحْجَنْطَى بوزني (افْعَنْلَلَ – افْعَنْلَى) على التوالي يتصرفان تصرف احْوَنْجَمَ في جميع أحواله ؛ لأنهما لازمان.

أما إذا كان الفعل بوزن افْعَنْلَى متعدياً ، فلا يلحق باحْوَنْجَمَ ، نحو : اسْوَنْدَى(١) واغْرَنْدَى(٢). في قولنا اغْرَنْدَ ى النعاس الولد ، ومثاله اسْوَنْدَ ى فلا يلحقان بالفعل احْوَنْجَمَ لتخلف شرط اللزوم. إلا أن الأصل فيها أنهما فعلان لازمان ، اغرندى عليّ – اسرندى عليّ ، وأما على قول من قال أنه متعدٍ ، جاء : اسرنداه النعاس واغرنداه . قال الراجز :

إني أرى النعاس يغرنديني * * * أطرده عني ويسرنديني (٣)

٩) ومن خواص زيادة الإلحاق ألا تطرد في إفادة المعني ، فالزيادة في الكلمة لا تدل بسببها على معنى متعلق بالمعنى الأصلي للمادة ، فهي متعلقة بحروف المباني، ويقابلها في هذا المقام حروف المعاني. ولا يراد بحروف المعاني الحروف المستقلة ، والتي تعني : التشبيه – التمني – الرجاء –التسويف. (كأن – ليت – لعل – السين وسوف. وغيرها ...). وإنما المراد الحروف التي دخلت ضمن حروف الكلمة لتزيدها معني إضافياً. فالهمزة في الفعل (أَكْرَمَ) اطردت في معنى التعدية ، فهي ليست للإلحاق. وكذلك الميم في (مَقْعَد – مَكْتَب) لمعنى الظرفية ؛ والسبب في هذا أنَّ ما أطرد في إفادة معنى كأنه كلمة مستقلة ، فلا يحل محل الحرف الأصلي.

١٠) ومن خواص الإلحاق أنْ يكون للكلمة نظير بناء أصلي أو مزيد تحمل عليه مثل : حَلْكُوْك ملحق بقَرْوُس ، وفِسْطَاط ملحق بقِرْطَاس. فإن لم يوجد نظيره في البناء ليلحق به ، فالزيادة الخالية المعنى تأتي لتكثير بنية الكلمة فقط.

١١) ومن أحكام الإلحاق أنَّ الاسم الملحق يعامل معاملة الملحق به في التصغير والتكسير. ويصغر ما كان ملحقاً بالرباعي على وزن واحد مع الرباعي المجرد كما في قَرْدَد الملحق بجَعْفَر يصغر على قُرَيْدِد كجُعَيْفِر. إلا إذا كانت فيه واو متحركة في التكبير ، كما في جَدْوَل وقَسْوَر. ففي تصغيره خياران :--

أ/ إما أنْ تظهر الواو كما في التكبير وذلك قولك في أَسْوَد : أُسَيْوِد كما يقال في جَدْوَل : جُدَيْوِل ، وفي قَسْوَر : قُسَيْوِر في الملحق.

ب/ وإمَّا أنْ تقلب الواو ياءاً وتدغم في ياء التصغير ، وذلك نحو جُدَيِّل وقُسَيِّر.

١/ اسرندى : من السرد وهو المضي قدماً. ٢/ اغرندى : غلبه النعاس.

٣/ هذا البيت من الرجز استشهد به كثير من النحاة منهم ابن جني وابن هشام والرضي ولم ينسبه واحد منهم.

ويكسَّر الملحق بالرباعي كالرباعي الأصول ، فنقول في نحو: قَرْدَد – جَدْوَل – قَسْوَر. قَرَادِد – جَدَاوِل – قَسَاوِر. على التوالي ، يقول المبرد : (وإنما استجازوا ذلك لما رأوا أن التصغير والجمع على منهاجٍ واحد)(١).

أمَّا إذا لحقت ذوات الثلاثة زيادتان مستويتان ، فإن كانتا ملحقتين ، فأنت بالخيار في حذف أيهما شئت. نحو قولك : حَبَنْطَى ثلاثي مزيد بالنون والألف آخراً ، ليلحق بسَفَرْجَل الخماسي. فإن شئت قلت في تصغيره : حُبَيْنِط بحذف الألف. وإن شئت حذفت النون قلت : حُبَيْطَى بإبقاء الألف ، أو بتعويض بالياء حُبَيْنِيط. وذلك لأن النون والألف زائدتان للإلحاق بسفرجل ، فلا لأحدهما مزية على الأخرى . والذي يدل على زيادتها ، أن النون اطردت زيادتها إذا وقعت ثالثة ساكنة نحو : سجنجل . وأن الألف فإنها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً إلا زائدة ، وسمع فيها التنوين ، فلا تكون للتأنيث وإنما الإلحاق معني مقصوداً ، فإذا صغرت قلت في حبنطى : حُبيطي حذفت النون وأبقيت الألف ، إلا أنك تقلب الألف ياءاً ، لانكسار ما قبلها في التصغير فتقول : هذا حبيطي ، ورأيت حبيطياً. وإن قلت بحذف الألف وإبقاء النون قلت : حبينط

وكذلك جمعه نقول : حَبَانِط ، وإن عوضت قلت : حَبَانِيط ، وإن حذفت النون قلت : حَبَاطٍ ، وإن عوضت قلت : حَبَاطِي.

وكذا في تصغير عِثْوَلٌ على عُثَيْوِلٌ ؛ لأن فيه زائدتين – الواو وإحدى اللامين – وكلاهما للإلحاق بجَرْدَحْل. وكان سيبويه يختار إبقاء الواو على نحو : عُثَيْول (لأن جمعها عَثَاوِل للمكبر وعَثَاوِيل للمصغر. ولأنها عنده كشين قِرْشَبٌّ ، واللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في قِرْشَبِّفيقال قُرَيْشِب وقَرَاشِب ، ويثبت ما هو بمنزلة الشين أي – الواو- في عِثْوَلٌ)(٢).

وأمَّا ما كان مزيداً من الرباعي ليلحق بالخماسي ، فإن تلك الزيادة تحذف في التصغير. إلا أنْ تكون واواً رابعة ، أو ألفاً أو ياء في ذلك الموضع فإنها لا تحذف ، لأنها تصير على مثال : دُنَيْنِير. كما في قَرْوُس على قُرَيْوِيس وكَرْدُوس على كُرَيْدِيس.

وفي جَحَنْفَل يصغر على جُحَيْفِل ؛ لأن النون زائدة. وكذا ما كان نحو ذلك كما في تصغير سُوَادِق : سُوَيْدِق ؛ لأن الألف ثالثة زائدة. وفي الجمع يجمع الملحق بالخماسي في الأمثلة السابقة كما في جَحَنْفَل على جَحَافِل ، وليس فيه إلا حذف النون الزائدة. التي تعوض بياء المد ، فتصبح جحافيل كما يقول ابن جني : (وكذلك يجمع جحنفل على جحافيل بزيادة ياء المد تعويضاً عن النون الزائدة للإلحاق المحذوفة)(٣).

١/ المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص٢٤٣.
٢/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص١١٢.
٣/ ابن جني/ الخصائص/ ج٢/ ص٣٠٤.

أمَّا ما لحقته زائدتان ، إحداهما ملحقة والأخرى غير ملحقة ، فإنك تجري الملحق مجرى الأصل في الجمع والتصغير. فتقول في مُ سْحَنْكِك : سَحَاكِك ، وفي مُقْعَنْسِس : قَعَاسِس – في الجمع. إلا أن سيبويه يرى في مُقْعَنْسِس : مَقَاعِس ، لأنه يقول : في مُ حَوَنْجِم : حَرَاجِم ، فالسين الثانية في مُقْعَنْسِس بحذاء الميم في مُ حَوَنْجِم. فإذا كانت كذلك فالميم فيها زائدة ، فالسين ملحقة بالأصول ، وليست الميم ملحقة بل هي الميم التي تلحق الأسماء من أفعالها.

وفي تصغير مُ سْحَنْكِ ك : سُحَ يْكِك ، ومُقْعَنْسِس : قُعَ يْسِس ، وهذا تصغير أبي العباس المبرد.

وكان سيبويه يقول في تصغير (مُقْعَنْسِس : مُقَ يْعِس ومُقَ يْعِيس بالتعويض)(١). وأيضاً هذا رأي ابن يعيش الذي يرى (أنَّ إبقاء الميم دلالة على الفاعل ، كما بقيت في مُغَ يْلِم ومُطَ يْلِق.)(٢)

والنص فيما جاء من قوله في التكسير (فأمَّا مُقْعَنْسِس فلا يبقى منه إذا حذفت إحدى السينين زائدة خامسة ، تثبت في تكسيرك الاسم للجمع ، والتي تبقى هي النون، ألا ترى أنه ليس في الكلام مُفَاعِنْل.

وفي التحقير قوله : (وإذا حقرت مُقْعَنْسِس قلت : مُقَ يْعِس ، تحذف النون وإحدى السينين. وابن يعيش أيضاً يحذفهما لأنهما زائدان. في الثلاثي إذا لحقته ثلاث زيادات ولإحداهن مزية على أختيها ، أبقيت ذات المزية وحذفت أختيها في التصغير. ففي مقعنسس الزيادة بالميم والنون وإحدى السينين ، فتحذف النون وإحدى السينين في التصغير ، فتقول مقيعس. وهذا هو الأرجح .

وفي تصغير ما كان آخره ألفان زائدتان لغير التأنيث ، نحو : عِلْبَاء (٣) – حِ رْبَاء (٤) ، فلا نقول في تصغيرهما إلا عُلَ يْ ي وحُوَ يِي. لأن الألفين لغير التأنيث ، وإنما هما زائدتان للإلحاق بمثل سِ رْدَاح (٥) وشِمْلال ، فكما نقول : سُوَ يْدِيح وشُمَ يْلِيل كذا نقول عُلَ يْ ي وحُوَ يْ ي. وكذلك قُوْبَاء ملحقة بقُ رْطَاس وألف المدَّ فيها لغير التأنيث. فلا يجوز فيها إلا التذكير والصرف أي التنوين. لقول سيبويه : (وأعلم أن كل ما كان على ثلاثة أحرف ، ولحقته زائدتان فكان ممدوداً متصرفاً ، فإن تحقيره كتحقير الممدود الذي عدة حروفه مما فيه الهمزة بدلاً من ياء من نفس الحرف ، وإنما صار كذلك لأن همزته بدل من ياء بمنزلة التي من نفس الحرف وذلك نحو عِلْبَاء وحِ رْبَاء تقول : عُلَ يْ ي وحُوَ يْ ي.)(٦).

وفي تصغير الرباعي المزيد تحذف منه كل زائدة ما خلا المدة الموصوفة (الألف والواو والياء) فإنها إذا وقعت رابعة فإنها لا تحذف بل تثبت . فتقول : في سرداح سريديح ، لأنه لم يخرج بهذه الزيادة عن بناء فعيعل . وفي تصغير علطموس وعيسجور تقول : عطيميس وعسيجير ، فالواو والياء فيهما زائدان والاسم بهما على ستة أحرف ، فلو حذفت الواو لزم حذف الياء أيضاً ؛ لأنه يبقى على خمسة أحرف وليس الرابع حرف مد ، فيحذف الأول وهو الياء .

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص١١٢. ٢/ ابن يعيش/ شرح المفصل/ ج٥/ ص١٣٠ ./ المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص٢٥٣.
٣/ علباء : عرق في العنق. ٤/ حرباء : مذكر حرباءة المسماة أم حبين. ٥/ السرداح : هي الضخم من كل شئ. أو هي الأرض اللينة البعيدة(لسان العرب/ مج٢/ ص٤٨٢. سردح).
٦/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص١٠٨. ٧/ المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص٢٥٩. - عيسجور : الشديدة من الإبل .

وفي تصغير ما كان آخره ألفاً مقصورة، يقول المبرد : (أما إذا كان آخر الملحق ألفاً مقصورة رابعة زائدة ليست للتأنيث ، فإنما قبل الألف يكسر بعد التصغير ، فتقلب الألف ياءاً ، وتحذف الألف فنقول في أَرْطَى : أُرَيِّط بوزن (فُعَيْل) وفي مِعْزَى : مُعَيِّز)(١).

أي أن في المصغر يعوض عن الألف المقصورة المحذوفة بالتنوين ، كما في قاضٍ ومحامٍ.

ويقول الرضي : (وقد يجئ أسماء في آخرها ألف ، للعرب فيها مذهبان : -

منهم من يجعل تلك الألف للتأنيث فلا يقلبها في التصغير ياءاً نحو حبلى ، سلمى ، فتصغيرها (حبيلى – سليمى) بإبقاء الألف على حالها . ومنهم من يجعلها لغير التأنيث فيكسر ما قبلها ويقلبها ياءاً ، وذلك نحو : علقى وذفرى وتترى ، فمن نونها قال : عليق وذفير وتتير وهي ملحقة بجعفر ، ومن لم ينونها قال : عليقي وذفيري وتتيري)(٢) .

و(تترى) أصلها (وترى) من المواترة وهي المتابعة ، فالتاء بدلاً من الواو ، وهو بدل غير قياسي ، أختلف في ألفه فمنهم من جعلها للإلحاق بمنزلة أرطى ومعزى ، ومنهم من يجعلها للتأنيث بمنزلة سكرى وغضبى .

وابن يعيش (يرى أن الاسم إن كان مختوماً بألف مقصورة رابعة زائدة للإلحاق كما في أرطى وعلقى ومعزى وذفرى وتترى فعند التصغير نحذف هذه الألف فنقول في تصغيرها أريط وعليق ومعيز وذفير وتتير . والدليل على أنها زائدة للإلحاق قولنا : أديم مأروط . ودليل قولهم أنها لغير التأنيث أنها تنون كما أنها تقبل تاء التأنيث بعد الألف ، فلا يمكن أن يجتمع تأنيثان في كلمة واحدة .

أما إن كانت غير منونة فنقول فيها في أرطى : أريطى وعلقى : عليقى ومعزى : معيزى وذفرى : ذفيرى وتترى : تتيرى . فتبقى ألف التأنيث المقصورة

أما الألف المقصورة إن كانت خامسة تحذف ، فهي إن كانت للتأنيث فإنها لا تنون ، نحو قرقرى وجحجبى فنقول في تصغيرهما : قريقر وجحيجب ، بحذف الألف ، وإن كانت الألف زائدة للإلحاق فإننا نقول في التصغير في حبركى حبيرك ، وصلخدى صليخد ، فهذا الضرب ألفه للإلحاق ، لأننا نقول في الواحدة حبركاة وصلخداة)(٣).

كما يرى ذلك ابن السراج(٤) بحذف الألف في التصغير إن كانت خامسة سواء كانت للتأنيث أو للإلحاق .

==========

١/ المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص٢٥٩ .
٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ج١/ ص١٩٥ .
٣/ ابن يعيش/ شرح المفصل/ ج٥/ ص١٢٨- ١٢٩.
٤/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٤٠ .
- تترى : متواترة / متتابعة / متتالية . – قرقرى : موضع الظهر .
- صلخدى : من الإبل الشديد القوي .

وعند الرضي (أن أرطى يجوز أن يكون على فعلى لاشتقاق آرط ، ومأروط منه ، والألف للإلحاق ، لقولهم أرطاة في الواحدة ، وأن يكون على أفعل ، بدليل راط ومرطى)(١).

وفي موضع آخر يقول : (إن أرطى وعلقى : أرطاة وعلقاة ، لأن ألفهما للإلحاق لا للتأنيث ، ومن العرب من لا ينون علقى ويجعل ألفها للتأنيث ، فيقول علقى واحدة)(٢).

وفي معزى يقول الرضي : (وكذلك معزى فيه غالبان لأن الألف مع ثلاثة أصول ، والميم كذلك ، ولو حكمنا بعدم النظير لم نحكم بزيادة واحد منهما لكونهما بوزن درهم لكنه ثبت معز بمعناه ، فتثبت بزيادة الألف دون الميم)(٣).

فالرضي يعتد بزيادة الألف آخراً في الرباعي فتثبت أصالة الميم وزيادة الألف .

أما في بهمى بالألف فيقول بهمى واحدة ، ولم يلحق التاء للواحدة إذ لا تجتمع علامتا التأنيث ، وحكى بهماة . وهذا عند سيبويه شاذ ؛ لأن الألف فيه عنده للتأنيث ، والألف عند الأخفش للإلحاق ببرقع ، فبهمى عنده منون منصرف ، وبهماة ليس بشاذ عنده .

ومن ذلك أن الألف المقصورة إذا لحقت رابعة ومنعت الاسم من الانصراف كان الألف للتأنيث حيث يقول الرضي : (الشاهد فيه ترك صرف علقى لأن آخرها ألف التأنيث ، ويجوز صرفها على أن تكون للإلحاق ، ويؤنث واحده فيقال علقاة .....)(٤).

واحترز بعضهم فقال : الألف لا تكون للإلحاق أصلاً ، وأصلها في نحو أرطى ومعزى ياء ، ولا دليل على ما قالوا ؛ وإنما قلبت ياءاً في : رأيت أريطياً وأراطي لكسرة ما قبلها .

==========

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص٣٤٣ .
٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص١٩٩ .
٣/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص١٩٩ .
٤/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٤/ ص٤١٧- ٤١٨ .

فالثلاثي إن كان ذا زيادة واحدة لم تحذف كما في زيادة الواو في كوثر وجدول فنقول في تصغيره كويثر وجديول ، أو قلب الواو ياء للإعلال فيه .
وإن كان الثلاثي ذا زيادتين غير المدة ، لم يمكن بقاؤهما ؛ فتحذف إحداهما عند التصغير، فلا تحذفهما معاً .
فالزيادتان إما أن تكونا متساويتين ، أو تكون إحداهما الفضلى ، فإن فضلت إحداهما على الأخرى حذفت المفضولة . ومن أنواع الفضل أن يكون أحد الزائدين مكرر الحرف الأصلي دون الآخر ، فالمكرر بالإبقاء أولى ؛ لكونه كالحرف الأصلي ، فجيم عفنجج ودال غدودن أولى بالبقاء وكذا المضعف في خفيدد . فإذا صغرت عطوَّد ، فعند سيبويه(١) تحذف الواو الأولى ، لأنهما وإن كانتا زائدتين ، لكن الثانية أفضل وأقوى لتحركها وسكون الأولى فتقول : عطيِّد .
وإذا صغرت عثولٌّ – وهو ملحق بجردحل – بزيادة الواو وإحدى اللامين ، فمذهب سيبويه وحكاه عن الخليل (٢) ، وقال : هو قول العرب ، أنك تحذف آخر اللامين دون الواو إنْ كان تضعيفاً للحرف الأصلي ؛ لكونه طرفاً مع تحرك الواو بخلا ف ياء خفيدد ، قياساً على الخماسي الملحق به . ولعل السر في أن سيبويه أوجب في تصغير عثولٌّ حذف آخر اللامين أنه قدر زيادة الواو أولاً للإلحاق بالرباعي ، ثم زيادة اللام للإلحاق بجردحل ، فلما أراد التصغير حذف منه ما ألحق بالخماسي وهو اللام الأخيرة ، كما أن الخماسي يحذف منه حرفه الأخير .
وإذا صغرت ألنددا فإنك تحذف النون قولاً واحداً ، لأن الدالين أصليان ، إذ هما من أللدد ، والهمزة تحصنت من الحذف لتصدرها . فإذا حذفت النون قال سيبويه : أليدّ بالإدغام كأصيمّ ، وقال المبرد : بل أليدد بفك الإدغام لموافقة أصله . وقول سيبويه أولى لأنه كان ملحقاً بالخماسي لا بالرباعي فلما سقطت النون لم يبق ملحقاً بالخماسي ولم يقصد في الأصل إلحاقه بالرباعي حتى يقال أليدد كقريدد ، فتقول على هذا في عفنجج : عفيجٌّ كأصيمٌّ بالإدغام ؛ لأنك لا تحذف في تصغير عفنجج غير النون لأن إحدى الجيمين تضعيف لحرف أصلي.
وإن كانت الزيادتان في الثلاثي متساويتين من غير فضل لإحداهما على الأخرى ، فأنت مخير في حذف أيتهما شئت ، كالنون والواو في القلنسوة ، ولو قيل إن حذف الواو لتطرفها أولى لم يكن ببعيد .
وكذلك الخيار في حذف النون أو الألف في حبنطى إذ هما للإلحاق ، وليس أحدهما أفضل . وكذا بالتخيير بين ألف عفرنى ونونه إذ هما للإلحاق بدليل عفرناة . فدل لحوق التاء على إن الألف في عفرنى ليست للتأنيث .

==========

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص٢٥٣ .

٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص(٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥) .
- عفرنى : هو الأسد القوي المعفر لفريسته ، ويقال للناقة القوية عفرناة .

وأنت مخير في حنطأو بين حذف الواو والنون ، والواو أولى ، وأما الهمزة فبعيد زيادتها في الوسط . كما أنت مخير في حذف واو كوألل أو إحدى اللامين ، وأما الهمزة فأصلية لبعد زيادتها في الوسط ، فإن رجحنا حذف اللام بكونها في الطرف ، ووقوعها كشين جحمرش ، ترجح حذف الواو بسبب كون اللام مضعف الحرف الأصلي .

وفي تصغير ثمانية وعلانية وعفارية رجح سيبويه حذف الألف وقوة الياء ، ولكون الياء في مقام الحرف الأصلي في نحو : ملائكة وعذافرة ، فهي للإلحاق دون الألف ؛ قال :

(وبعض العرب يقول : ثمّيّة وعلّيّة عفّيرة ، بحذف الأخير لكونه في الطرف الذي هو محل التغيير). ففي تصغير ذو الزوائد الثلاثة غير المدة تبقى الفضلى من زوائده الثلاث على ما ذكرنا ذلك في ذي الزيادتين ، ففي نحو : مقعنسس تبقى الميم وتحذف النون وإحدى السينين ، لكون الميم أفضل منهما ، وقال المبرد : بل تحذف الميم كما تحذف في نحو : محرنجم ؛ لأن السين للإلحاق بحرف أصلي ، وقول سيبويه أولى ؛ لأن السين وإن كانت للإلحاق بالحرف الأصلي ، وتضعيف الحرف الأصلي ، لكنها طرف إن كانت الزائدة هي الثانية ، أو قريباً من الطرف إن كانت هي الأولى ، والميم لها قوة التصدر مع كونها مطّردة.

وفي اقعنساس واشهيباب تقول في تصغيرهما : قعيسيس وشهيبيب ، بحذف همزة الوصل؛ لأن همزة الوصل تسقط من الرباعي أو الثلاثي المزيدان عند تصغيرهما ، ثم حذف النون من اقعنساس ، والياء من اشهيباب ؛ لأن حذف النون والياء أولى من حذف مضعف الأصلي ، وتقول في اعلوَّ اط : علّيط ، بحذف الهمزة وإحدى الواوين ، وأصله عليويط .

وأما تجفاف فيصغر على تجيفيف ، والتاء مزيدة فيه للإلحاق بقرطاس ، قال ابن جني : سألت أبا علي عن تجفاف ، قال : أتاؤه للإلحاق بباب قرطاس.

وتقول في تصغير قمحدوة وسلحفاة : قميحدة وسليحفة ، وفي عيضموز وجحنفل : عضيميز وجحيفل (١) . وفي تصغير مرمريس ، يقول ابن السراج(٢) : (وزعم الخليل أن مرمريس من المراسة ، ضاعفوا الميم والراء في أوله وتحقيره مريريس).

أما في تصغير الترخيم فالملحق يصغر بحذف الحروف الزائدة للإلحاق ولغير الإلحاق ، فإن كان ثلاثياً قلت في ترخيمه في نحو : مقعنسس : قعيس ، بحذف الميم والنون وإحدى السينين ؛ لأنها زوائد للإلحاق بمحرنجم . في نحو : حفيدد : حفيد ، حذفت الياء وإحدى الدالين لأنهما زائدتان للإلحاق بسفرجل بزيادة الياء والتضعيف. وهذا قول ابن يعيش(٣). يقول ابن السراج(٤) : (كل زائد في التصغير يجوز حذفه من بنات الثلاثة حتى يصير على فُعَ ْلِي ، كما في حارث : حُوَ ْيث ، خالد : خُلَ ْيد ، أسود : سُوَ ْيد. وزعم الخليل : أنه يجوز في صنفندد : صنفيد ، وفي خفيدد : خفيد ، وفي مقعنسس : قعيس ، وذوات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة ، تحذف الزوائد ، حتى يصير على مثال : فُعَ ْيِل ، ولا فرق في بنات الأربعة بين الترخيم وغيره .

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص (٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٣) . ٢/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٤٥ .
٣/ ابن يعيش/ شرح المفصل/ ج٥/ ص١٣٧. ٤/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص(٦٠- ٦١) .
- تجفاف : درع أو آلة الحرب . – عيضموز : العجوز أو الناقة الضخمة . – اعلوّط : تعلق بعنق البعير ليركب .

وفي تكسير الاسم الملحق يذكر سيبويه(١) بعض الأوزان فنحو ذرحرح جمعها ذرارح على فعاعل ، كما جاء على فعالى نحو : ذفارى وذفارٍ بحذف الألف من ذفرى ، وعلى فعاليل نحو : فساطيط وجلابيب جمعاً لفسطاط وجلبابٍ في الأسماء ،
وفي الصفات نحو : شماليل من شملال وبهاليل من بهلول .
ويكون على فعالل ، فالاسم نحو : قرادد جمع قردد والصفة نحو : قعادد جمع قعدد ، وعلى فعالين نحو : سراحين جمع سرحان ، ولم يأت منه الوصف .
ويكون على فعالل نحو : رعاشن ، علاجن ، ضيافن جمعاً ل(رعشن ، علجن ، ضيفن)
ويكون على فعاول في الاسم نحو : جداول والصفة نحو : قساور .
ويكون على فعايل غير مهموز ، في الاسم نحو : العثاير والحثايل ، إذا جمعت العثير والحثيل .
وعلى فعاويل ، وصفاً نحو : قراويح ، جلاويخ وهي صفة العظام من الأودية ولم يجئ منه الاسم وهو قليل .
ويكون على فعاليت في الكلام وهو قليل نحو : عفاريت لمن جعل عفريت ملحقاً بالتاء .
ويكون على فناعل فيها فالأسماء نحو : جنادب ، خنافس وعناظب وعناكب ، والصفة نحو : عنابس وعناسل جمع عنبس وعنسل .
وابن السراج يقول عن جمع الملحق من بنات الثلاثة بزيادة لبنات الأربعة : (وكل شئ من بنات الثلاثة ألحق ببنات الأربعة وألحق لبنائها ، فتكسره على مثال مفاعل ، والملحق بمنزلة الأصلي ، وذلك نحو : جدول : جداول ، وأجدل : أجادل ، وكل شئ من بنات الثلاثة قد ألحق ببنات الأربعة فصار رابعه حرف مد ، فهو بمنزلة ما كان من الأربعة له رابع حرف مد ، كقرطاط يجمع على قراطيط ، وكذلك ما كانت فيه زائدة ليست بمدة ولا رابعه حرف مد ، ولم يبن بناء بنات الأربعة والتي رابعها حرف مد نحو : جمع كلوب على كلاليب ، ويربوع على يرابيع .
ويقول ابن السراج (٢) في الخماسي : (وأعلم أن الخماسي من الأسماء التي هي أصول لا يجوز تكسيره ، فمتى استكرهوا حذفوا منها ، وردوه إلى الأربعة ، تقول في سفرجل : سفارج فتحذف اللام ، وقالوا في فرزدق : فرازق ، حذفوا الدال لأنها من مخرج التاء ، والتاء من حروف الزوائد ، والقياس أن يقولوا : فرازد .

==========

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص(٢٥١- ٢٥٣) . ٢/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص١١ .

وما جاء من الأسماء ملحقاً بالخمسة فاحذف منها الزوائد ورده إلى الأربعة ، فإن كان فيه زائد ثانٍ أو أكثر ، فأنت بالخيار في حذف الزوائد حتى ترده إلى مثال : مفاعل ومفاعيل ، فإن كان إحدى الزوائد دخلت لمعنى ، أثبتَّ ما دخل لمعنى ، وحذفت ما سواه . وذلك نحو : مقعنسس ، وهو ملحق بمحرنجم ، فالميم زائدة والنون زائدة والسين الأخيرة زائدة ، فتقول : مقاعس ، وإن شئت مقاعيس ، فتحذف النون والسين ، ولا تحذف الميم لأنها أدخلت لمعنى اسم الفاعل ، وأنت في التعويض بالخيار ، والتعويض أن تلحق ياء ساكنة بين الحرفين اللذين بعد الألف فإن كانت الزيادة رابعة فالتعويض لازم ، كما في قنديل : قناديل ، ولا يجوز إلا التعويض في قناديل ؛ لأن الزيادة رابعة ، فإن اضطر شاعر جاز أن يحذف التعويض وربما اضطر وزاد الياء من غير تعويض عن شئ ، كما قالوا :

نفي الدراهم تنقاد الصياريف (١)

زيادة الياء في (الصياريف) تشبيهاً لها بما جمع في الكلام مكسراً على غير واحدٍ . المبرد يرى أن الياء في صياريف حرف إشباع من الكسرة على الراء) (٢).

ويقول ابن السراج(٣) : فيما ألحق ببنات الأربعة من بنات الثلاثة من الصفات : (وما كان على وزن فعول : فعاول ، نحو : قسور : قساور ، وما كان على وزن فعلل : فعالل نحو : قشعم : قشاعم ، وما كان على وزن فيعل : فياعل ، نحو : غيلم : غيالم .

وما كان على أفعل : فُعلٌ وفعلان ، نحو : أسود : سُودٌ وسودان ، وأفعل إن كان صفة فهو غير ملحق ، لأنه إن كان ملحقاً لم يجمع نحو الأصم).

وفي جمع الرباعي وما كان على زنته يقول صاحب الشافية : (الرباعي نحو : جعفر وغيره ، على جعافر قياساً كما كان على زنته ملحقاً به ... نحو : كوكب ، جدول ، عثير .)(٤).

ويشرح الرضي بقوله : (ويعني بغير جعفر : غير هذا الوزن من أوزان الرباعي ك(دِرْهَم ، وزِرْدِ ج وبُرْثُن ، وقِمَطْر وبُرْقُع) على قول الأخفش ، جميعه على فعالل سواء كان للقلة أو الكثرة ، إذ لا يحذف من حروفه الأصلية شئ حتى يرد بسببه إلى جمع القلة ، وما كان على زنته : أي زنة الرباعي في عدد حروفه ، وكان مثله في الحركات المعينة والسكنات ك(جدول ، كوثر) ، أي أنه على زنة الملحق به ، استثناءاً لما لم يكن ملحقاً به فتكسيره كتكسير الرباعي)(٥).

==========

١/ من شواهد سيبويه ج١ / ص١٠ – والبيت للفرزدق يقول فيه :

تنفي يداها الحصا في كل هاجرة * * * نفي الدراهم تنقاد الصياريف

٢/ المبرد/ الكامل في اللغة والأدب/ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة / ج٣/ ص٨٨ / القاهرة / ١٩٥٦م - المقتضب/ ج٢/ ص٢٥٨ .

٣/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٢٢. ٤/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص(١٨٢- ١٨٣) .

٥/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص(١٨٣- ١٨٤) .

- الصياريف : جمع صيرف وهو صراف الدراهم . – قشعم : نسر . – غيلم : ذكر السلحفاة .

وفي النسب للملحق عند الرضي (١) أن الألف إن كانت رابعة آخراً ، فهي إما أن تكون منقلبة عن اللام ك(الأعلى ، الأعمى) . وإما أن تكون للإلحاق ك(الأرطى ، الذفرى). أو للتأنيث ك(حبلى ، بشرى). أو أصلية نحو : كَلاَّ وحَتىّ . أما الألف إن كانت خامسة آخراً قد تكون منقلبة ، أو للإلحاق ، أو للتأنيث ك (المصطفى ، الحبنطى ، الحبارى) . والألف السادسة ، فهي قد تكون منقلبة عن الياء كالمستسقى . أو تكون للإلحاق كالمسلنقى ، واسلنقى علماً . وقد تكون للتأنيث كحولايا ، وقد تكون لتكثير البناء فقط كقبعثرى .

ففي النسب أن الألف إن كانت للإلحاق ، فالأشهر والأجود قلبها واواً ً ً ً ً ً ً ً ً ً دون الحذف لكونها ملحقة بالأصل ، فتقول : أرطوي ، أو أن تزيد قبلها ألفاً آخراً فتقول : أرطاوي ، أو أن تحذف الألف كما تحذف ألف التأنيث المقصورة . فتقول : أرطيٌّ ، وإن كان إبقاء الياء

فتقول : أراطِ وأراطي .

أما الألف الخامسة فما فوقها فإنها تحذف في النسب مطلقاً ، إلا أن تكون خامسة منقلبة وقبلها حرف مشدد كما في عِبَدّي وكِفَرّي وزِمَكّي . فيونس يجوز القلب والحذف حملاً على الرابعة ، وسيبويه يوجب الحذف اعتداداً بالحرف المشدد بحرفين).

ومن قول الرضي(٢) (إن ما كان آخره ألف رابعة زائدة للإلحاق ، وأسند لياء النسب في مثل أرطى ومعزى ، فأنت مخير إن شئت قلبت وإن شئت حذفت ، والقلب أحسن ، لأن الألف هنا بحكم الحرف الأصلي إذا كان للإلحاق فتقول : أرطوي ومعزوي . فهنا الألف رابعة في الكلمة .

أما إذا كانت الألف خامسة فصاعداً وكانت الألف للإلحاق فلا يجوز إلا حذف الألف كما في حبنطى ودلنظى ، نقول عند إسناده لياء النسب : حبنطيّ ودلنظيّ .

والاسم المنسوب الذي ياؤه رابعة فإنها تحذف ، وكذا ما كانت ياؤه خامسة .

وما كان آخره واواً ساكن ما قبلها كحنطأو ، أو مضموم ما قبلها كقلنسوة ، لأن ما قبل الواو إن كان مفتوحاً قلبت ألفاً ، وإن كان ما قبلها مكسوراً قلبت ياءاً .

فإن كان ما قبلها مضموماً ، فالواجب في النسب قلب الواو ياءاً ، والضمة كسرة ، ففي نحو : عرقوة وقمحدوة ، تحذف التاء للنسبة وتتطرف الواو المضموم ما قبلها ، وتقول فيما واوه رابعة أو فوقها في نحو : عرقوة وقمحدوة : عَرْقِيٌّ قَمَحْدِيٌّ .

وبعض العرب يجعل الياء قائماً مقام التاء حافظاً للواو من التطرف فيقول : قمحدوي ، فأما الخامسة فما فوقها فليس فيها إلا الحذف.

==========

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص٤١ .
٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص(٤٤- ٥٦) .

وأما الهمزة فإن كانت متطرفة بعد ألف ، فهي إما أن تكون منقلبة عن حرف أصلي ك(كساء ورداء) وإما أن تكون ملحقة بحرف أصلي ك(علباء وحرباء).

فإن كانت ملحقة فيجوز فيها وجهان : - قلبها واواً ، وإبقاؤها بحالها قبل ياء النسب ، لأنها ملحقة بحرف أصلي ، والقلب في الهمزة الملحقة أولى . فالقول فيهما : علباوي وحرباوي أو علبائي وحربائي .

إما أخت وبنت فتقول في النسبة إليهما أخويّ وبنويّ، كما يقال في النسبة إلى أخ وابن ، وكان يونس يزيد في بنت وأخت مع بنويّوأخويّ: بنتيّ وأختيّ أيضاً ، نظراً لأن التاء ليست للتأنيث وهي بدلاً عن اللام).

وكان الرضي(١) يقول : أن الاسم إن كان آخره مبدلاً عن اللام ، كإبدال التاء عن اللام ، في أخت وبنت ، فعند سيبويه تحذف التاء وترد اللام في النسب ، وإن كانت بدلاً من اللام ... . ولذا ينصرف أخت علماً فتقول في نسب أخت : أخويّ، كما قلت في أخ .

وفي بنت : بنويّ، كما ينسب إلى (ابن وبنون) .

ويقول ابن السراج (٢) في النسب إلى بنت : (وأعلم إنك إذا حذفت ألف الوصل ، فلا بدّ من الرد ، فتقول في بنت : بنويّ، ولو جاز بنيّ ؛ لجاز بنيّ في ابن ؛ لأنه يقول بنون فالزيادة كأنها عوض عما حذف) .

==========

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص(٦٨- ٦٩) .

٢/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٧٧ .

- من خلال ما ذكرنا نستطيع أنْ نستخلص مقاييس نستعين بها في الحكم على كلمة بأنها ملحقة ،أو غير ملحقة. وقد كانت هذه المقاييس واضحة عند الصرفيين منذ سيبويه ، وإنْ لم ينص عليها ، ولكن حكمه على الكلمات الملحقة ، أو نفيه عنها سمة الإلحاق لا يعدو هذه المقاييس المستنبطة من كلامه وكلام من جاء بعده. وهي التي نطلق عليها علامات أو أمارات الإلحاق وهي :-

١/ فك الإدغام : فمن خواص الإلحاق ألا يكون معه إدغام إذا أجتمع مثلان محافظة على زنة ما ألتحق به. والسبب في هذا يعود إلى أن الأصل في الملحق به أن يكون رباعي الأصول أو خماسيها. وهما لا يجري فيهما التضعيف ، فلا يجري الإدغام. فكل كلمة زائدة عن ثلاثة أحرف في آخرها مثلان متحركان مظهران ، فهي ملحقة كما في (أَلَنْدَد – عَنْدَد – مَهْدَد – قَرْدَد). ولنقارن ذلك ب (اهَرَّ –اطْمَأَنَّ). فإنه لا يجوز فكه إلا إذا سكن الحرف الثاني فلا نقول (اهْرَر –اطْمَأَنْن). وإنما نقول (اهَرَ رْن –اطْمَأَنَنْتُ). سكنا لاتصالهما بضمير الرفع المتحرك.

ومما لا يجوز إدغامه مع الإلحاق ، نحو (صَعْوَرَ – جَلْبَبَ – شَمْلَلَ. في الأفعال). و(دُخْلَل – قُعْدَد – قَفَعْدَد. في الأسماء). لأن الإلحاق فيها بحرف من حروف الأصل ، فإذا وجدنا شيئاً ملحقاً قد ضعف واجتمع فيه حرفان مثلان فلا ندغمه ، فإنه إنما ضعف ليبلغ زنة ما ألحق به ، فمثل اسحنكك واقعنسس لا يدغم لأنها ألحقت باحرنجم . وكان ابن السراج يقول : (كما لم يجز إدغام اقعنسس لما كان ملحقاً باحرنجم)(١).

ويستثنى من هذا الحكم ، ما كان ملحقاً بالوزن الرباعي (فِعَّل) نحو: خِدَبٌّ ، والخماسي بوزن (فِعْيَل) نحو : قِطْيَمّ ، و(فِعْلَّل) نحو : قِرْشَبّ. فإنه لا يفك الإدغام، لأن أول المثلين في الملحق ساكن. فأولى البائين في خِدَبّ ساكنة ، تقابل الثالث الساكن والرباعي المجرد قِمَطْر – الطاء- وكذا في قِرْشَبَّ ملحق بجِرْدَحْل فالباء الأولى من قِرْشَبّ ساكنة كالحاء في جِرْدَحْل.

يقول الرضي : (وما كان من الأسماء والأفعال رباعياً ، أو خماسياً من الأسماء فيه حرفان أصليان متماثلان ، إلا وأحدهما زائد إما للإلحاق أو لغيره .

والرباعي بالزيادة لا يخفف بالإدغام إن كان فيه زيادة بالتضعيف يمتنع فيه الإدغام ، كما في الاسم نحو : قردد ، أو في الفعل نحو : جلبب ؛ لأن الغرض بالإلحاق هو الوزن)(٢). ويقول الرضي أيضاً : (وفي حالة الإلحاق لا يدغم المتقاربان إذا أدى ذلك إلى اللبس ، ونعني بالمتقاربين النون الساكنة والميم في مثل عنسل إذا صغنا من عَمِلَ على وزنها عَنْمَل؛ لأنه لا بد من الإدغام فيبطل لفظ الحرف الذي ألحق الكلمة بغيرها ، كما أنه يجوز في الكلام ألا يكون الوزن على أفعلّل إلا إذا كان أصل الوزن أفعنْلل لئلا يبطل وزن الإلحاق ولئلا يلتبس باقشعرّ، فإذا بنينا من ضرب مثل اقشعرّ – وأصله قشعرر – فعند المازني وحكاه عن النحويين :- إدغام الباء الأولى الساكنة في الثانية نحو : اضرّبب ، بباء مشددة بعدها باء مخففة . وعند الأخفش : اضربّب، بباء مخففة بعدها باء مشددة ، ليكون كالملحق به اقشعرّ)(٣) .

١/ ابن السراج/ الأصول في النحو / ج٣/ ص٤٠٨. ٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٣/ ص ص٢٤٠- ٢٤١ .
٣/ الرضي / شرح الشافية /ج٣ / ص٢٩٨.

٢/ ومن علامات الإلحاق. أن يكون الاسم الملحق منوناً ، وهذا مختص بالأسماء المختومة بألف مقصورة لغير التأنيث ، نحو : مِعْزَى – أَرْطَى - ذِفْرَى ، أو مختومة بألف ممدودة لغير التأنيث ، نحو : عِلْبَاء – حِرْبَاء – قُوْبَاء. ولو كانت الألف للتأنيث لوجب عدم تنوينها لأنها تصير لغير الإلحاق ، ويمتنع عندئذٍ صرفها.

وقد ذكر المبرد : (أن من العرب من ينون فيقول : ذِفْرَى وأَرْطَى ، جعلها ملحقة بدِرْهَم ، ومن لم ينون جعل الألف للتأنيث)(١).

وقال سيبويه : (فأما ذِفْرَى فقد اختلفت العرب ، فقالوا : هذه ذِفْرَى أسيلةٌ ، فنونوا وهي أقلهما... فأما من نوَّن جعلها ملحقة بهِجْوَع.)(٢).

كما يقول الرضي(٣) : (ومن جعل الألف في علقى بلا تنوين جعل ألفه للتأنيث ، ولم يقل في واحده علقاة ، ومن نونه جعل ألفه للإلحاق وجعل واحده علقاة ، والعلقى نبت يكون واحداً وجمعاً إن كان ألفه للتأنيث ، ومفرده إن كان جمعاً : علقةً ، إن نونت كان ألفها للإلحاق والواحدة علقاة . أي أن الألف إن لحقت علقى ومنعته من الانصراف كان الألف للتأنيث وفي قول الشاعر يصف ثوراً يرتع بين أصناف الشجر من علقى ومكور : -

فحطّ في علقى وفي مكورٍ * * * بين تواري الشمس والذرور .....(٤)

الشاهد فيه ترك صرف علقى لأن آخرها ألف التأنيث ، ويجوز صرفه على أن تكون للإلحاق ، ويؤنث واحده فيقال : علقاة .

وما يثبت أيضاً أن الألف في أرطى مذكر أرطاة للإلحاق هو ورود تاء التأنيث معها ؛ لأنه لا تجتمع علامتا تأنيث في كلمة واحدة ، وشاهدنا في ذلك قول الشاعر : -

فلما رأى أن لا دعه ولا شبع ..... مال إلى أرطاة حقف فالطجع(٥) .

الشاهد دخول تاء التأنيث على ألف الإلحاق في كلمة واحدة .

والوصف فيما كان آخره ألفاً مقصورة رابعة زائدة للإلحاق لا يأتي إلا بالهاء . قالوا : ناقة حلباة وركباة من حلبى وركبى ، على وزن فَعْلَى ، ويكون على فِعْلَى نحو : ذفرى ومعزى ولم يجئ منه وصف ، ولا يكون على فُعْلَى والألف لغير التأنيث ، إلا أن بعضهم قال : بهماة واحدة ، وليس هذا بالمعروف ، كما قالوا : فعلاة بالهاء صفة نحو : امرأة سعلاة ورجل عزهاة .

==========

١/ المبرد / المقتضب / ج٣/ ص٢٩٨. ٢/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص(٨- ٩) .
٣/ الرضي / شرح شافية ابن الحاجب / ج٤ / ص٤١٧ .
٤/ البيت ينسب للرجاز العجاج من شرح شواهد شافية ابن الحاجب للرضي/ ج٤ / ص (٤١٧ – ٤١٨) .
٥/ البيت من الرجز من شرح شواهد شافية ابن الحاجب / ج٤ / ص٢٧٤ و ص٤٨٠ ، وهو لمنظور بن مرثد الأسدي .
وقد استشهد به كثير من النحاة منهم الزمخشري وابن جني وابن هشام على مسائل صرفية منها الإبدال ، وأيضاً استشهد به الرضي على دخول تاء التأنيث على أرطى لتصبح أرطاة .

إلا أنَّ المبرد جعل ذِفْرَى وأَرْطَى أن الألف فيهما للتأنيث ، وهذا من قبيل السهو. إذ أنَّ الألف زائدة للإلحاق بجَعْفَر ، بدليل تنوينها ولحاق التاء بها. وجعلها في كثير من المواضع زائدة للإلحاق.

والصحيح أن الألف الرابعة إن كانت في اسم مذكر منونة فهي للإلحاق. كما تقدم من تنوين الألف المقصورة في الاسم النكرة .

٣/ ومن علامات الإلحاق قبول تاء التأنيث في الاسم المختوم بألف الإلحاق المقصورة نحو : عَلْقَى – سِعْلَى(١) – عِزْهَى(٢). لتصبح : عَلْقَاة – سِعْلاة –عِزْهَاة ، بدخول التاء المربوطة للتأنيث ، ولو كانت الألف للتأنيث لما قبلت دخول التاء المربوطة عليها، لئلا تجتمع علامتان للتأنيث في كلمة واحدة.

يقول المبرد : (أَرْطَى – ملحق بجَعْفَر ، وليست ألفه للتأنيث. ألا ترى أنك تقول في الواحدة أَرْطَاة ! فلو كانت الألف للتأنيث لم تدخل عليها هاء التأنيث ، لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث.)(٣).

ومما يصلح أن يكون ألفه للإلحاق : قَرَنْبَى(٤) – مِعْزَى ، من غير أن تدخل عليها التاء.

أما الألف التي تزاد للتأنيث نحو ألف : سَلْمَى – حُلَّى. فهذه لا يلحق بها تنوين ، ويمتنع دخول التاء عليها لأنها لمؤنث حقيقي التأنيث فهي غير ملحقة.

فمن خلال ما استعرضنا من علامات الإلحاق ، فإن الفعل لا ينطبق عليه إلا المعيار الأول (فك الإدغام). ويختص الاسم بالثاني (قبول التنوين) ، والثالث (قبول دخول تاء التأنيث بعد ألف الإلحاق المقصورة). كما يشارك الاسم الفعل في الأول (فك الإدغام).

وربما كان السبب في كثرة معايير الاسم – هو صعوبة الحكم على بعض الأسماء – أملحقة هي أم لا؟. ولذا صار فيها الاختلاف ، ولم نجد اختلافاً كثيراً في الحكم على الأفعال.

١/ سعلى/ سعلاة : الغول.
٢/ عزهى/ عزهاة : رجل عازف عن اللهو أو بمعنى لئيم.
٣/ المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص٢٥٩.
٤/ قرنبى : دويبة صغيرة تشبه الخنفساء.

الفصل الثالث : -

أوزان الكلمات الملحقة في الأسماء والأفعال

المبحث الأول :- الأسماء الملحقة :

- أوزان الأسماء الثلاثية الملحقة

أ- الملحق بالرباعي المجرد.

ب- الملحق بالرباعي المزيد فيه.

ج- الملحق بالخماسي المجرد.

- أوزان الأسماء الرباعية الملحقة

أ- الملحق بالخماسي المجرد.

ب- الملحق بالخماسي المزيد فيه.

المبحث الثاني :- الأفعال الملحقة :

- الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي المجرد.
- الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي المزيد فيه.

(٥٢)

الملحقات من الأسماء والأفعال

أ ـ الملحقات من الأسماء :-

ـ الملحق به من الأسماء :-

قبل الاستطراد في ذكر الملحقات وأوزانها ، لا بدَّ لنا من ذكر الاسم الملحق به. لأنه هو الطرف الآخر في الإلحاق ، والعنصر الثاني فيه.

والملحق به من الأسماء ، هو الاسم المجرد الذي لا زيادة فيه. فالرباعي (جَعْفَر) جميع حروفه أصلية ، ولا زوائد فيه. كما أن كل كلمة ثلاثية بوزن (فَعْلى) لا زيادة فيها. ووزن الرباعي (جَعْفَر – فَعْلَل).

يقول سيبويه : (فأما جَعْفَر فمن بنات الأربعة ، لا زيادة فيه ، لأنه ليس شئ من أمهات الزوائد فيه ، كما أن بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه.)(١). ويعني بأمهات الزوائد – الياء وأختيها وهما الألف والواو. فجَعْفَر الذي على وزن فَعْلَل ، لا يحكم بأن أحد حروفه زائد ، فمن زعم أن الراء زائدة ، فينبغي له أن يقول : أنه على وزن (فَعْلَر) ، وإن كانت الجيم زائدة يأتي على وزن (جَفْعَل) ، وإن جعلت العين زائدة فوزنه (فَعْعَل)

أما الملحق به الخماسي ، فهو : إما أن يكون مجرداً نحو سَفَرْجَل جميع حروفه أصلية ، وما كان على وزنه نحو : فَرَزْدَق ، وليس فيه حرف زائد ، فيبقى على صورته في الوزن على (فَعَلَّل). يقول سيبويه في الملحق به الخماسي الخالي من الزوائد : (وكذا الحال في سَفَرْجَل ، وما كان على وزنه وحروفه أصلية ، كما في فَرَزْدَق. فإن جعل حروفه غير الزوائد زوائد ، فينبغي له أن يجعل الأولين زائدين ، فيوزن على (فَرَفْعَل). وإن جعل الزاي والدال حرفين زائدين ، قال : (فَعَزْدَل) ، وهذا قبيح لا يقوله أحد.)(٢).

وإما أن يكون رباعياً مزيداً بحرف واحد للإلحاق ، فيلحق به الثلاثي المزيد بحرفين. كما في حَزَنْبَل أو جَحَنْفَل ألحق به عَفَنْجَج. زيد جَعْفَل الرباعي المجرد بالنون ليلحق بالخماسي المجرد سَفَرْجَل. إلا أن عَفَنْجَج ألحق أولاً عَفَجَ الثلاثي المجرد بالرباعي جَعْفَر فأصبح عَفْجَج ، وزيدت فيه النون ليلحق عَفَنْجَج بجَحَنْفَل.

لقول سيبويه : (جَحَنْفَل ألحق ببنات الخمسة ، ثم ألحق به عَفَنْجَج.)(٣). وقوله أيضاً : (وما كان من بنات الثلاثة ، إذا لم يكن فيه إلا زيادة واحدة ، يكون على مثال الأربعة. فإنه إذا كان بزيادة أخرى على مثال جَحَنْفَل ملحق بالخمسة ، فيلحق الذي هو ملحق به.)(٤).

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٢٨. ٢/ الكتاب/ ج٤/ ص(٣٢٨- ٣٢٩). ٣/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٠٢.
٤/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٠٢.

ومن ذلك نستنتج أن الملحق به هو الرباعي المجرد ووزنه على (فَعْلَل). الذي جاء في قول سيبويه : (فالحرف من بنات الأربعة يكون على مثال (فَعْلَل) ، فيكون في الأسماء والصفات. فالأسماء نحو : جَعْفَر – عَثْيَر – جَنْدَل. والصفات نحو : سَلْهَب – خَلْجَم – شَنْجَم. ولا يلحق به غير الثلاثي المزيد بحرف الإلحاق.)(١).

والخماسي المجرد الملحق به يقول فيه سيبويه : (والحرف من بنات الخمسة غير مزيد ، يكون على مثال - فَعَلَّلَ – في الاسم والصفة ، فالاسم نحو : سَفَرْجَل – فَرَزْدَق – زَبَرْجَد. وبنات الخمسة قليلة. والصفة نحو : شَمَرْدَل –هَمَرْجَل –جَذَعْفَل)(٢).

والملحق به الرباعي المزيد بحرف للإلحاق بالخماسي ، ذكره سيبويه بقوله : (وقد ألحق به من الثلاثة كما ألحقوا بالأربعة ، وهو قليل. لأن الخمسة أقل من الأربعة)(٣).

كما أنه لا يكون هنالك ملحق به ثلاثي مزيد بحرف ، فيلحق به ثلاثي آخر.

أما الملحقات من الأسماء فهي ثلاث طوائف :-

١/ طائفة الأسماء الثلاثية الملحقة بالرباعية المجردة.

٢/ طائفة الأسماء الثلاثية الملحقة بالخماسية.

٣/ طائفة الأسماء الرباعية الملحقة بالخماسية.

أما الأسماء الخماسية المزيدة ، فليست الزيادة فيها للإلحاق ؛ لأنه ليس وراءها وزن مجرد لتلحق به. ومثاله : (قَبَعْثَرى : وهو الجمل الضخم كثير الوبر). فليست الألف للإلحاق؛لأنها لا تنون ولا تلحقها تاء التأنيث ، كما أشرنا إلى ذلك في علامات الإلحاق. بل الزيادة لتكثير البنية.

الأسماء الثلاثية الملحقة بالرباعي المجرد بعد زيادة حرف الإلحاق هي كما يلي :-

١/ الملحق منها ب(فَعْلَل – مفتوح الفاء ساكن العين مفتوح اللام الأولى). ومنه الأوزان الآتية :-

أ/ فَعْلَل نحو : مَهْدَد(٤) – قَرْدَد(٥). واللام الثانية في الوزن المزيدة للإلحاق ، وهي الدال الأخيرة في الكلمتين.

ب/ فَعْلَن نحو : ضَهْيَن(٦) – رَعْشَن(٧) – حَرْشَن(٨) – عَلْجَن(٩). والنون الأخيرة هي المزيدة.

ج/ فَنْعَل نحو : عَنْسَل(١٠) – حَنْظَل – جَنْدَل – حَنْدَل(١١). والنون التي وقعت ثانية هي المزيدة للإلحاق.

==========

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٨٨. ٢/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٠١. ٣/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٠١.

٤/ مهدد : اسم امرأة/ ابن جني/ المنصف/ ج١/ ص(٤٢- ٤٣). ٥/ قردد : ما ارتفع من الأرض/ المنصف/ ج١/ ص(٤٢- ٤٣)/ ص١٨٢.

- سلهب : طويل . - شجعم : نوع من الحيات . - الجنعدل : البعير القوي والغليظ من الرجال . - همرجل : واسع الخطو .

٦/ضيفن : من جاء مع الضيف. ٧/ رعشن : مرتعش/ جمل رعشن سريع لاهتزازه في السير.

٨/ حرشن : اسم حية . الكلمات من(٦)إلى(٨) مأخوذة من الجمهرة لابن دريد/ مج٣/ ص٣٢٧- ٣٢٨.

٩/ علجن : من الغلظ/ سيبويه/ ج٤/ ص٣٢١. ١٠/ عنسل : ناقة قوية سريعة. ١١/ حندل ، بالحاء المهملة : قصير.

(٥٤)

د/ فَوْعَل نحو : جَوْهَر – جَوْرَب : اسم – كَوْثَر. الواو جاءت مزيدة للإلحاق ثانية.
هـ/ فَوْعَل نحو : جَدْوَل – بَرْوَق(١) –قَسْوَر(٢). والواو جاءت مزيدة ثالثة للإلحاق.
و/ فَيْعَل نحو : صَيْرَف –فَيْصَل –زَيْدَب. الياء الثانية هي المزيدة للإلحاق.
ز/ فَعْلَى نحو : أَرْطَى(٣) –عَلْقَى. فالألف في آخرها مزيدة للإلحاق.
ح/ فَعْلَم نحو : عَرْزَم(٤)من الأسماء ، وشَدْقَم(٥) من الصفات. فالميم هي الزائدة للإلحاق. وفاقاً لرأي ابن دريد.
٢/ الملحق منها ب(فُعْلُل – مضموم الفاء واللام الأولى ، ساكن العين). ومنه الأوزان الآتية :-
أ/ فُعْلُل نحو : سُودُد(٦) –دُعْبُب(٧) – شُرْبُب(٨)من الأسماء. قُعْدُد(٩) –دُخْلُل(١٠). من الصفات ،والزائد ههنا هو اللام الأخيرة.
ب/ فُنْعُلى نحو : قُنْوُر(١١)- سُنْبُك. من الأسماء ، خُنْدُب(١٢) – قُنْعُلى(١٣). من الصفات، والزائد للإلحاق هنا حرف النون التي جاءت ثانية.
ج/ فُعْنُل نحو :جُنْدُب(١٤) – بُرْثُن(١٥) –كُعْنُب(١٦). والنون الثالثة هي المزيدة للإلحاق.
د/ فُعْلُم نحو :زُرْقُم(١٧) – شُدْقُم(١٨). والميم فيهما حرف الإلحاق.
فهذه الأوزان ملحقة بنحو : بُرْثُن – جُنْدُب – جُرْشُع(١٩) من الرباعي). ومما ألحق به أيضا نحو : أُلْبُم(٢٠) بوزن (أُفْعُلى).
٣/ الملحق منها ب(فُعْلَل – مضموم الفاء – ساكن العين – مفتوح اللام الأولى). ومنه الأوزان التالية :--
أ/ فُعْلَل نحو : عُنْدَد من الأسماء ، قُعْدَدودُخْلَل من الصفات. اللام الثانية مزيدة للإلحاق.
ب/ فُعَيْعَلنحو : عُلَيْب(٢١) ، الزائد هنا هو الياء الثالثة.
ج/ فُنْعَل نحو : قُنْبَر – عُنْصَل(٢٢) – عُنْظَب(٢٣). والزائد هنا هو النون الثانية.
وهذه الأوزان - عدا فُعَيْعَل – قد ورت سابقاً في (فُعْلُل). وهي ملحقة بنحو :بُرْقَع وجُخْدَب من الرباعي. وهذا الوزن لم يذكره سيبويه في أوزان الرباعي ، لأنه لم يصح عنده. وهو مما زاده الأخفش.

==========

١/ بروق : نبات لين. ٢/ قسور : من أسماء الأسد. ٣/ أرطى وعلقى : نوع من الشجر دائم الخضرة.
٤/ عرزم : قوي شديد مجتمع من كل شئ. ٥/ شدقم : واسع الشدق ، بليغ مفوه. ٦/ سردد : اسم موضع.
٧/ دعبب : دعابة ومزاح. ٨/ شربب : اسم موضع. ٩/ قعدد : متقاعس. ١٠/ دخلل : كثير التدخل.
١١/ قنبر : اسم طائر. ١٢/ خندب : سيئ الخلق.١٣/ قنبل : شديد. ١٤/ بخنق : برقع صغير.
١٥/ برنس : قلنسوة طويلة كان يلبسها النساك في صدر الإسلام. ١٦/ كعنب : قصير. ١٧/ زرقم : من الأزرق.
١٨/ ستهم : كبير عجوز. ١٩/ جرشع : عظيم الصدر. ٢٠/ الألبم : الخوص. ٢١/ عليب : اسم لموضع.
٢٢/ عنصل : نبات بري. ٢٣/ عنظب : ذكر الجراد.(الأمثلة معانيها أخذت من الجمهرة/ ج٣/ ص٣٠١- ٣٤٦.

٤/ الملحق منها بوزن (فِعْلِل – مكسور الفاء واللام الأولى ، ساكن العين). ومنه الأوزان الآتية :-

أ/ فِعْلِل نحو :رِمْدِد(١) – صِنْدِد(٢)، فالدال الثانية مزيدة للإلحاق.

ب/ فِعْلِم نحو : دِلْقِم(٣) – دِقْعِم(٤) ، فالميم فيها للإلحاق.

ج/ فِعْلِن نحو : فِرْسِن(٥) ، وهو قليل في الكلام ، والنون هنا مزيدة للإلحاق.

د/ فِنْعِل نحو : هِنْبِر(٦) – خِنْصِر. من الأسماء –عِنْفِص وحِنْفِص(٧).من الصفات. الزائد هنا النون التي جاءت ثانية للإلحاق.

فهذه الأوزان ملحقة بنحو : (زِبْرِج(٨) –عِشْرِق(٩). من الأسماء. زِهْلِق وخِرْمِل(١٠). من الأوصاف.

٥/ الملحق منها ب(فِعْلَل – مكسور الفاء ساكن العين مفتوح اللام الأولى.) ومنه الأوزان الآتية :-

أ/ فِعْلَىنحو : مِعْزَى –ذِفْرَى ، الألف هنا زائدة للإلحاق.

ب/ فِعْوَل نحو :خِرْوَع ، ولم تأت منه الصفة ، والواو زائدة للإلحاق.

ج/ فِعْيَل نحو : عِثْيَر – حِمْيَر – حِثْيَل(١١). في الأسماء. وطِرْيَم في الأسماء بمعنى عسل ، وفي الصفة بمعنى طويل والزائد هنا الياء التي جاءت ثالثة.

د/ فِنْعَل نحو : جِنْدَب ، والزائد هنا النون. وجِنْدَب رواية في جُنْدُب.

هـ/ فِعْلَننحو : بِلْغَن(١٢). والنون هنا زائد للإلحاق آخراً. فهذه الأوزان ملحقة بنحو : (ضِفْدَع – دِرْهَم) من الأسماء. وملحقة بنحو : (هِبْلَع(١٣) –هِجْوَع(١٤).) من الصفات.

٦/ الملحق منه ب(فِعَّل – مكسور الفاء مفتوح العين مضعف اللام). ومنه الأوزان الآتية:-

أ/ فِعَّلنحو : مِجَنّ(١٥). من الأسماء ، وخِدَبّ(١٦) –هِجَفّ(١٧) – هِقَبّ(١٨). من الأوصاف. واللام الثانية المتحركة هي الزائدة ، وهي من الكلمات التي جاء الإلحاق فيها نادراً لسبب التضعيف.

ب/ فِوَعْل نحو : جِوَرّ(١٩) –زِوَرّ(٢٠).

١/ رمدد : رماد ناعم. ٢/ صندد : جبل. ٣/ دلقم : ناقة سقطت أضراسها وأسنانها لكبر سنها. ٤/ دقعم : من الدقعاء وهي أرض لا نبت فيها.
٥/ فرسن : مقدم خف البعير. ٦/ هنبر : من أسماء الضبع. ٧/ عنفص وحنفص : صغير الحجم. ٨/ زبرج : زينة. ٩/ عشرق : نبت لين.
١٠/زهلق : ذو ظهر أملس- خرمل : يطلق على المرأة الرعناء والناقة المسنة. ١١/ حثيل : قصير. ١٢/ بلغن : من البلاغة أي رجل بليغ.
١٣/ هبلع : بلع الطعام. ١٤/ هجرع : هو الأحمق. ١٥/ مجن : ترس. ١٦/ خدب : ضخم عظيم
١٧/ هجفّ : طويل ضخم. ١٨/ هقبّ : طويل ضخم من النعام. ١٩/ جورّ : صلب شديد.
٢٠/ زورّ : سيد رئيس.(الأمثلة من (١) إلى (١١) من كتاب سيبويه/ج٤/ ص(٢٦٩- ٢٨٩)،
والأمثلة من (١٢)-(٢٠) من كتاب سيبويه والممتع لابن عصفور والجمهرة لابن دريد.

ج/ فِيَعْلى نحو : حِيَفْس(١) – صِيَهْم(٢) –صِيَمَ(٣).

فهذه الأوزان ملحقة بنحو : (فِطَحْلى –قِمَطْر). من الأسماء. (هِزَعْو –سِبَطْر). من الأوصاف. والملاحظ في الوزن الأول أنَّ لاميه مثلان مدغمان. وهو أمر لا فكاك منه ، ولا ينقص ذلك ما قررنا سابقاً ، من أنَّ فك الإدغام من علامات الإلحاق ، لأن الإدغام هنا يقتضيه الوزن.

أمَّا الملحق بالخماسي المجرد ، فقد ذكرنا أنَّه طائفتان : أسماء ثلاثية - أسماء رباعية ، وهاهي أولاً أوزان الخماسي وما ألحق به من الثلاثي :-

ويلحق به من الثلاثي مجموعة من الكلمات هذه بعض أوزانها :-

أ/ فَعَلْعَل نحو : حَبَرْجَر(٤) –صَمَحْمَح(٥) –غَشَمْشَم(٦) – شَمَقْمَق(٧). فالعين الثانية ، واللام الأخيرة مزيدتان للإلحاق.

ب/ فَعَنْعَل نحو : عَقَنْقَل(٨) – (عَقَنْقَس – خَزَنْزَر)(٩). فالنون ، والعين الثانية مزيدتان للإلحاق.

ج/ فَعَنْلَل نحو : عَفَنْجَج(١٠) – عَلَنْدَد(١١). فالنون واللام الثانية مزيدتان للإلحاق.

د/ فَعَوْعَل نحو : عَثَوْثَل(١٢) – عَكَوْكَل(١٣). فالواو والعين الثانية مزيدتان للإلحاق.

هـ/ فَعَوَّل نحو : كَرَوَّس (١٤) – عَذَوَّر- عَكَوَّك(١٥). فالواو المضعفة مزيدة للإلحاق.

و/ فَعَوْلَل نحو : صَلَوْدَد(١٦) – حَبَوْنَن(١٧) ، وجعلها بعضهم حِبَوْنَن. فالواو واللام الثانية مزيدتان للإلحاق.

ز/ فَعَيْعَل نحو : خَفَيْفَد(١٨) ، وهو صفة. فالياء والعين الثانية مزيدتان للإلحاق.

ح/ فَعَيْلَل نحو : حَفَيْدَد(١٩) ، فالياء واللام الثانية مزيدتان للإلحاق.

ط/ فَعَيَّل نحو :هَبَيَّخ(٢٠) ، فالياء المشددة مزيدة للإلحاق.

ي/ أَفَنْعَل ، يَفَنْعَل نحو : أَلَنْدَد ، يَلَنْدَد. والزيادة في أَلَنْدَد (همزة مع نون) ، وثانيا (ياء مع نون). وكلاهما الزيادة فيه للإلحاق.

ر/ فَعَنْلَى نحو : حَبَنْطَى(٢١) ، زيدت فيها النون حشواً والألف آخراً للإلحاق.

١/ حيفس : ضخم آدم. ٢/ صيهم : قصير. ٣/ صيم : صلب شديد. – فطحل : ضخم واسم للسيل . - سبطر : سريع السير وجري .
٤/ حبربر : يقال ما أصبت منه حبربرا أي شيئا ويستعمل عند النفي فقط. ٥/صمحمح : شديد قصير أو غليظ قصير.
٦/ غشمشم : غشوم ظالم. ٧/ شمقمق : طويل. ٨/ عقنقل : كثيب من الرمل. ٩ / عقنقس- خزنزر : كلاهما بمعنى سيئ الخلق.
١٠/ عفنجج : ضخم أحمق. ١١/ علندد : غليظ شديد. ١٢/ عثوثل : كثير اللحم رخو. ١٣/ عكوكل : قصير
١٤/ كروس : ضخم شديد. ١٥/ عكوك : قصير. ١٦/ صلودد : شديد. ١٧/ حبونن : اسم لوادٍ باليمامة. ١٨/ خفيفد :سريع، وكذا خفيدد.
١٩/ حفيدد : ذكر النعام السريع. ٢٠/ هبيخ : غلام (بلغة حمير) ، أو الرجل لا خير فيه. ٢١/ حبنطى : قصير كبير البطن.
(هذه الأمثلة مأخوذة من الكتاب/ ج٤/ ص ص(٢٩٠- ٢٩٢)، (٢٩٧-٣٠٢).

فهذه الأوزان الثلاثية الملحقة بوزن (فَعَلَّل). ملحقة بنحو : سَفَرْجَل ، فَرَزْدَق ، شَمَرْدَل. من الخماسي المجرد.

أمَّا ما يلحق بوزن (فَعَلْلَ) من الرباعي (مفتوح الفاء والعين واللام الثانية ، ساكن اللام الأولى) فمنه ما يأتي :-

أ/ فَعَلْل نحو : سَمَهْدَد(١) –قَفَعْدَد(٢) –سَبَهْلَل(٣) –عَمَلَّس(٤) . فالزائد في الكلمتين الأوليين هو اللام الأخيرة ، أمَّا الكلمتان الأخيرتان ، فالزائد فيهما اللام الوسطى (لأنَّ هذا الوزن بثلاثة لامات).

ب/ فَعَنْلَل نحو : جَحَنْفَل(٥) – غَضَنْفَر(٦) – حَزَنْبَل(٧) – عَشَنْزَر(٨) – عَرَنْدَس(٩)، فالنون فيها زائدة للإلحاق.

ج/ فَعَوْلَل نحو : حَبَوْكَر(١٠) – فَدَوْكَس(١١) – صَنَوْبَر(١٢) ،

وعلى فَعَلْوَل نحو : كَنَهْوَر(١٣) – بَلَهْوَر(١٤). فالواو فيها زائدة للإلحاق.

د/ فَعَيْلَل نحو : سَمَيْدَع(١٥) –عَمَيْثَل(١٦) –هَمَيْدَع(١٧) –سَمَيْفَع(١٨) ، فالياء في هذه الكلمات ، وأمثالها مزيدة للإلحاق.

والأمثلة المتقدمة رباعية مزيدة للإلحاق بنحو : سَفَرْجَل ، فَرَزْدَق ، شَمَرْدَل(١٩).

الملحق ب(فِعْلَل) – (مكسور الفاء ، ساكن العين واللام الوسطى ، مفتوح اللام الأولى).

يلحق به من الثلاثي مجموعة من الكلمات هذه أوزانها ، وأمثلة لها :-

أ/ فِعْيَل نحو : قِطْيَم(٢٠) ، فالياء وإحدى الميمين مزيدتان للإلحاق.

ب/ إِفْعَل نحو : إِرْزَبّ–إِرْدَبّ(٢١) ، فالهمزة وإحدى البائين مزيدتان للإلحاق.

ج/ إِفْعَوْل نحو : إِزْمَوْل – إِدْرَوْن ، فالهمزة والواو مزيدتان للإلحاق.

د/ فِعْوَل نحو : عِثْوَل(٢٢) ، فالواو واللام الأخيرة مزيدتان للإلحاق.

هـ/ فِعَّوْل نحو : عِجَّوْل(٢٣) – سِنَّوْر(٢٤) ، فالإلحاق هنا بتضعيف العين وزيادة الواو.

١/ سمهدد : صلب شديد. ٢/ قفعدد : قصير. ٣/ سبهلل : غير مهتد لوجهة. ٤/ عملس : ذئب خبيث.
٥/ جحنفل : غليظ الشفتين. ٦/ غضنفر : من أسماء الأسد. ٧/ حزنبل : قصير القامة. ٨/ عشنزر : سريع ، أي صفة للناقة السريعة.
٩/ عرندس: صلب شديد. ١٠/ حبوكر : رمل يضل السالك.
١١/ فدوكس : أسد ، أي هو حي من تغلب. ١٢/ صنوبر : شجر دائم الخضرة. ١٣/ كنهور : سحاب متراكم.
١٤/ بلهور : كل عظيم من ملوك الهند. ١٥/ سميدع : سيد كريم وشجاع. ١٦/ عميثل : بطئ لعظمه وترهله. ١٧/ هميسع : اسم علم.
١٨/ سميفع : اسم علم. ١٩/ شمردل : قوي سريع من الأبل. والشمردلة الناقة الحسنة. ٢٠/ قطيم : فحل هايج. ٢١/ إردب : مكيال.
٢٢/ عثول : رخو كثير اللحم. ٢٣/ عجول : سريع. ٢٤/ سنور : من أسماء الهر.(هذه الكلمات من كتاب سيبويه/ ج٤/ ص٢٩٤).

و/ فِعْلال نحو : جِلْبَاب – جِرْيَال(١)جِلْوَاخ(٢). وهذا ما ألحقه سيبويه من بنات الثلاثة على وزن فِعْلال بقِنْطَار المزيدة بالألف لغير إلحاق من الأسماء ، وسِرْدَاح(٣) – هِلْبَاج(٤).في الصفات.

وكذا ألحق شِمْطَاط وفِسْطَاط وهما ملحقتان بوزن فِعْلال وكل كلمة فيها مزيدة بالألف لغير إلحاق ، وزيادة اللام للإلحاق .

ز/ فِعْمَال نحو : هِرْمَاس(٥)، زيدت فيها الميم للإلحاق والألف حشواً لغير إلحاق.

ح/ فِعْنَال نحو : فِرْنَاس(٦) ، زيدت فيها النون للإلحاق ، والألف حشواً لغير إلحاق.

ط/ فِنْعَلو نحو : حِنْطَأو(٧) ، زيدت فيه النون حشواً والواو للإلحاق.

ي/ فِعْلان نحو : سِرْحَان ، النون الأخيرة للإلحاق والألف جاءت لغير الإلحاق.

ك/ إِنْفَحْلىنحو : انْزَهْوّ(٨)، مزيدة بالألف أولا والنون قبل فاء الكلمة للإلحاق.

ويلحق بوزن (فِعْلَل) من الرباعي كلمات منها :-

أ/ فِعْلَلنحو : قِرْشَبّ(٩) –هِرْشَمّ(١٠)، فالحرف الأخير من المضعف زائد للإلحاق.

ب/ فِنْعَلنحو : قِنْفَخْر(١١) ، فالنون زائدة للإلحاق.

ج/ فِعْلَوْل نحو : فِرْدَوْس(١٢) – بِرْذَوْن(١٣) – حِرْذَوْن(١٤) – عِلْطَوْس(١٥) ، فالواو في الكلمات مزيدة للإلحاق.

فهذه الكلمات من الثلاثية الأصول والرباعية ملحقة ب(قِرْطَعْب(١٦) –جِرْدَحْل(١٧)).

يقول سيبويه : (وكل شئ من بنات الأربعة على مثال فِعْلَوْل فهوملحق بجِرْدَحْل من بنات الخمسة)(١٨).

ومن الأوزان التي ألحق بها سيبويه الثلاثي وزن (فَعَلّوة) في الأسماء. قَلَنْسُوة ملحقة بقَمَحْدُوة.ووزن فُعَلِّيَة :بُلَهْنِية –قُلَنْسِية ، ملحقة بسُلَحْفِية بلزوم الهاء في الأمثلة كما لزمت في قَمَحْدُوة.

١/ جريال : الخمر الشديدة الحمرة. ٢/ جلواخ : التلعة تعظم حتى تصير مثل نصف الوادي.
٣/ سرداح : الفتى الحسن الخلق، أو الناقة السريعة. ٤/ هلباج : الرجل الأحمق الضخم الأكول الجامع لكل شره.
٥/ هرماس : صفة للأسد. ٦/فرناس : صفة للأسد. ٧/ حنطأو : الرجل القصير كبير البطن.
٨/ إنزهو : شديد الافتخار بنفسه. ٩/ قرشب : ضخم من الرجال أكول. ١٠/ هرشم : حجر رخو.
١١/ قنفخر : ناعم ضخم الجثة. ١٢/ فردوس : من أسماء الجنة. ١٣/ برذون : دابة.
١٤/ حرذون : دويبة قيل هي العظاءة أي ذكر الضب. ١٥/ علطوس : ناقة فارهة أو إمراة حسناء.
١٦/ قرطعب : القرطعبة هي قطعة الخرقة. ١٧/ جردحل : ضخم غليظ من الرجال. – سرحان : اسم للذئب.
١٨/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٩٢.

ومن أمثلة الأوزان الصحيحة في الملحق بالخماسي ، وهي أوصاف وزن (فَعْلَلِل) كما يرى ابن السراج(١) ذلك. أو (فَنْعَلِل). أدغمت النون في عين الكلمة كما في هَمَّرِش. عند الأخفش الأصل فيها هَنْمَرِش أدغمت الميم في النون الساكنة ، وليس فيها حرف زائد ، فأصبحت هَمَّرِش بوزن فَعَّلِل ، ويلحقها ابن السراج بجَحْمَرِش.

إلا أن سيبويه يرى أنها من بنات الأربعة ألحقت بقَهْلَس ، كما ذكرنا ذلك في موضع سابق.

ومن الأوزان التي وردت ملحقات بها : وزن (فَعْلَلَى) وما لحق بها من بنات الثلاثة نحو : الخَزْلَى ونظيراتها ، على حد قول سيبويه. إلا أنه أخطأ في الملحق به حيث ذكر أنها ملحقة بجَحْجَبَى مختومة بألف مقصورة للتأنيث ، فالإلحاق لا يكون في الأسماء التي لحقها ألف التأنيث.(٢).

وفي موضع آخر يوزن الخَزْلَى على فَيْعَلَى ولم يلحقها بأي من الأوزان.(٣).

كما جاء على وزن (فَعَلَّى) نحو (حَبَنْطَى – دَلَنْظَى) ملحقة ب(حَبَرْكَى).

وما لحق بوزن (فِعِنْلال) نحو : فِرِنْدَاد ، ثلاثي ملحق بجِحِنْبَار. وهو ثلاثي مزيد بالنون والألف والتضعيف ، ألحق بالخماسي المزيد بألف.

ووزن (فِعْلِلاء) نحو : جِرْبِيَاء ملحق بهِنْدِبَاء.(٤).

وما كان على وزن (فِعْلِيل) نحو : صِهْرِيم –زِلْزِيل ، ملحق بقِنْدِيل من بنات الثلاثة الملحق بمزيد الرباعي.(٥).

قال سيبويه(٦) في الاسم المعرب على العجم : (ربما ألحقوه بأبنية كلامه وربما لم يلحقوه ، وذكر مما ألحق بأبنيتهم قولهم : درهم ، بهرج . ومما لم يلحق نحو : آجر ، فرند ، ابريسم ، فحقيقة أن تلك الكلمة المعربة لا تخلو من أن تكون مغيرة بنوع تصرف من تبديل وتغيير حركة ، أو لا تكون مغيرة أصلاً ، وعلى كلٍّ لا تخلو من أن تكون ملحقة بأبنيتهم أو لا تلحق . وعلى هذا فهنالك أربعة أقسام : -

أ- ما لم تتغير ولم تكن ملحقة ، كخراسان . ب- ما لم تتغير وكانت ملحقة ، كخزّم .

ج- ما تغيرت ولكن لم تكن ملحقة بها ، كآجر. د- ما تغيرت وكانت ملحقة بها ، كدرهم وصعفوق .

وصعفوق ، يرى بعضهم أنها ليست فارسية أعجمية ؛ إذ الصاد والقاف حرفان مهجوران في اللغة الفارسية ، إلا إن كانت هذه الكلمة دخيلة في لغتهم .

وفي إلحاق الأعجمية بالعربية قال الرضي(٧) : (وأعلم أن العرب إذا عرّبت كلمة أعجمية ، لا تلتزم إلحاقها بأوزانها ؛ بل قد تلحقها وهو الأكثر ، وقد تتركها على حالها فلا تلحقها) .

١/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص١٨٥. ٢/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٩٦. ٣/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٦١.
٤/ الأوزان من (فعللى)– (فعللاء) من كتاب سيبويه/ ج٤/ ص(٢٩٥- ٢٩٦). ٥/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٩٣.
(٦و٧)/ من شرح شافية ابن الحاجب/ للرضي/ ج٤/ ص٦ .
- دلنظى : شديد الدفع . – جحجبى : حي من أحياء الأنصار . – صعفوق : ضرب من الكمأة وهو نبات في باطن الأرض .

والملحق عند أبي بكر بن السراج(١) : هو ما بني من حروف الصحة ، وألحق بما هو غير مضاعف .

وأبنية الأسماء الرباعية المجردة الملحق بها عند ابن السراج هي : -

فَعْلَل ، فِعْلِل ، فِعْلَل ، فُعْلُل ، فِعَلٌّ ، والأبنية المذكورة ألحق بها .

الأول : فَعْلَل ، الاسم نحو : جعفر ، والصفة نحو : سلهب. وألحق بها حوقل وزينب وجدول ومهدد وعلقى ورعشن وسنبتة وعنسل .

الثاني : ما كان على وزن فِعْلِل ، من الأسماء نحو : زِبْرِج ، ومن الصفات نحو : عِنْفِص ، وألحق بها حِرْمِل .

الثالث : ووزنه فِعْلَل ، من الأسماء نحو : دِرْهَم ، ومن الصفات نحو : هِجْرَع ، وألحق به عِثْيَر.

الرابع : فُعْلُل ، من الأسماء نحو : قُرْتُم ، ومن الصفات نحو : خُشْرُم ، وألحق به خُنْفُل.

الخامس : ووزنه فِعَلٌّ ، الاسم نحو : فِطَحْل ، والصفة نحو : هِزَبْر، وألحق به خِدَبٌّ .

وخدبٌّ من بنات الثلاثة لأنه ليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال : فَعْلُل ولا فُعْلِل.

أما أبنية الأسماء الخماسية فهي عند سيبويه أربعة ، إلا أن ابن السراج(٢) أضاف بناءاً خامساً لم يذكره سيبويه وهي : -

الأول : فَعَلَّل ، الاسم نحو : فرزدق ، والصفة نحو : شمردل ، وما لحق هذا لم يذكره سيبويه ، إلا أن ابن السراج(٣) ألحق به من بنات الثلاثة نحو : عثوثل ، حبربر ، عقنقل ، ألندد . ومن بنات الأربعة ألحق به جحنفل .

الثاني : فَعْلَلِل ، صفة نحو : جحمرش ، ولحقه من الأربعة : همرش .

الثالث : فُعَلِّل ، قال سيبويه يكون في الاسم والصفة ، وذلك نحو : قذعمل وخبعثن ، قال : والاسم نحو : قذعمل ، يقال : ما في بطنه قذعملة ، فهو هنا اسم ، وكذلك خذعبلة اسم.

الرابع : فِعْلَل، الاسم نحو : قِرْطَعْب ، والصفة نحو : جردحل وحنزقر ، وما ألحق به من بنات الثلاثة نحو : إزمول وإرزبّ. وما لحق به من بنات الأربعة نحو : فردوس ، قرشبّ.

الخامس : كما هو عند ابن السراج فُعْلَلِل ، نحو : هُدَلِع(٤) ولم يلحق به أي من الكلمات.

وفي ما لحقته الزوائد من بنات الأربعة للإلحاق بذوات الخمسة يقول ابن السراج(٥) :

(وأعلم أن ذوات الأربعة لا يلحقها شئ من الزوائد أولاً إلا الأسماء من أفعالهن ، وكل شئ من بنات الأربعة لحقته زيادة ، فكان على مثال الخمسة ، فهو ملحق بالخمسة ، كما تلحق ببنات الأربعة بنات الثلاثة ، إلا ما جاء أن جعلته فعلاً خالف مصدره مصدر بنات الأربعة ، نحو : فَاعِل ، وفُعُّل : في طَابِق ، وسُلُّم . ولو جعلت هذا فعلاً ما كان إلا ثلاثياً ، وما كانت مصادره إلا ثلاثية . وكل شئ جاء من بنات الأربعة على مثال سفرجل فهو ملحق ببنات الخمسة ؛ لأنك لو أكرهتها حتى تكون فعلاً ؛ لاتفق الاسم والفعل . ولو قلت من فرزدق وسفرجل مستكره ذلك ، لكان القياس : فرزدقت وسفرجلت ، فيكون على وزن تكلمت في متحركاته وسواكنه ، وعلى وزن تدحرجت).

١/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٣٥١. ٢/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ الأمثلة مأخوذة من ص١٨١- ١٨٣.
٣/ الأمثلة مأخوذة من كتاب الأصول من ص١٨٤- ١٨٦. ٤/ هندلع : بقلة .
٥/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٢١٤.

والرباعي تلحقه الزيادة بالواو والياء والألف والنون للإلحاق .
ومن زيادة الواو في الرباعي ما كان على فَعَوْلل ، فالاسم نحو : حبوكر(١) ، والصفة نحو : عشوزن(٢) . ونظيره من بنات الثلاثة : حبونن .
وما كان على فَعَلْول ، نحو : بلهور ، وبلهوق ، وكنهور .
وفُعْلُول ، نحو : عُصْفُور ، والصفة نحو : شُذْرُوط(٣). ونظيره من بنات الثلاثة قُهُول .
وفَعْلُول ، الاسم نحو : زرجون وقربوس ، والصفة نحو : قرقوس(٤) ، وألحق به حلكوك من بنات الثلاثة .
فِعْلَول ، نحو : فِرْدَوس ، وألحق به من بنات الثلاثة نحو : عِذْيَوط .
وتلحق الواو خامسة على فعلّوة نحو : قمحدوة ، والهاء لازمة له ونظيره من بنات الثلاثة قلنسوة.
وتزاد الياء في الرباعي حيث تلحق ثالثة ، على فُعَيْلِل ، صفة نحو : عميثل(٥) ، وألحق به من بنات الثلاثة نحو : خفيدد .
وتلحق الياء رابعة على فِعْلِيل ، الاسم نحو : قنديل وبرطيل(٦) ، والصفة نحو : شنظير(٧) و حربيش(٨) . وألحق به من بنات الثلاثة : زحليل(٩) .
ووزن فُعَلِّية بلحاق الياء خامسة ، نحو : سلحفية ، ولا يعرف وصفاً . وألحق به من الثلاثي البلهنية .
والألف تلحق ذوات الأربعة فتأتي ثالثة على فُعَالِل ، نحو : جُخَادِب(١٠) ، والصفة نحو : عُذَافِر (١١) . وما لحقته من ذوات الثلاثة دواسر (١٢).
وتلحق الألف رابعة على فِعْلال ، نحو : حِمْلاق(١٣) ، والصفة سِرْدَاح ، وألحق به جُلْبَاب.
وتلحق الألف خامسة على فَعَلّى ، نحو : حبركى(١٤) ، وألحق به من بنات الثلاثة الحبنطى.
وعلى فِعِنْلال مع زيادة النون ، نحو : جِعِنْبار(١٥) ، ولحقه من بنات الثلاثة فِرِنْدَاد(١٦).
وفِعِلال ، نحو : سِنِمَّار وجِنِبَّار(١٧) ، والصفة نحو : طِرِمَّاح(١٨) ، وألحق به من بنات الثلاثة جِلِبَّاب .
فِعْلِلاء ، نحو : طِرْمِساء(١٩) ، وألحق به من بنات الثلاثة جِرْبِياء(٢٠) .
فَعْلَلَى ، نحو : فَرْتَنَى ، وألحق به من بنات الثلاثة الخَزْعَلَى .
فِنْعَلٌّ ، نحو : قِنْفَخْر ، ألحق بجردحل .
وتلحق النون ثالثة في الرباعي على فَعَنْلَل ، نحو : حَزَنْبَل ،ألحق به عفنجج .
وما جاءت الزيادة فيه بتكرار في الرباعي ليلحق بالخماسي في فِعْلَل، اسم نحو : عِرْبَدّ(٢١) ، والصفة نحو : قَرْشَبّ، وألحق به من بنات الأربعة عَسْوَدّ(٢٢) .

==========

(الأمثلة مأخوذة من كتاب الأصول في النحو / ج٣ / ص٢١٤- ص٢١٩). ١/ حبوكر : داهية . ٢/ عشوزن : الصلب الغليظ .
٣/ شنحوط : طويل . ٤/ قرقوس : أملس . ٥/ عميثل : الجلد النشيط . ٦/ برطيل : حجر أو حديد صلب ينقر به الرحى . ٧/ شنظير : سئ الخلق .
٨/ حربيش : الخشنة صفة للأفعى . ٩/ زحليل : المكان المتباعد . ١٠/ جخادب : دابة . ١١/ عذافر : العظيم الشديد . ١٢/ دواسر : الغليظ الجانب.
١٣/ حملاق : باطن جفن العين . ١٤/ حبركى : القراد . ١٥/ جعنبار : ضخم . ١٦/ فرنداد : أرض . سنمار : اسم رجل . ١٧/ جنبار : فرخ الحبارى .
١٨/ طرماح : طويل . ١٩/ طرمساء : الظلمة . ٢٠/ جربياء : الريح الشمال . ٢١/ عربدّ : اسم حية . ٢٢/ عسودّ : اسم دابة .

والملحق به عند ابن الحاجب(١) رباعي وخماسي يقول فيه :

(وللرباعي خمسة : جعفر ، زبرج ، برثن ، درهم ، قمطر ، وزاد الأخفش نحو جخدب ، أما جندل وعلبط ، فتوالى حملهما على باب جنادل وعلابط . وللخماسي أربعة : سفرجل ، قرطعب ، جحمرش ، قذعمل ، فللمزيد فيه أبنية كثيرة ، ولم يجئ في الخماسي- ويعني الخماسي المزيد – إلا عضرفوط ، خزعبيل ، قرطبوس ، قبعثرى ، خندريس) .

وزاد محمد ابن السري(٢) على الخماسي المجرد خامساً هو الهندلع . إلا أن الرضي يرى الحكم بزيادة النون ؛ لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة ، فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذي الزيادة .

أما قول الرضي(٣) في الزيادة والإلحاق :

(واعلم أن الزيادة قد تكون للإلحاق بأصلٍ ، وقد لا تكون . ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب ، زيادة غير مطّردة في إفادة معنى ؛ ليصير ذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات ، كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها : من الماضي والمضارع والأمر ، والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول ، إن كان ملحق به فعلاً رباعياً وفي التصغير والتكسير إن كان الملحق به اسماً رباعياً لا خماسياً .

وفائدة الإلحاق إنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع . ولا نحتّم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم ، كيف إن معنى حوقل مخالف لمعنى حقل ، وشملل مخالف لشمل معنى ، وكذا كوثر لمعنى كثر ، بل يكفي أن لا تكون تلك الزيادة في نحو ذلك الموضع مطّردة في إفادة معنى ، كما أن زيادة الهمزة في أكبر وأفضل للتفضيل ، وزيادة ميم مفعل للمصدر أو الزمان أو المكان ، وفي مفعل للآلة ، فمن ثمة لا نقول أن هذه الزيادات للإلحاق ، وإن صارت الكلم بها كالرباعي في الحركات والسكنات المعينة ، ومثله في التصغير والجمع ، وذلك لظهور زيادة هذه الحروف للمعاني المذكورة ، فلا نحيلها على الغرض اللفظي مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوي ، لأحد أن يرتكب كون الحرف المزيد لإفادة معنى الإلحاق أيضاً ، لأنه لو كان كذلك لم يدغم نحو : أشدّ ونردّ؛ لئلا ينكسر وزن جعفر ، ولا نحو مسلّة ولا مخدّة ؛ لئلا ينكسر وزن درهم ، كما لم يدغم مهدد وقردد محافظة على وزن جعفر ، وذلك أن ترك الإدغام في نحو قردد ليس لكون أحد الدالين زائداً ، وإلا لم يدغم نحو : قُمُدٌّ ، لزيادة أحد داليه ، ولم يظهر نحو ألندد ويلندد لأصالة الدالين ، بل هو للمحافظة على وزن الملحق به ، فكان ينبغي أيضاً ألا يدغم نحو : أشدّ ومردّ ومسلّة ، لو كانت ملحقة . قال ابن جني(٤) : همزة ألندد وياء يلندد كلتاهما للإلحاق . فإن قلت : إذا كان الزائد وقع أولاً لم يكن للإلحاق ، فكيف ألحقوا الهمزة والياء في ألندد ويلندد ، والدليل على صحة الإلحاق ظهور التضعيف ؟ قيل : أنهم لا يلحقون بالزائد من الكلمة إلا أن يكون معه زائد آخر ؛ فلذلك جاز الإلحاق بالهمزة والياء في ألندد ويلندد لما أنضم إلى الهمزة والياء من النون .

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص٤٧. ٢/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص.٤٩
٣/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص٥٩- ص٦١ . ٤/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص٥٣- ٥٤.

- علبط : قطيع من الغنم . – القرطبوس : الداهية / الناقة العظيمة . – الخندريس : الخمرة الشديدة .

ذهب جمهور النحاة إلى أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي ، فالرباعي جعفر يوزن على فَعْلَل ، والخماسي سفرجل يوزن على فَعَلّل ، وأصلهما الثلاثي ، قال الفراء : الزائد في الرباعي حرفه الأخير ، وفي الخماسي الحرفان الأخيران ، وقال الكسائي : الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره ، ولا دليل على ما قالا ، لاتفاقهما في وزني فَعْلَل وفَعَلَّل ، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريراً يلزم بلفظه . وأبنية الرباعي خمسة متفق عليها ، وزاد الأخفش فُعْلَلاً بفتح اللام كجخدب ، وأن قعدداً ودخللاً وسؤدداً وعوططاً ملحقات بجخدب ، ولولا ذلك لوجب الإدغام .

ويكون ٱلْهَى ملحقاً ؛ لقولهم بهماة على ما حكى ابن الإعرابي ، ولا تكون الألف كما ذهب إليه سيبويه .

وربما لا يكون لأصل الملحق معنى في كلامهم ، مثل (كوكب وزينب) ، فإنه لا معنى لتركيب ككب وزنب . وفي قوله : (أن تزيد حرفاً) ، نحو : كوثر وقعدد ، وقوله : (أو حرفين) ، نحو : ألندد ويلندد وحبنطى ، فإن الزيادتين في كل واحد منهما للإلحاق .

وأما اقعنسس واحرنبى فقالوا : ليس الهمزة والنون فيهما للإلحاق ، بل إحدى سيني اقعنسس وألف احرنبى في الإلحاق فقط ، وذلك لأن الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به أيضاً .

ولا يكون الإلحاق إلا بزيادة حرف في موضع الفاء أو العين أو اللام ، هذا ما قالوا ، وأنا لا أرى منعاً من أن يزاد للإلحاق لا في مقابلة الحرف الأصلي، إذا كان الملحق به ذا زيادة ، فنقول : زوائد اقعنسس كلها للإلحاق باحرنجم .

وقد تلحق الكلمة بكلمة ، ثم يزاد على الملحقة ما يزاد على الملحق بها ، كما ألحق شيطن وسلقى بدحرج ، ثم ألحقا بالزيادة فقيل : تشيطن واسلنقى ، كما قيل : تدحرج واحرنجم ، فيسمى مثله ذا زيادة الملحق وليس اقعنسس كذلك ؛ إذا لم يستعمل قعسس .

ولا تلحق كلمة بكلمة موقوف فيها إلا بأن يجئ في الملحقة ذلك الزائد بعينه في مثل مكانه ، فلا يقال : أن اعشوشب واجلوّذ ملحقان باحرنجم لأن الواو فيهما في موضع نونه؛ ولهذا ضعف قول سيبويه في نحو سؤدد : إنه ملحق بِجُذَب المزيد نونه ، وقوي قول الأخفش أنه ثبت نحو : جخدب ، وإن نحو : سؤدد ملحق به .

قيل : لا يكون حرف الإلحاق في الأول ؛ فليس أبلم ملحق ببرثن ، ولا إثْمِد بزبرج ؛ ولا أرى منه مانعاً ، فإنها تقع أولاً للإلحاق مع مساعد اتفاقاً ، كما في ألندد ويلندد وإدرون ، فما المانع أن يقع بلا مساعد .

ولا يقع الألف للإلحاق في الاسم حشواً ؛ لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع ، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي ؛ وإنما وجب تحريكها كأن الثاني يتحرك في التصغير ، وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضاً في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس وأما الآخر فقد لا يتحرك ، واحترز بعضهم من هذا فقال : الألف لا تكون للإلحاق أصلاً ، وأصلها الياء قلبت ألفاً ، ولا دليل على ما قال . كما لم يقم دليل على امتناع كون الألف في الوسط للإلحاق ، ولذا جاز أن يحكم في نحو : سآسم وخاتم وعالم بكونها لـ لإلحاق بجعفر ، وبكونها في نحو : عُلابِط للإلحاق بقذعمل) .

ثم يقول الرضي(١) : (الاسم الملحق بالرباعي كثير ، فَوْعَل ككَوْثَر ، وفَيْعَل كزَيْنَب ، وفَعْوَل كجَدْوَل ، وفَعْلَل مضعف اللام كمَهْدَد ، وفَعْلَى كأَرْطَى ، وفَعْلَن كرَعْشَن ، وفِعْلَنة كعِرْضَنة ، وفِعْلِن كفِرْسِن ، وفَعْلَتَة كسَنْبَتَة ، وفَنْعَل كعَنْسَل ، وفِعَلّ كخِدَبّ ، فُذْلُى كخُنْفُس . وعند الأخفش فُعْلَل مضعف اللام ملحق بجُخْدَب كسُؤْدَد ، ولا يمتنع أن يكون أُفْلُى كأُلْبُم ، وإِفْعَل كإِجْرَد للإلحاق . وكذا يكون يَفْعَل للإلحاق كيَلْمَع للإلحاق ، وكذا فَاعَل كعَالَم .

ويقول : وكذا الملحق بالخماسي من الثلاثي والرباعي كثير . فمن الثلاثي الملحق بسفرجل نحو : صمحمح وعفنجج وكروّس وعملّس وعثوثل وهبيخ وعقنقل وحفيدد وحفيفد وألندد ويلندد وحبنطى ، ومن الرباعي جحنفل وحبوكر .

ومن الملحق بقرطعب من الثلاثي ، إردبّ وفردوس وإدرون وانقحل ، ومن الرباعي قرشب وعلكد ، وقولهم همرش عند سيبويه ملحق بجحمرش ، وعند الأخفش أن همرش ليس فيه زائد وأصله هنمرش .

ويضيف الرضي قائلاً : فيجوز على ما ذهبنا إليه أن يكون سرداح ملحقاً بجردحل ، وعلابط ملحق بقذعمل ، وكنابيل ملحقاً بقذعميل ، وأن خالفتها في التصغير والتكسير ؛ لأن ذلك لا يعتبر إلا في الرباعي .

ويذكر الرضي أن كل كلمة زائدة على ثلاثة أحرف في آخرها مثلان متحركان مظهران فهي ملحقة ، سواءً كان المثلان أصليين كما في ألندد (الدالين كلاهما أصل) ، أو أحدهما زائداً كما في مهدد أصلها (مهد) . لأن الكلمة ثقيلة ، وفك التضعيف ثقيل ، فلولا قصد مماثلتهما بالرباعي والخماسي لأدغم الحرف طلباً للتخفيف ، فلهذا قيل : أن مهدد ملحق بجعفر دون معدّ (مضعف الآخر بالإدغام) . وبهذا قال سيبويه : نحو : سؤدد ملحق بجندب، مع عدم كون النون في جندب زائدة ، لعدم ثبوت فُعْلَل بفتح اللام عنده) .

فإن أحد المثلين إن كان في الكلمة المضعفة مع ثلاثة أصول أو أربعة ، فإنه زائد إذا لم يكن بين المثلين حرف أصلي ، كقِنَّب أو زهلول ، فإن كان بينهما حرف أصلي فليس بزائد، كحدرد ودردبيس وسلسبيل ، وقال بعضهم : هو زائد أيضاً ؛ فحدرد وسلسبيل عنده بوزن فعلع وفعفليل ؛ والأولى الحكم بالأصالة . وكذا إذا كان حرفان متباينان بعد مثليهما ، فالأولان أو الأخيران زائدان ، وبشرط أن يبقى دونهما ثلاثة أصول أو أكثر ، فمرمريس على فعفعيل ، وصمحمح على فعلعل . وأما نحو : زلزل وصرصر فليس فيه زائد إذا لا يبقى بعد الحرفين ثلاثة ، ومن قال سلسبيل : فعفليل ، قال زلزل : فعفل .

قال الكوفيون(٢) : (في نحو زلزل وصرصر إن الثالث زائد لشهادة الاشتقاق فزلزل من زلَّ وصرصر من صرَّ . وقال الفراء في مرمريس وصمحمح إنه فعلليل ، فعلل ، قال : لو كان فعفعيلاً ، وفعلعلاً ، لكان صرصر وزلزل فعفع) .

وفي سمنان(٣) : (إما أن يكون مكرر اللام للإلحاق بزلزال ، أو يكون زيد فيه الألف والنون لا للتكرير بل كما زيد في سلمان ويمنع صرف سمنان على كونه فعلان ، ولجواز كونه فعلالاً ؛ لأنه لا يجوز أن يكون مكرر اللام للإلحاق ؛ لأن فعلالاً نادر كخزعال ، ولا يلحق بالوزن النادر) .

==========

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص٥٢- ٥٥. ٢/ من شرح شافية ابن الحاجب / للرضي /ج١/ ص٦٢.

٣/ من شرح شافية ابن الحاجب / للرضي /ج١/ص١٥. – حدرد : اسم رجل . – الدردبيس : الداهية . – سمنان : اسم موضع . – خزعال : ظلع الناقة .

أما الملحق به وما ماثله من الملحق عند السيوطي(١) وأوزانه هي : -
(فَعْلَل ، نحو : جَعْفَر ، ألحق بها جوهر وضيغم بزيادة ثانية ، وجدول بزيادة ثالثة ، ورابعاً مثل رعشن ، وبالتضعيف نحو : مهدد .
وفُعْلُل ، نحو : بُرْثُن ، ألحق به دخلل ، ولم يجئ إلا بالتضعيف ، أو بزيادة في الآخر نحو : قُلْقُم .
وفِعْلِل ، نحو: زِبْرِج ، ألحق به زِمِرِد ، ودِلِقِم عند من جعل الميم زائدة .
وفِعْلَل ، نحو : دِرْهَم ، ألحق به عِثْيَر وخِرْوَع
وفعّل، نحو : قِمَطْر ، ألحق به خِدَبّ.
وفُعْلَل عند من أثبته ، نحو : قُشْعُم ، ألحق به قُعْدَد وسُؤْدَد وعُوْطَط .
فهذه ثلاثية الأصول ألحقت بالرباعي .
وفَعَلّل ، نحو : فَرَزْدَق ، ألحق به عثوثل ، عقنقل ، حبربر .
وفَعْلَلِل ، نحو : قَهْلَس ، ألحق به نَخْوَرِش على الصحيح .
وفِعْلَل، نحو : قِرْطَعْب ، ألحق به إِزْمَوْل وإِرْدَبّ وإِنْقَحْلى وإِدْرَوْن .
فهذه ثلاثية الأصول ألحقت بالخماسي .
ومن المزيد الرباعي الأصل :
فَعَوْلَل ، نحو : حَبَوْكَر ، ألحق به حَبَوْنَن .
فُعْفُول ، نحو : عُصْفُور ، ألحق به قُهْوُل .
فَعَلُول ، نحو : قَرَوُس ، ألحق به حَلَكُوك .
فِعْفَول ، نحو : فِرْدَوس ، ألحق به عِذْيَوط .
فعلوة ، نحو : قَمَحْوة ، ألحق به على من جعل ذلك وزنها قَلَنْسوة .
فَعْلَلُوت، نحو : عَنْكَبُوت ، على قول من جعل ذلك وزنه ، ألحق به نَخْرَبُوت .
فِعْلِيل ، نحو : بِرْطِيل ، ألحق به إِجْلِيل ، وألحق به ابن السراج (٢) زحليل .
فُعَلِيّة ، نحو : سُلَحْفِية ، ألحق به بلهنية .
فُعَالِل ، نحو : جُخَادِب ، ألحق به قُوَاسِر لامص .
فِعْلال ، نحو : سِرْدَاح ، ألحق به جِلْبَاب وجِرْيَال وخِلْواخ وعِلْبَاء .
فُعْلال ، نحو : قُرْطاس ، ألحق به قُرْطاط .
فَعَلّى ، نحو : حَبَرْكَى ، ألحق به حَبَنْطَى .
فعْلال ، نحو : جعْبَار ، ألحق به فرْنداد .

١/ جميع الأمثلة من كتاب المزهر في علوم اللغة للسيوطي / ج٢ / ص (٤٠ – ٤١) .
٢/ ابن السراج / الأصول في النحو / ج٣ / ص٢١٦ .
- نخورش : كثير الخرش . – نخربوت : الناقة الخيار الفارهة . – القربوس : السرج .
- الحبركى : القوم الهلكى / القراد الطويل . – حبوكر : داهية عظيمة .
- قرطاط : داهية .

فِعْلال ، نحو : خِذْبار ، ألحق به جِلْباب .
فِعلِّى ، نحو : جِلْحِطَى ، ألحق به جِرْبِيَا.
فَعْلَى ، نحو : جَحْجَبى ، ألحق به خَزْنَلى وخَوْزَلى .
فَعَنْلَل ، نحو : عَبَنْقَس ، ألحق به عَفَنْجَج .
فَعَلَّل ، نحو : عَدَبَّس ، ألحق به زَوَنَّك على خلا ف ما في وزنه .
فِعْلَل، نحو : عِرْيَدّ ، ألحق به عِلْوَدّ .
فهذه ثلاثية الأصول ألحق في المزيد الرباعي .
ومن المزيد الخماسي الأصل : -
فَعْلَلِيل ، نحو : عَلْطَمِيس ، ألحق به عَرْطَبِيل .
فُعَلِّيل ، نحو : خُزَعْبِيل ، ألحق به قُشَعْرِير .
فَعَلَّلى ، نحو : قَبَعْثَرى ، ألحق به شَفَنْتَرى .
فَعْلَلُول ، نحو : عَضْرَفُوط ، ألحق به خَيْسَفُوج وعَنْكَبُوت وحَنْدَقُوق .
فهذه رباعية الأصول ألحقت بالمزيد الخماسي).
وعند عقد المقارنة بين الأوزان التي أوردها سيبويه ومن جاء بعده ، نجد أن هنالك تشابهاً كبيراً بين الأوزان والصيغ التي استعملوها. فالصيغ الرباعية وما ألحق بها أتت على خمسة أبنية ، والصيغ الخماسية والملحق بها جاءت على خمسة أبنية .
إلا أن سيبويه أستثنى من الرباعي ما كان على وزن فُعْلَل، ولم يذكر من الخماسي ما كان على وزن فُعْلِل نحو : هُدْلِع ، إلا أن أبنية المزيد فيهما كثيرة . قال ابن الحاجب : (والمزيد فيه أبنية كثيرة)(١) ، وكان ينبغي أن يكون للرباعي خمسة وأربعون بناء ، اقتصر الصرفيون على خمسة أبنية للرباعي وزاد الأخفش وزن فُعْلَلاً على وزن جخدب . وكان حق أبنية الخماسي أن تكون مائة وأحداً وسبعين ، فاقتصروا على أربعة أبنية مع زيادة فُعْلِل .

==========

١/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص٤٧.
- عرطبيل : الضخم الفاحش الطول .

ب ـ الملحقات من الأفعال

ـ الملحق به من الأفعال :-

قبل أنْ نتناول الملحقات من الأفعال نتعرف على الملحق به من الأفعال. والملحق به هو الفعل المجرد الخالي من الزيادة ، ووزنه في الرباعي المجرد هو (فَعْلَلَ) نحو : دَحْرَجَ. قد تلحق التاء دَحْرَجَ في أولها فتصبح تَدَحْرَجَ على وزن تَفَعْلَلَ. وتزاد هذه التاء في كل فعل ملحق بالرباعي دَحْرَجَ. وقد جاء (تَمَفْعَلَ) كما في تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ.(١).

وقد تلحق الملحق به من الأفعال النون ثالثة في الرباعية الأصل ، نحو : حَرْجَمَ. والنون تقع ثالثة بين حرفين أصليين في الكلمة. ولم تزد هذه النون إلا في ما كان وزنه على (فَعْلَلَ) من الرباعي ، نحو : احْرَنْجَمَ. أو كان آخر ه ألف زائدة كما في احْرَنْبَى ، فيكون الوزن على (افْعَنْلَلَ) و(افْعَنْلَى). أو يكون الملحق به على وزن (افْعَلَلَّ –نحو : اقْشَعَرَّ) ، بتضعيف اللام الأخيرة وإدغامها. أو (افْعَلَّلَ – نحو اخْرَمَّسَ) ، بتضعيف اللام الأولى وإدغامها.

فالأوزان التي وردت سابقاً (افْعَنْلَلَ – افْعَنْلَى – افْعَلَلَّ) ، تجري مجرى افْعَلَّ في جميع ما صرف فيه والنون في احْرَنْجَمَ بمنزلة النون في انْطَلَقَ)(٢).

والملحق به من الأفعال لا يكون إلا رباعياً مجرداً ، فيلحق به الثلاثي ، ولا يكون فعلاً خماسياً لعدم وجود أفعال خماسية الأصول لكي تلحق بها ، عند زيادة حرف أو أكثر على أصول الرباعية ، بل يكون رباعياً مزيداً بأحد حروف الزيادة ، فيلحق به الرباعي بزيادة حرف ، أو الثلاثي بزيادة حرفين.

كما أنَّه لا يوجد فعل سداسي.

الملحق من الأفعال :-

اختصت الأفعال الثلاثية المزيد فيها للإلحاق بالرباعية المجردة والمزيد فيها.

أي أنَّ الملحق من الأفعال ، هي الأفعال الثلاثية التي تحققت فيها شروط الإلحاق، ونورد فيما يأتي هذه الأفعال وأوزانها ونمثل لكل منها (٣) :-

أ/ فَعْلَلَ نحو : جَلْبَبَ وشَمْلَلَ : والمزيدة هي اللام الثانية. ويتداخل هذا الوزن مع وزن الرباعي المجرد (فَعْلَلَ – نحو : دَحْرَجَ وبَسْمَلَ). فاللام الثانية في الوزن الأول مزيدة للإلحاق بالتكرير ، بينما اللام الثانية في الوزن الثاني أصلية ؛ لأنها تقابل حرفاً أصلياً في الكلمة.

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٨٦. ٢/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٣٠٠.
احرنبى : نفش الديك ريشه.
اخرمس من الأوزان التي ذكرها السيوطي في المزهر/ ج٤/ ص.٤٢
٣/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٨٦. – المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص ص(٩٦- ١٠٧).

ب/ فَوْعَلَ نحو : جَوْرَبَ - صَوْمَعَ – قَوْلَبَ ، فالواو فيها مزيدة للإلحاق.
ج/ فَيْعَلَ نحو : بَيْطَرَ – سَيْطَرَ – هَيْمَنَ ، فالياء فيها هي المزيدة للإلحاق.
د/ فَوْعَلَ نحو : هَوْرَلَ – جَوْهَرَ ، والزائد للإلحاق هو الواو.
ه/ فَعْلَى نحو : سَلْقَى – جَعْبَى –قَلْسَى ، والألف فيها كلها للإلحاق.
و/ فَعْنَلَ نحو : قَلْنَسَ ، فالنون مزيدة فيها للإلحاق ، وهذا الوزن قليل في الكلام كما ذكر ذلك سيبويه(١).

وهذه الأوزان أُلْحِقَتْ مجرى دَحْرَجَ ، والدليل على ذلك أنَّ المصدر كالمصدر من بنات الأربعة ، نحو : جَلْبَبَ : جَلْبَبَة وجِلْبَاباً ، شَمْلَلَ : شَمْلَلَة وشِمْلالاً.

وقد تلحقها التاء في أوائلها ، كما لحقت في تَدَحْرَجَ ، كما في قولك : قَلْسَيْتَه فتَقَلْسَى.

وقد جاء تَمَفْعَلَ وهو قليل قالوا تَمَسْكَنَ وتَمَدْرَعَ (بزيادة التاء). وهذا قول سيبويه.

وهذه الأفعال من مَسْكَنَ – مَدْرَعَ ، بزيادة الميم للإلحاق بوزن (مَفْعَلَ).

إلا أنَّ الرضي يرى أنَّ الميم زيادتها لغير الإلحاق ، يقول الرضي(٢) : (هي من قبيل التوهم والغلط ، وظنوا أنَّ ميم منديل ومسكين فاء الكلمة. كقاف قنديل ، ودال دِرْهم.) . لهذا جعل الرضي هذا الوزن في غير أبنية الإلحاق. وقد خرج الرضي بذلك عن الأصل الذي وضعه في تعريفه للإلحاق حيث ذكر في تعريفه للإلحاق : أنَّ الإلحاق هو زيادة حرف أو حرفين ليصير بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف والحركات والسكنات. وهذا ينطبق تماماً على هذه الأمثلة ولا مسوغ لاستثنائها.

ز/ فَيْعَلَ نحو : شَرْيَفَ(٣) ، ولم يورد سيبويه هذا الوزن ، ولا المبرد.

وقد جاء في اللسان بالنون (شَرْنَفَ) ، وجاء في الصحاح بالياء. (شَرْيَفَ ، شَرْنَفَ). كلاهما بمعنى قطع شَرْياف الزرع ، أي ورقه إذا طال وكثر وخشي فساده، بزيادة الياء بعد العين.

ح/ فَعْأَلَ نحو : بَرْأَلَ الديك ، بزيادة الهمزة بعد العين ، بمعنى (نفش برائله ، وهو ما استدار حول عنقه من الريش).

ط/ فَنْعَل نحو : سَنْبَل الزرع ، دَنْقَعَ الرجل ، (أي افتقر ، ومنه فقر مدقع ، أي ملصق بالدقعاء بالأرض والتراب)، بزيادة النون ثانية.

ي/ فَعْلَنَ نحو : فَرْصَنَ الشئ (أي قطعه ، من الفرص وهو القطع). وقَحْزَنَ الرجل : ضربه فصرعه (من القحز وهو الإهلاك) ، والمزيدة للإلحاق هي النون.

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٨٦.
٢/ الرضي الاستراباذي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج١/ ص.٦٨
٣/ الرضي/ شرح الشافية/ ج١/ ص٦٨- الجوهري/ الصحاح/ ط٢/ مج٤/ ص١٣٨١(شرف)- ابن منظور/ اللسان (شرنف).

ك/ فَمْعَلَ نحو : حَمْظَلَ الرجل : جني الحَمْظَل ، وهو الحَنْظَل) ، بزيادة الميم ثانية.

ل/ فَعْمَلَ نحو : قَصْمَلَ : من القصل وهو القطع ، وجَلْمَطَ شعره إذا حلقه ، من الجلط ، بزيادة الميم ثالثة للإلحاق.

م/ فَعْلَمَ نحو : فَرْصَمَ الشئ ، أي قطعه من الفرص وهو القطع. والزيادة هنا الميم الأخيرة.

ن/ هَفْعَلَ نحو هَبْلَعَ – هَلْقَمَ ، أي ابتلعه ولقمه من البلع واللقم على التوالي. بزيادة الهاء في أول الفعل ، إلا أنَّ ابن جني(١) يرى أن الهاء في أول ، هَبْلَعَ – هَلْقَمَ– هَجْرَعَ ، هاء أصلية. والرأي الأرجح أن أصول هذه الأفعال هي (بَلَعَ – ولَقَمَ – جَرَعَ) فالهاء ليست أصل في الكلمة.

س/ تَفْعَلَ نحو : تَرْمَسَ (إذا غيبه في الرمس : القبر) ، وتَرْفَلَ (جرَّ ذيله تبختراً)، والإلحاق هنا من زيادة التاء أولاً.(٢).

وهذه الأوزان التسعة الأخيرة مختلف فيها ، باستثناء (فَعْيَلَ). فإنَّ بقية الأوزان يمكن عدَّها رباعية أصلية كدَحْرَجَ وجَلْجَلَ.(٣).

الفعل الملحق بالرباعي له حكم الملحق به من حيث التصريف والاشتقاق . وهو يطابقه في حركات مضارعه وماضيه وأمره ، واسم الفاعل منه واسم المفعول والمصدر كما ذكرنا ذلك سابقاً.

ويقبل الملحق بالرباعي الزيادات كالرباعي فنقول ، تَدَحْرَجَ وتَجَوْرَبَ. أو إنْ كانت الزيادة بحرفين في الرباعي نحو : احْرَنْجَمَ – اقْعَنْسَسَ – اسْلَنْقَى.

وليس في الملحق بالرباعي وزن (فِعْيَل) بل هذا الوزن للأسماء(٤).

والملحق من بنات الثلاثة بالرباعي المزيد من الأفعال يكون على ضربين :-

أ/ أحدهما : أنْ تضاعف اللام فيكون الوزن على افْعَنْلَلَ ، إحدى اللامين هي الزائدة للإلحاق نحو : اسْحَنْكَكَ – اقْعَنْسَسَ.

ب/ والوجه الآخر أنْ تزاد ألف بعد اللام فيكون افْعَنْلَى. وذلك نحو اسْلَنْقَى – احْرَنْبَى ، ولا يلحق إلا احْرَنْجَمَ.

١/ ابن جني/ المنصف/ ج١/ ص٢٦.(الأوزان السابقة مأخوذة من شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي وصحاح الجوهري ولسان العرب لابن منظور.

٢/ السيوطي/ المزهر/ ج٢/ ص٤٠.

٣/ ابن عصفور/ الممتع في التصريف/ ج١/ ص ص(١٧١- ١٧٢).

٤/ المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص١٠٧.

وهذان الموضعان هما من زيادة اللام الثانية ، أو الياء مع زيادة النون بين حرفين أصليين وهي ثالثة. يقول سيبويه : (وقد تلحق النون ثالثة من هذا ما كانت زيادته من موضع اللام ، وما كانت زيادته آخرة ، ويسكن أول حرف ، فتلزمه ألف الوصل في الابتداء ، ويكون افْعَنْلَلْتُ وافْعَنْلَيْتُ. فافْعَنْلَلَ نحو : اقْعَنْسَسَ واعْفَنْجَجَ. افْعَنْلَيْتُ نحو : اسْلَنْقَيْتُ واحْوَنْبَى ، وكما لحقتا لبنات الأربعة ، وليس فيها إلا زيادة واحدة ، كذلك زيد فيها ما يزاد في بنات الأربعة نحو احْوَنْجَمَ واخْرَنْطَمَ)(١).

وتلحق الزيادة بنات الأربعة آخراً ، ويسكن أولها فتلحقها ألف الوصل أولاً ، فيكون بناء الفعل افْعَلَلَّ فيدركه الإدغام ، وذلك نحو : اقْشَعَرَّ . ويلحق به نحو اضْحَلَّ ، بتضعيف اللام الأخيرة في الوزن ومصدره كمصدره ، لأن الوزن واحد فنقول اقْشَعَرَّ : اقْشِعْرَار ، ومثله اضْمَحَلَّ : اضْمِحْلال.

الأمثلة السابقة هي ما جاء عند سيبويه من الملحقات من الأفعال .

والمبرد(٢) يقول في إلحاق بنات الثلاثة من الأفعال والأسماء ببنات الأربعة :

(فمثال بنات الأربعة التي لا زيادة فيها (فَعْلَل) ، وذلك نحو : دحرج وهملج و سرهف .

وتلحق به الثلاثة بالواو ثانية ، فيكون على فَوْعَل ، وذلك نحو : حَوْقَل ، كما تلحق اسماً نحو : كوثر وجورب .

وتلحق الواو ثالثة فيكون على فَعْوَل ، نحو : جهور كلامه جهورة ، كما يلحقه اسماً ، وذلك قولك جدول ، والمصدر كالمصدر .

فتلحق الياء ثانية فيكون الفعل على فَيْعَل وذلك نحو : بيطر ، كما يلحقه اسماً ، إذا قلت : رجل جيدر وصيرف ، والمصدر كالمصدر تقول : بيطر : بيطرة .

وتلحق الياء رابعة نحو : سَلْقَى وجَعْبَى على فَعْلَى ، والمصدر كالمصدر ، ونظيره من الأسماء أرطى وعلقى . ويدلك على أن الألف ليست للتأنيث أنك تقول في الواحدة : أرطاة وعلقاة . وكل ما كان ملحقاً بشئ من الفعل فمصدره كمصدره ، وليس في الأفعال شئ على فِعْيَل ، ولكن فِعْيَل في الأسماء ملحق بهِجْرَع ، ومن ذلك : هِرْيَع وحِثْيَل .

فالفعل من بنات الأربعة بغير زيادة لا يكون إلا على فَعْلَلَ . والأسماء تكون على فَعْلَلٍ نحو : جعفر ، وفُعْلُل نحو : الدُّرْثُم ، والجُحْجُبى ، ويكون على فِعْلِلٍ نحو : زِهْلِقٍ وخِمْخِمٍ . ويكون على فِعْلَلٍ نحو : هِجْرَعٍ ودِرْهَم ، لتمكن الأسماء وتقدمها الأفعال .

ويكون في الأسماء على فِعَلٍ نحو قِمَطْر وسِبَطْر) .

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٨٧.

٢/ المبرد / المقتضب / ج٢ / ص١٠٧ .

- اخرنطم : غضب. - اضمحلَ : نقص وقارب النفاذ. - سرهف : أحسن تغذية الصبي وتربيته
- الترتم : بقية الثريد . - الجلجل : الجرس الصغير . - خمخم : نبت له شوك .

فالفعل الثلاثي الملحق بالرباعي يوافق بنات الأربعة في متحركاته وسواكنه ، فالملحق مصدره يوافق مصدر الرباعي بغير زيادة ، يجئ على (فَعْلَلَة وفِعْلال) . فالملحق حوقل حوقلة وحيقالاً كما جاء في قول الراجز :

وبعض حيقال الرجال الموت (١)

بيطر : بيطرة : بيطاراً ، شملل : شملة : شملالاً ، سلقيته : سلقاة : سلفاءً ، كما نقول : دحرج : دحرجة : دحراجاً ، سرهف : سرهفة : سرهافاً .

كما يذكر ابن جني(٢) أن تاء الفعللة تلحق الملحق بالرباعي من المصادر نحو : الحوقلة والبيطرة والجهورة والسلقاة ، كأنها عوض عن ألف حيقال ، بيطار ، سلقاء .

وعند ابن السراج (٣) ما ألحق بالرباعي من الأفعال ما جاء على وزن فَعْلَلتُ : أُفَعْلِل : فَعْلَلَةً نحو : جلببتُ الرجل أجلببه : جلببةً ، إذا ألبسته الجلباب ، والفاعل مُجَلْبِب ، فأجروه مجرى دحرجتُ ، وعلى فَوْعَل : فَوْعِل : فَوْعَلةً ، حوقل : يحوقل : حوقلةً ، فَيْعَل : فَيْعِل : فَيْعَلَةً نحو : بيطر : يبيطر : بيطرةً ، فَعَّل : بَوْطَر ، فَعْوَل : يفعول : فعولةً ، هَرْوَل : هَرْوِل : هَرْوَلَةً ، فعليت : أفعلي : فعلاة ، سلقيته : اسلقيه : سلقاة ، وكان الأصل سلقية مثل دحرجة قلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها ، ومعنى سلقاه : رمى به على قفاه ، افعنلى : إذا أرادوا فعل الرجل بنفسه قالوا : اسلنقى : يسلنقي : اسلنقاء ، فعنلته يقول بعضهم : قلسنته ، وبعضهم يقول : قلنسته : اقلنسه : قلنسةً .

فهذه الأفعال الملحقة بالرباعي دحرج : يدحرج : دحرجة على فعلل : يفعلل : فعللة ، مكرر اللام في الوزن .

تفعلى وقالوا : قلسته فتقلسى يتقلسى تقلسياً نظيراً لدحرجته : فتدحرج : تدحرجاً ، بزيادة التاء في أول الرباعي ، وكان الأصل تقلسُواً ، ولكن الواو إذا كانت طرفاً في الاسم وقبلها ضمة قلبت ياءاً ، فيعلته : شيطنته فتشيطن تشيطناً ، تفعول : سهوكته : فتسهوك : تسهوكاً، والمتسهوك : المدبر الهالك ، افعنلل ، قالوا : تفنجج : يتفنجج :اتفنجاجاً ، ملحقاً باحرنجم ، وهي تجري مجرى استفعل في جميع ما تصرفت فيه ، فهذا جميع ما بنت العرب من الأفعال من بنات الثلاثة .

==========

١/ هذا الرجز ينسب لرؤبة العجاج بقوله :

يا قوم قد حوقلت أو دنوت

وبعض حيقال الرجال الموت

- حوقل الرجل : كبر وضعف . / أنظر الأصول / ابن السراج / ج٣ / ص١١٤ .

٢/ ابن جني/ الخصائص/ ج٢/ ص.٣٠٥

٣/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٢٢٩ – ٢٣٠.

تَمَفْعَل ، وقد جاء حرفان شاذان لا يقاس عليهما ، قالوا : تمدرع من المدرعة ، ويتمدرع تمدرعاً ، وأكثرهم : تدرع : يتدرع : تدرعاً ، وهو القياس ، وهو أكثرهما وأجودهما ، وقالوا : تمسكن : يتمسكن : تمسكناً ، للمسكين ، وأكثرهم يقول : تسكّن : يتسكّن : تسكّناً ، وهو أجودهما ، وهو القياس ، وقال : تمندل بالمنديل ، يتمندل : تمندلاً ؛ إذا مسح يده بالمنديل ، وأكثرهم يقول : تندل : يتندل : تندلاً ، وهو أجودهما ، في ذلك اثنا عشر بناء .

أما الملحقات من الأفعال عند الرضي (١) فهي ما ألحق بدحرج نحو : شملل – حوقل – بيطر – جهور – قلنس – قلسى ، وملحق بتدحرج ، نحو : تجلبب – تجورب – تشيطن – ترهوك – تمسكن – تغافل – تكلم . وقد تقدم أن تغافل ليس بملحق لأن الألف لا تأتي للإلحاق في حشو الكلمة ، وأما تكلّم بتضعيف العين ، فقد ذكرنا أن الإدغام يفوت الغرض من الإلحاق وهو تكثير بنية الكلمة .

وفي تمدرع وتمندل وتمسكن نظرٌ أيضاً ، وإن وافقت تدحرج في جميع التصاريف ؛ لأن زيادة الميم فيها ليست لقصد الإلحاق ، بل من قبيل التوهم والغلط . عدّ النحاة أن ميم منديل ومسكين ومدرع كقاف قنديل ودال درهم – أي أن الميم حرف أصلي في الكلمة – والقياس تدرع وتندل وتسكّن ، أما تمدرع وتمندل وتمسكن وإن كانت في الحقيقة ، لكن في توهمهم على تفعلل ، أي إن وزنها تمفعل ملحقة بتفعلل . ومن الملحقات بفعلل : شريف - برأل – دنقع ، وهي على أوزان : فعيل – فعأل – فنعل على الترتيب ، وكذا أوزان : فعلن : فرصن – فمعل : حمظل – فعمل : قصمل – فعلم : فرصم ، لكنها لم تعدّ لغرابتها ، وكونها من الشواذ ؛ وكذا جاء تهفعل : تهلقم – افعنمل : اهرنمع ، ونحو ذلك من النوادر .

وفي وزن افعنمل في أن النون زائدة بلا خلاف ، وأما الميم فمنهم ما قال : إنها زائدة ، ومنهم من قال : هي أصلية فوزنها افعنلل .ومن الملحق باحرنجم : اقعنسس واحرنبى . من النحاة من قال : ليس الهمزة والنون فيهما للإلحاق ، بل إحدى سيني اقعنسس واحرنبى للإلحاق فقط ، وذلك لأن الهمزة والنون فيهما في مقابلة الهمزة والنون الزائدتين في الملحق به – احرنجم – أيضاً .

والملحق من الأفعال عند السيوطي (٢) منه ما كان ملحقاً بالرباعي ، ويكون حرف الإلحاق قبل الفاء على وزن يفعل نحو : يرنأ ، أو تفعل نحو : ترمس بمعنى رمس ، ترفل بمعنى رفل ، وعلى نفعل نحو : نرجس الدواء ، هفعل نحو : هلقم ، سفعل نحو : سنبس بمعنى نبس ، مفعل نحو : مرحب ، ومنه ما كان مزيداً قبل العين ، على فيعل نحو : بيطر ، فوعل نحو : حوقل ، فاعل نحو : تابل ، فنعل نحو : فرنص بمعنى فرص ، فهعل نحو : دهبل ، ومنه ما كان مزيداً قبل اللام على فعمل نحو : طرمح ، قلنس على فعنل ، وهو قليل ، وفعهل نحو : غلهص ، فعيل نحو : طشيأ .

==========

١/ الرضي / شرح شافية ابن الحاجب / ج١ / ص٦٧- ٦٩.
٢/ السيوطي / المزهر في علوم اللغة / ج٢/ ص٤٠- ٤١.

وبعد اللام على فعلى : قلسى وهو قليل ، وعلى فعلم غلصم ، فعلن ، نحو : قطرن البعير ، فعلس ، نحو : خلبس ؛ أي خلب ، فعلل نحو : جلبب .

والملحق بالمزيد الرباعي ملحق باحرنجم ، وجاء على افعنلى ، نحو : اسلنقى ، وافعنلل ، نحو : اقعنسس ، وافعنلأ ، نحو : احبنطأ ، وافونعل ، نحو : احونصل .

وملحق بتدحرج ، وجاء على تفعلى ، نحو : تقلسى ، وتفعلت ، نحو : تعفرت ، وتفعنل ، نحو : تقلنس ، وتفعلل ، نحو : تجلبب ، وتفيعل ، نحو : تشيطن ، وتفوعل ، نحو : تجورب ، وتفعول ، نحو : ترهوك ، وتمفعل ، نحو : تمسكن ، وتفعّلى ، نحو : تأدّ ب وتكّو ، وتفاعل ، نحو : تضارب وتباعد .

وملحق بافعلّ وهو نادر ، نحو : ابيضَ ضّ ، ألحق باقشعرّ.

مصادر الأفعال التي جاءت من تفعلل متساوية في الحركة والسكون مع مصدر تدحرج ، كما استوت أفعالها مع تدحرج .

وما كان بزيادتين ، زيادة للإلحاق أخرى لغير الإلحاق ، كزيادة الهمزة أولاً كما في : اشهَابَّ ، ملحق باحمَارَّ ، ومصدره كمصدره ، فيقال : احميرار ، كما يقال اشهيباب بفك الإدغام ، وقد مضى ذكر ذلك في استواء الحركة والسكون .

أو زيادة الهمزة مع النون كما في احرنجم ومصدره احرنجام ، يوافقه في وزن هذا المصدر على افعنلال كل فعل مزيد بالهمزة والنون كما في اقعنسس : اقعنساس .

لكنه لا يمكن أن يأتي الفعل من احرنجم على وزن تفعنلل . لكن وجدنا ذلك عند ابن السراج(١)، حيث ألحق تفنجج باحرنجم وجعل وزنها افعنلل ، والتاء تفيد المطاوعة ، وكذا النون دخلت على حرجم لتفيد المطاوعة ، فيمكننا أن نقول : تحرجم على نحو : تدحرج ، وتقعسس على نحو : تجلبب ؛ لأنه لا يمكن أن نجمع بين أداتين للمطاوعة في كلمة واحدة ، وهي التاء والنون . كما لا يمكن أن تكون نون احرنجم حشواً في دحرج ، إذ أنها لو أتت حشواً لوجب إدغامها في الحرف الذي يليها – النون تليها الراء – لأن النون حين ذاك تكون ساكنة .

==========

١/ ابن السراج / الأصول في النحو / ج٣ / ص٢٣٠.

- ترهوك : اضطرب في مشيه .

الأفعال الملحقة جميعها ثلاثية الأصل ، سواءً كانت ملحقة بالرباعي المجرد أو بالرباعي المجرد المزيد بالتاء في أوله للإلحاق ، أو بالثلاثي المزيد بحرفين للإلحاق باحرنجم .
وهي على ثلاث مجموعات : -
أ/ الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف ، الشاذة إلحاقياً لإلحاقها بالرباعي المجرد على وزن فَعْلَلَ .
ب/ الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين ، الشاذة إلحاقياً لإلحاقها بوزن تَفَعْلَلَ .
ج/ الأفعال الثلاثية المزيدة بثلاثة حروف ، الشاذة إلحاقياً لإلحاقها بوزن افْعَلَلَ .

١/ المجموعة (أ) : -
أفعال ثلاثية مزيدة بحرف ، شاذة الزيادة بحروف الإلحاق لها بالرباعي المجرد :

حروف الإلحاق	الماضي	المضارع	الأصل الثلاثي	وزن الماضي الشاذ
الباء رابعة	جَلْبَبَ	يُجَلْبِبُ	جَلَبَ	فَعْلَلَ
	رعبب	يرعبب	رعب	
الدال رابعة	رعدد	يرعدد	رعد	
الراء رابعة	ثعرر	يثعرر	ثعر	
اللام رابعة	شملل	يشملل	شمل	
الميم أولى	مَنْطَق	يُمَنْطِق	نَطَقَ	مَفْعَلَ
النون ثانية	بَنْدَق	يُبَنْدِق	بَدَقَ	فَنْعَلَ
	ثنطب	يثنطب	ثطب	
	جندر	يجندر	جدر	
	حنبس	يحنبس	حبس	
	حنبل	يحنبل	حبل	
	حنجر	يحنجر	حجر	
	حندق	يحندق	حدق	
	حنظل	يحنظل	حظل	
	حنكل	يحنكل	حكل	
	خندق	يخندق	خدق	
	خنزر	يخنزر	خزر	
	خنفس	يخنفس	خفس	

حروف الإلحاق	الماضي	المضارع	الأصل الثلاثي	وزن الماضي الشاذ
النون ثانية	دنقس	يدنقس	دقس	فَنْعَلَ
	دنقع	يدنقع	دقع	
	زنجر	يزنجر	زجر	
	زنهر	يزنهر	زهر	
	سنبل	يسنبل	سبل	
	سندر	يسندر	سدر	
	سنفر	يسنفر	سفر	
	شنتر	يشنتر	شتر	
	صنبر	يصنبر	صبر	
	طنبل	يطنبل	طبل	
	طنثر	يطنثر	طثر	
	عنتر	يعنتر	عتر	
	عنجد	يعنجد	عجد	
	عندل	يعندل	عدل	
	عنكش	يعنكش	عكش	
	فنجل	يفنجل	فجل	
	قنبع	يقنبع	قبع	
	قنبل	يقنبل	قبل	
	قندس	يقندس	قدس	
	قندل	يقندل	قدل	
	قنطر	يقنطر	قطر	
	كنفس	يكنفس	كفس	
	كنهف	يكنهف	كهف	
	هنبص	يهنبص	هبص	
	هنبع	يهنبع	هبع	
	هنبل	يهنبل	هبل	
	هندر	يهندر	هدر	
	هندس	يهندس	هدس	
	هندم	يهندم	هدم	

حروف الإلحاق	الماضي	المضارع	الأصل الثلاثي	وزن الماضي الشاذ
النون ثالثة	بَخْنَقَ	يُخْنِق	بَخَقَ	فَعْلَلَ
	برنق	يبرنق	برق	
	بهنس	يبهنس	بهس	
	زعنف	يزعنف	زعف	
	غرنق	يغرنق	غرق	
	قرنس	يقرنس	قرس	
	قعنب	يقعنب	قعب	
	كعنب	يكعنب	كعب	
	هرنف	يهرنف	هرف	
الألف رابعة	سَلْقَى	يُسَلْقَى	سَلَقَ	فَعْلَى
	علبى	يعلبى	علب	
	عنظى	يعنظى	عنظ	
الواو ثانية	بَوْتَقَ	يُوْتِق	بَتَقَ	فَوْعَلَ
	بودق	يبودق	بدق	
	جورب	يجورب	جرب	
	حورف	يحورف	حرف	
	حوتك	يحوتك	حتك	
	حوجب	يحوجب	حجب	
	حوصل	يحوصل	حصل	
	حوفز	يحوفز	حفز	
	حوقل	يحوقل	حقل	
	حولق	يحولق	حلق	
	دوقل	يدوقل	دقل	
	رودن	يرودن	ردن	
	روذف	يروذف	رذف	
	روذم	يروذم	رذم	
	روذن	يروذن	رذن	
	زوبر	يزوبر	زبر	

حروف الإلحاق	الماضي	المضارع	الأصل الثلاثي	وزن الماضي الشاذ
الواو ثانية	زورق	يزورق	زرق	فَوْعَل
	زوزك	يزوزك	ززك	
	زوزى	يزوزي	ززى	
	سودل	يسودل	سدل	
	صومع	يصومع	صمع	
	عومر	يعومر	عمر	
	كودن	يكودن	كدن	
	نودأ	ينودئ	ندأ	
	نودل	ينودل	ندل	
	نورج	ينورج	نرج	
	نورز	ينورز	نرز	
	هوبج	يهوبج	هبج	
	هوبر	يهوبر	هبر	
الواو ثالثة	بَرْوَزَ	يُبَرْوِز	بَرَزَ	فَعْوَلَ
	بلور	يبلور	بلر	
	جلوز	يجلوز	جلز	
	جهور	يجهور	جهر	
	دروش	يدروش	درش	
	دهور	يدهور	دهر	
	رخود	يرخود	رخد	
	زحول	يزحول	زحل	
	شعوذ	يشعوذ	شعذ	
	علون	يعلون	علن	
	عنون	يعنون	عنن	
	قسور	يقسور	قسر	
	قعول	يقعول	قعل	
	لعوق	يلعوق	لعق	
	لهوج	يلهوج	لهج	
	لهوق	يلهوق	لهق	
	هرول	يهرول	هرل	
	هروز	يهروز	هرز	

حروف الإلحاق	الماضي	المضارع	الأصل الثلاثي	وزن الماضي الشاذ
الياء ثانية	بَيْدَرَ	يُدَيْدِر	بَدَرَ	فَيْعَلَ
	بيطر	يبيطر	بطر	
	بيقر	يبيقر	بقر	
	حيجم	يحيجم	حجم	
	سيطر	يسيطر	سطر	
	شيطن	يشيطن	شطن	
	صيدل	يصيدل	صدل	
	عيدن	يعيدن	عدن	
	غيدق	يغيدق	غدق	
	نيرب	ينيرب	نرب	
	نيرج	ينيرج	نرج	
	نيسب	ينيسب	نسب	
	هيمن	يهيمن	همن	
	هينم	يهينم	هنم	
الياء ثالثة	رَهْيَأَ	يُرَهْيِئ	رَهَأَ	فَيْعَلَ
	فنيخ	يفنيخ	فنخ	

من الأمثلة السابقة الأفعال الأكثر وروداً المزيدة بالنون ثانية وثالثة ، يلي ذلك المزيدة بالواو ثانية وثالثة .

٢/ المجموعة (ب) :-
الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين الشاذة الزيادة إلحاقياً ، لأنها ملحقة بوزن : تَفَعْلَلَ .

حروف الإلحاق	الماضي	المضارع	الأصل الثلاثي	وزن الماضي الشاذ
الدال خامسة	تَبَغْدَدَ	يَتَبَغْدَدُ	بَغَدَ	تَفَعْلَلَ
الذال خامسة	تخنذذ	يتخنذذ	خنذ	
اللام خامسة	تثألل	يتثألل	ثأل	
الميم ثانية	تَمَجْلَسَ	يَتَمَجْلَسُ	جَلَسَ	تَمَفْعَل
	تمدرس	يتمدرس	درس	
	تمدرع	يتمدرع	درع	
	تمدهن	يتمدهن	دهن	
	تمسكن	يتمسكن	سكن	
	تمقعد	يتمقعد	قعد	
	تمنطق	يتمنطق	نطق	
	تَمَرْأى	يَتَمَرْأى	رَأى	تَمَفْعَى
	تمولى	يتمولى	ولي	
النون ثالثة	تَحَنْبَلَ	يَتَحَنْبَل	حَبَلَ	تَفَنْعَلَ
	تحندس	يتحندس	حدس	
	تزنتر	يتزنتر	زتر	
	تزندق	يتزندق	زدق	
	تصندل	يتصندل	صدل	
	تعنكش	يتعنكش	عكش	
	تقنسر	يتقنسر	قسر	
	تقنفذ	يتقنفذ	قفذ	
	تهنبس	يتهنبس	هبس	
النون الرابعة	تَبَخْنَقَ	يَتَبَخْنَق	بَخَقَ	تَفَعْنَلَ
	تبرنس	يتبرنس	برس	
	تبهنس	يتبهنس	بهس	
الواو ثالثة	تَجَوْرَبَ	يَتَجَوْرَب	جَرَبَ	تَفَوْعَلَ
	تزورق	يتزورق	زرق	
	تقوصر	يتقوصر	قصر	
	تكوثر	يتكوثر	كثر	
	تكوسج	يتكوسج	كسج	

حروف الإلحاق	الماضي	المضارع	الأصل الثلاثي	وزن الماضي الشاذ
الواو رابعة	تَبَلْوَرَ	يَتَبَلْوَر	بَلَرَ	تَفَعْوَلَ
	تدروش	يتدروش	درش	
	تدهور	يتدهور	دهر	
	ترهوك	يترهوك	رهك	
	تزحول	يتزحول	زحل	
	تسرول	يتسرول	سرل	
	تلهوق	يتلهوق	لهق	
الياء ثالثة	تَبَيْطَرَ	يَتَبَيْطَر	بَطَرَ	تَفَيْعَلَ
	تشيطن	يتشيطن	شطن	
	تشيظم	يتشيظم	شظم	
	تفيلق	يتفيلق	فلق	
	تفيلم	يتفيلم	فلم	
	تفيهق	يتفيهق	فهق	
	تهيعر	يتهيعر	هعر	
الياء رابعة	تَحَمْيَرَ	يَتَحَمْيَر	حمر	تَفَعْيَلَ
	تلهيع	يتلهيع	لهع	
الألف خامسة	تَجَعْبَى	يَتَجَعْبَى	جَعَبَ	تَفَعْلَى
	تسلقى	يتسلقى	سلق	

٣/ المجموعة (ج) :-
الأفعال الثلاثية المزيدة صوغاً بثلاثة حروف ، والشاذة إلحاقياً ؛لإلحاقها تصريفياً بوزن : افْعَنْلَلَ .

حروف الإلحاق	الماضي	المضارع	الأصل الثلاثي	وزن الماضي الشاذ
الدال سادسة	اقْعَنْدَد	يَقْعَنْدِدَ	قَعَدَ	افْعَنْلَلَ
السين سادسة	اقعنسس	يقعنسس	قعس	
الألف سادسة	اْحوَنْبَى	يَ ْحوَنْبَى	حَرَبَ	افْعَنْلَى
	اعلنبى	يعلنبى	علب	
	اقعنبى	يقعنبى	قعب	

من الأمثلة السابقة للأفعال الثلاثية الملحقة نستخلص أن الفعل الثلاثي المزيد بحرف للإلحاق بوزن فعلل الرباعي المجرد ، مكرر اللام كما في جلبب وشملل ورعبب وثعرر ورعدد.
والثلاثي الملحق بحرف وزيادة التاء في أول الفعل بوزن تفعلل تكرر لامه أيضاً ، كما في تبغدد وتثألل تخنذذ . وما كان من الثلاثي ملحقاً بثلاثة حروف على وزن افعنلل ، فهو مكرر اللام كما في اقعندد واقعنسس واسحنكك ، وهذا ما عده الصرفيون من الإلحاق القياسي .

الفصل الرابع : -

الإلحاق بين القياس والسماع

المبحث الأول :- الإلحاق القياسي في الأسماء والأفعال

أ- الإلحاق القياسي في الأسماء.

ب- الإلحاق القياسي في الأفعال.

المبحث الثاني :- الإلحاق السماعي في الأسماء والأفعال

أ- الإلحاق السماعي في الأسماء.

ب- الإلحاق السماعي في الأفعال.

المبحث الثالث :- الرأي في الإلحاق

أ- الرأي في الإلحاق القياسي والسماعي.

ب- القول بزيادة بلا معنى غير ممكن.

ج- غموض صيغ الإلحاق وغرابة الأمثلة.

الإلحاق بين القياس والسماع

إذا نظرنا إلى الإلحاق من حيث اطراده والقياس عليه ، فإن الغالب هو عدم الاطراد ، إذ أنَّه سماعي ، لكن ابن جني تابع المازني ، وجعل الإلحاق قسمين :- مطرد وغير مطرد. والمطرد هو القياسي وغير المطرد هو السماعي.

أولاً : الإلحاق القياسي :-

أ/ في الأسماء :-

يعد تكرير اللام في الكلمة الثلاثية الملحقة هو القياس في إلحاقها بالصيغ الرباعية ، وذلك عند بعض علماء الصرف الأقدمين ، كأبي عثمان المازني ، وأبي علي الفارسي وابن جني. وسبب ذلك يعود إلى أنَّ جميع أحرف الرباعي المجرد أصول ، فإذا أرادوا إلحاق الثلاثي به كرروا أحد أصوله ، وهو لام الكلمة غالباً ، فصار تكرير الأصل شبيهاً بأصل الرباعي المجرد الذي يقع في آخره.

ففي نحو : (رِمْدِد). كرروا الدال فيها ، وهي لامها لإلحاقها بوزن (زِوْجِ). فصارت الدال الثانية من (رِمْدِد) شبيهة بالجيم من (زِوْ ج).إلا أنَّ دال رِمْدِد الثانية زائدة للإلحاق ، وجيم زِوْ ج حرف أصلي في الكلمة الرباعية.

و(رِمْدِد) على وزن (فِعْلِل).كما أنَّ (زِوْج) بوزن (فِعْلِل) ، فأتفق الوزنان في الملحق والملحق به مما دلَّ على أنَّ رِمْدِد هي مزيدة ملحقة بزِوْ ج رباعي مجرد. وهذا هو القياس عندهم في أي كلمة – دون استثناء – إذا كرر الأصل الثلاثي فيها لتلحق بالكلمة الرباعية وتكون موازنة ومساوية لها في التصريف.

ب/ في الأفعال :-

يكون الإلحاق قياسياً عند المازني ومن تابعه من الأفعال أيضاً بتكرير اللام ، وهي أصل. ففي نحو : صَعْوَرَ على وزن (فَعْلَلَ)الملحق بدَحْوَجَ ، اتفق الوزنان فيهما ، فالراء المكررة في (صَعْوَرَ) تقابل الحرف الأصلي الجيم في (دَحْوَجَ). وعدوا هذا الاتفاق دلالة على قياسية هذا النوع في الأفعال، والقياس هنا يخص كل فعل ثلاثي ، كررت اللام فيه ليلحق بالرباعي المجرد – دون استثناء عندهم – كما أنهم عدوا جميع حروف الهجاء صالحة لزيادة الإلحاق القياسي. ما عدا الواو والياء. أما الألف فلا تكرر لأنها لا تأتي إلا في الآخر ساكنة.

وشرح ابن جني سبب هذا القياس المقصود بقوله : (إنك لو احتجت أنْ تشتق من ضرب اسماً أو فعلاً أو غير ذلك لجاز ، وكنت تقول : ضَرْبَبَ زيدٌ عمراً وأنت تريد ضَرَبَ)(١).

١/ ابن جني/ المنصف/ ج١/ ص (٤٢- ٤٣- ١٨٢).

وهذا النوع - وفاقاً لرأي المازني وابن جني – يجوز التوسع فيه والقياس عليه ، فيجوز الاشتقاق في الأفعال والأسماء والصفات ، على نحو مقيد وغير مقيد كما تفيد عبارة ابن جني السابقة ؛ لأن مقياس الاطراد في مثال (ضَرْبَبَ) غير واضح ، فكيف يقول : (ضَرْبَبَ) ونحن لا نحتاج لهذا الفعل. لأنه إذا قلنا : ضَرَبَ زيدٌ عمراً ، كان أوضح وأسهل من أنْ نقول : ضَرْبَبَ..... . ولربما يقصد بذلك إلى كثرة تردد مثل هذه الأمثلة. ودوران استعمالها.

وأدخل أبو علي الفارسي على هذا النوع القياسي ، ما زيدت فيه النون والألف للإلحاق. ومثل لذلك ب(ضَرَنْبَى). الذي اشتقه من الفعل (ضَرَبَ) ، فهو يقول : (لو اضطر شاعر الآن ، لجاز أنْ يبني من (ضَرَبَ) اسماً وفعلاً ، وصفة ، وما شاء من ذلك. فيقول : ضَرْبَبَ زيدٌ عمراً – مَرَ رْتُ برجلٍ ضَرْبَبٍ ، وضَرْبَبٌ أفضل من خَرْجَجٌ لأنه إلحاق مطرد، وكذلك كل مطرد من الإلحاق ، نحو : هذا رجلٌ ضَرَنْبَى ؛ لأنَّ هذا الإلحاق مطرد)(١).

ومما سمع عن العرب مزيداً بالنون والألف نحو : حَبَنْطَى ودَلَنْظَى ، ويقاس عليه نحو عَلَنْدَى الذي لا يعلم له أصل في الاشتقاق.

وهذا الرأي – أي القياس في الإلحاق – اتفق عليه المازني وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، والذي ذكر في موضع سابق ،(أنَّ المعتبر في الإلحاق المصادر لأنها هي الميزان الذي يحتكم إليه ، وهي أصول للأفعال.)(٢).

يقول ابن السراج (٣) في الإلحاق القياسي في الأفعال : (أن الملحق إن كان فعلاً يجري مجرى دحرج في جميع أحواله ، وهو المطّرد الذي لا ينكسر أن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق) .

ويقول أبو عثمان المازني (٤) : (وأما مثال حوقل الرجل حوقلة ، وبيطر الدابة بيطرة ، وسلقيته وجعبيته ، فليس بمطّرد إلا أن يسمع - أي أن الإلحاق القياسي كررت لامه ، أما السماعي فليس فيه تكرار للام – ولكنك إن سئلت عن مثاله في جوابك ، جعلت زائداً بإزاء الزائد ، وجعلت البناء كالبناء الذي سئلت عنه ، فإذا قيل لك : ابن من ضرب مثل جدول ، قلت : ضروب ، ومثل كوثر قلت : ضورب ، ومثل جيأل ، قلت : ضيرب ، وإن كان فعلل فكذلك) .

أما الرضي(٥) فهو يشرح مسائل التمرين التي ذكرها ابن الحاجب في الشافية – كيفية البناء من كذا مثل كذا – وهو يرى أن هذه الزنة المركبة ما يقتضيه القياس التصريفي وعند الجرمي(٦) لا يجوز بناء ما لم تبنه العرب لمعنى كضربب ونحوها ؛ لأن بناء مثله ليس ليستعمل في الكلام لمعنى ، حتى يكون إثباتاً لوضع غير ثابت ، بل هو للإمتحان والتدريب. وقال سيبويه : يجوز صوغ وزناً ثبت في كلام العرب ، فتقول ضربب على وزن جعفر ، وضرنبب على وزن شرنبث ، بخلاف ما لم يثبت في كلامهم .

==========

١/ عن ابن جني/ المنصف/ ج١/ ص ص(٤٣- ٤٤).
٢/ ابن جني/ الخصائص/ ج١/ ص٢٢٣.
٣/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٣/ ص٣٥١ .
٤/ المازني/ التصريف/ ج١/ ص(٤٥- ٤٦) - / المبرد/ المقتضب/ ج٣/ ص١٤.
٥/ الرضي/ شرح شافية ابن الحاجب/ ج٢/ ص(٢٩٤- ٢٩٥) .
٦/ مأخوذ من شرح الشافية للرضي / ج٣ / ص٢٩٤. شرنبث : القبيح الشديد ، الغليظ الكفين .

وأجاز الأخفش(١) صوغ وزن لم يثبت في كلامهم ، للإمتحان والتدريب ، بقوله : (لو ثبت مثل هذا في كلامهم ، كيف كان ينطق به ؟ فيمكن أن يكون مثل هذا الوزن المصوغ فائدة ، وهي التدريب والتجريب) .

وابن السراج(٢) يقول في هذا : (إذا أردنا أن نصوغ من عَمِلَ ، مثل : قُنْفَخْر قلت : عُغْمَلٌ ، ومن مثل عنسل من باع : بَنْيَع ، فتبين النون ؛ لئلا يلتبس ما كان من قُنْفَخْر بِعُكْد – ويقصد به الإدغام وفي بَنْيَع النون وقعت ساكنة بعدها ياء . وتقول في جحنفل من علمت : عَلَنْمَم ، فتبين النون ؛ لئلا يلتبس بغطمَّش) .

ويضيف الرضي(٣) ،(ومثل عنسل من عَمِلَ : عَنْمَلَ ، ومن باع : بنيع ، ومن مثل قِنْفَخْر من عَمِلَ : عِنْمَلَ ، ولا يبني مثل جحنفل من كسرت أو جعلت ، لرفضه مثل هذا ، لما يلزم من ثقل أو لبس).

أي أنه في حالة الإلحاق لا يدغم المتقاربان ، إذا أدى ذلك إلى اللبس ، ويعني بالمتقاربين : النون الساكنة والميم ، والنون الساكنة والياء ، في الأمثلة السابقة ؛ لأن الإدغام هنا واجب .

==========

١/ من شرح شافية ابن الحاجب / الرضي / ج٣ / ص٢٩٥ .
٢/ ابن السراج / الأصول في النحو / ج٣ / ص٣٥٥ .
٣/ الرضي / شرح شافية ابن الحاجب / ج٣ / ص٢٩٧ .

ثانياً : الإلحاق السماعي :-

يكون الإلحاق سماعياً – عندهم أيضاً – عند زيادة أحد أحرف سألتمونيها فقط في الأسماء والأفعال عموماً وهذا النوع لا يقاس عليه ، وإنَّما يركن فيه إلى السماع ، ومنه الإلحاق بأحد الحروف الثلاثة ، الواو والياء والألف.

أ/ في الأسماء :- نحو : كَوْثَر ، جَوْهَر ، صَيْرَف ، زَيْنَب ، أَرْطَى ، مِعْزَى – ملحقة بوزن جَعْفَر – لا تعدّ هذه الزيادة قياسية في إلحاقها بغيرها من الأسماء الرباعية الأصول. وسبب كونها غير قياسية : أنَّ الحرف الذي زيد للإلحاق لم يكن أصلاً وكرر ، بل هو حرف من خارج أصول الكلمة الثلاثية. إضافة إلي ذلك فإنَّ هذا النوع لم يكثر كثرة الإلحاق بالتكرير ، خاصة تكرير لام الكلمة الملحقة ، والألف الأخيرة في أَرْطَى ومِعْزَى هي حرف الإلحاق. وسبب إلحاقها بجَعْفَر كما ذكرنا في مواضع سابقة ، هو اتفاقها في التصريف مع وزن جَعْفَر.

ب/ في الأفعال :- نحو : حَوْقَل ، هَرْوَل ، سَيْطَر لا يقاس عليه أفعال نحو : ضَوْرَب ، ضَرْوَب ، ضَيْرَب – بزيادة الواو والياء. ويعلل ابن جني بأنَّ هذا النوع ليس بكثير بقوله : (وإنما لم يطرد عنده – يعني المازني – لأنه لم يكثر كثرة ما يكون إلحاقه بتكرير لامه .... فلما لم يكثر كثرته لم يقسه ، وسلَّم ما سمع منه.)(١).

ومن لأفعال ما لا تكون زيادة الإلحاق فيه حشواً بالألف ؛ لأنَّ الألف لا تجئ إلا في آخر الفعل كما في الأسماء. فنحو : سَلْقَى – قَلْسَى ، ملحقة بالألف وهذه الألف منقلبة عن ياء بدلالة إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة. نحو : سَلْقَيْتُ – قَلْسَيْتَه. رُدَّتْ الألف إلى أصلها عند اتصالها بتاء المتكلم – مثلها في ذلك مثل الألف لغير الإلحاق والتي تنقلب إلى الواو والياء عند اتصالها بالضمائر كما في(غَدَا –غَدَوْتُ) ، (رَمَى – رَمَيْتُ).

كما أنَّنا لا نجعل كل ما زيدت فيه الواو أو الياء أو الألف جزءاً من الأفعال المزيدة لغير الإلحاق. كما في (أَفْعَلَ نحو : أَكْرَمَ) و(فَعَّلَ نحو : طَوَّفَ) ،وغيرهما. وذلك لأن تصاريفهما مختلفة عن تصاريف الأفعال الملحقة بدَحْرَجَ.

فالمازني يقول(٢) : (وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يقدم عليه إلا أن يسمع ، فإذا سمع قيل : ألحق ذا بكذا بالواو والياء والألف ، وليس بمطّرد، فأما المطّرد الذي لا ينكسر ، كأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق مثل : مهدد – قردد – عندد – سردد ، والأفعال نحو : جلبب – يجلبب – جلببة ، فإذا سئلت كيف تبني من ضرب مثل جعفر ، قلت : ضربب ، ومن علم قلت : علمم ، ومن ظرف قلت : ظرفف ،وإن كان فعلاً فكذلك تجريه مجرى دحرج في جميع أحواله). وقال أبو الفتح عثمان ابن جني(٣): (ومعنى قوله : إن باب مهدد وجلبب مطّرد ، وباب جهور وكوثر غير مطّرد : أنك لو احتجت في شعر أو سجع أن تشتق من ضرب اسماً أو فعلاً أو غير ذلك ؛ لجاز أن تقول : ضربب زيدٌ عمراً ،

==========

١/ ابن جني/ المنصف/ ج١/ ص٤٢ .

٢/ من شرح شافية ابن الحاجب للرضي / ج١ / ص٦٤. ٣/ من شرح شافية ابن الحاجب للرضي / ج١ / ص(٦٤– ٦٥).

وهذا ضرببٌ ، ولم يجز لك أن تقول : ضورب زيدٌ عمراً ، ولا هذا رجل ضوربٌ ، لأن هذا الإلحاق لم يطّرد فلا تقيسه).

والإلحاق المطّرد ليس لك أن تقول فيه : هذا رجل ضيرب ، ولا ضورب ؛ لأن هذا الإلحاق لما أطّرد صار كاطراد رفع الفاعل).

وحاصل هذا أن الإلحاق عندهما ضربان قياسي وسماعي ،

فأما القياسي فقد ذكروا له موضعين : -

الأول : ما كان بتكرير اللام مع الثلاثي.

الثاني : ما كان بزيادة النون في وسط الكلمة .

وأما السماعي فما كان بزيادة الواو أو الياء أو بالألف آخراً ، إلا أنهم لا يعدون من الإلحاق قياسياً ، إلا ما كان ثلاثياً ، سواءً كان ثلاثي الأصول ، وأريد إلحاقه بالرباعي في الأسماء والأفعال ، أو إن كان رباعي الأصول وأريد إلحاقه بالخماسي ، فليس لك أن تزيد للإلحاق أي حرف ما لم يكن من جنس اللام ، إلا أن تريد التمرين كأن تقول : ابن من خرج على مثال : كوثر أو جهور أو بيطر أو جعبى أو عنسل أو نحو ذلك (١) .

وعند المقارنة بين القياسي والسماعي – عند المازني وابن جني ومن على نهجهم. نجد أَنَّه من الصعب التفريق بين القياسي والسماعي. فما جعله المازني وابن جني سماعياً أقرب إلى القياسي ، فالمزيد بالواو لا يقل عن المزيد بالتكرير. وقد وردت في المعاجم كثير من الأمثلة على ذلك في الأفعال والأسماء ، والتي اخترنا منها الأمثلة في هذا البحث.

١/ من شرح الشافية / للرضي/ ج١/ ص(٦٤- ٦٥) .

- جعباه : صرعه وألقاه على قفاه .

الرأي في الإلحاق :-

ويتضمن ثلاثة أمور هي :-

١/ رأي في الإلحاق القياسي والسماعي :

بعد أنْ انتهينا من عرض آراء المازني ، وأبي علي الفارسي، وابن جني من علمائنا الأقدمين في الإلحاق بين القياس والسماع. لا بدَّ لنا أنْ نرجح ما نراه مقبولاً ، وهو أن الإلحاق بنوعيه يعدُّ سماعياً ، متوقفاً على ما ورد عن العرب وفي كلامهم.

ولو أخذنا الإلحاق في الأفعال ، وأمعنا فيه النظر ، لرأينا أنْ الإلحاق فيها مقصور على السماع. وكذلك في الأسماء ، ويشمل ذلك ما تكررت لامه ، أو ما زيد فيه أحد أحرف (سألتمونيها) لغرض الإلحاق دون تفريق بينهما.

فعندما ورد الفعل (صَعْوَرَ)عن العرب ، لم يرد له نظير مما تكررت لامه ، لإلحاقه ب(دَحْوَجَ) من نحو ضَرَبَ. فلم يقل العرب (ضَرْبَبَ). فالفعل (صَعْوَرَ) أصله الثلاثي (صَعُوَ)(١). وعند تكرير لام الفعل لإلحاقه بدَحْوَجَ يزداد معناه ، حيث يقال : صَعْوَرَ الحجر إذا دَحْوَجَه فاستدار. عندما جاء في كلامهم (رِمْدِد) ، الذي كرروا لامه لإلحاقه بوزن (زِلْوِج) ، لم يرد عنهم قولهم (ضِرْبِب) ملحق ب(زِلْوِج).

فلما اقتصر الإلحاق بتكرير اللام على أفعال وأسماء معينة معروفة ومحفوظة ، حفظت هذه المفردات ، ونقلت بالسماع فقط من العرب ، ولا يمكن القياس عليها ، أو عدَّها مقيسة.

وبناءاً على ذلك لا يمكن قبول ما ذهب إليه القائلون ، بتقسيم الإلحاق إلى قياسي وآخر سماعي.

والأمر المهم الآخر ، وهو ما يتعلق بإيجاد كلمات ملحقة غير مستعملة في كلام العرب ، قياساً على نوع واحد من الكلمات الملحقة ، والذي عدوه - المازني ومن معه – قياسياً ، وهو ما تكررت لامه للإلحاق. يقول ابن جني : (في مثل جَعْفَر من ضَرَبَ : ضَرْبَب، فهذا عندنا كله ، إذا بنيت شيئا منه ، فقد ألحقته بكلام العرب ، وادعيت بذلك أنه منه.....)(٢).

١/ ابن منظور/ لسان العرب/ صعر/ ج٦/ ص١٢٦.

٢/ ابن جني/ الخصائص/ ج٢/ ص٤٨٧/ ابن يعيش/ شرح المفصل/ ج٦/ ص١١٥.

إنَّ قول ابن جني السابق يشير إلى مفردات مخترعة ، لم ترد في كلام العرب ، فلم يقولوا : (ضَرْبَب ودَخْلَل) في الأسماء والأفعال. ولم يرد عنهم ذلك في شعر أو نثر، والذي دعاه إلى القول بذلك إمكان القياس في نظره ، على كلمات ملحقة مما كررت لامها ، ظنَّ أنَّها مقيسة في كلام العرب.

ويتضح أنَّ رغبتهم في القياس ، وشدة تمسكهم به هي التي دعتهم إلى إيجاد تلك الكلمات غير المستعملة في اللغة. يقول الدكتور محمد عيد معلقاً على افتراضهم بوجود تلك الكلمات : (والعجب أنهم يعترفون بأن تلك الكلمات لم ينطق بها عربي أصلاً ، ولكنه القياس.)(١).

ونستخلص مما سبق أن الكلمات التي أوجدها بعض علماء الصرف لم تكن من الإلحاق في شئ ، ولم تؤد أية فائدة بل كان الهدف منها تمرين الطلاب على الإبداع والتوسع في اللغة ، وامتدَّ عمرها من وقت إيجادها إلى دخولها في بعض كتب الصرف والنحو ، (كالخصائص وشرح التصريف في كتاب المنصف) لابن جني ، وشرح المفصل لابن يعيش ، وغيرها من كتب المتأخرين ، الذين انتهجوا نهج ابن جني في تقسيم الإلحاق إلى قياسي وآخر سماعي. ومن ثَمَّ سلموا بطريقة الإيجاد ، أو الاستحداث لبعض الأسماء والأفعال – إنْ صحت قياساً على أوزان الإلحاق القياسية في نظرهم – وظلَّت هذه الكلمات قابعة في بطون الكتب ولم تخرج إلى الاستعمال اللغوي ، أو الدخول في دراسة اللغة. وهذا يدل على أنَّها ليست ذات أهمية ، ولم يكن لها ما يدعِّمها من كلام العرب ، ومفرداتهم قبل تسجيلها منهم مباشرة.

وبذا انتهى الجدل حول تلك الكلمات في زمن استحداثها. ولم يبق منها إلا ردها. وعدم قبولها ، لمخالفتها استعمالات العربية. وهذا لا يعني أننا نقلل من أهمية الإلحاق في اللغة العربية ، إلا أننا نؤيد الرأي الذي يقول : إنَّ الإلحاق يجب أنْ يقتصر على السماع عن العرب ، وما رددته كتب الصرف التي اعتمدت على ما سمع عن العرب بأمثلته كما هي ، فلا يضيف المتأخرون عن المتقدمين لهذه الأمثلة شيئاً ذا قيمة.

٢/ القول بزيادة بلا معنى ، غير ممكن :-

ذهب جمهور الصرفيين العرب إلى أنَّ زيادة الإلحاق ، لغرض لفظي فحسب ؛ لأن الإلحاق : إتباع لفظ لآخر أكثر حروفاً منه ليتصرف تصرفه ، وهذه الزيادة ضرب من التوسع فقط ، فيقول ابن جني : (اعلم أنَّ الإلحاق إنَّما هو بزيادة في كلمة تبلغ بها زنة الملحق به ، لضرب من التوسع في اللغة ... ولا يبقى بعد ذلك غرض مطلوب)(٢).

١/ الدكتور- محمد عيد/ أصول النحو العربي/ ص٩٠ / القاهرة / عالم الكتب / ١٩٧٨م .

٢/ ابن جني/ المنصف في شرح التصريف/ ج١/ ص٣٤.

ويعدّ ابن يعيش أكثر تمسكاً ، بعدم زيادة أي معنى في الحرف الزائد للإلحاق ، حيث يقول : (إنَّ ما زِيد للإلحاق ليس الغرض منه إلا إتباع لفظٍ للفظٍ لا غير،..... فهو شئ يخص اللفظ من غير أن يحدث معنى.)(١).

لكن الراجح أن الزيادة – أيَّة زيادة –ومنها زيادة الإلحاق يجب ويلزم أنْ تؤدي معنى معيناً. فإذا كانت زيادة المعنى تحصل من زيادة الحركات في كثير من المفردات العربية ، فكيف بالأحرف الزائدة ، إضافة إلى زيادة الحركات معها. كما لا يمكن إنكار المعنى الحاصل من زيادة الإلحاق للكلمات التي كانت تدل على معنى قبل هذه الزيادة. فالغرض من الإلحاق ليس هو تكثير بنية الكلمة الملحقة بغيرها مما هو أكثر منها حروفاً ، بل لا بدَّ أن يحقق زيادة في المعنى بقدر الأحرف التي تزاد على أصول الكلمة الملحقة ، ولم تكن هذه الزيادة عبثاً ، لأننا لو حذفنا الحرف الزائد للإلحاق ، لعادت الكلمة للدلالة على المعنى الأصلي الذي كانت تؤديه قبل هذه الزيادة. ونذكر لذلك بعض الأمثلة التي تثبت ذلك:-

فالفعل(صَوْمَعَ) وهو فعل ماض أصله من(صَمَعَ) بمعنى : صغرت أذنه ، زيدت فيه الواو ليلحق بالرباعي (دَحْرَجَ) ، ليصبح صَوْمَعَ ويكون معناه دقة الشئ وتناهيه في الصغر. وبذا سميت صومعة النصارى بهذا الاسم ؛ لأنها دقيقة الرأس.(٢). والدليل على أن الواو زيدت للإلحاق ، ولتدل على زيادة في المعنى ، هو عند حذفها من(صَوْمَعَ) ، يعود الفعل إلى(صَمَعَ) ، وتعود معه الدلالة على معناه الأصلي. وهو صغرت أذنها.

وكذا الفعل(بَطَرَ) ثلاثي يدل على شدة الفرح ، فإذا زيد فيه الياء ليلحق بدَحْرَجَ أصبح (بَيْطَرَ) بمعنى عالج الحيوانات.(٣)

وكذا الحال في(كَوْثَر – جَدْوَل) ، بزيادة الواو فيهما . فالكوثر هو الكثير الملتف من الغبار إذا سطع وزاد ، وهو أيضاً اسم نهر في الجنة ؛ إلا أنَّ(كَثُرَ) الثلاثي منه يدل على زيادة الشئ ونمائه. وبزيادة الواو أصبح يدل على المبالغة والتأكيد عليها(٤).

أنظر إلى قول الشاعر :

وأنت كثيرٌ يا ابنَ مروانَ طَيِّبٌ * * * وكان أبوك ابنَ العقائل كوثرا

ولعل الشاعر بهذه الزيادة الإلحاقية أقام الوزن ، وأجرى نهر القافية فالزيادة هنا لا تعدو الجانب اللفظي ، ليس غير .

أمَّا (جَدْوَل) : فإن كانت من الجَدْل بمعنى : شدة الفتل. أو من الجَدَل ويقصد به شدة الخصومة. فقد زيدت فيها الواو لتلحق ب(جَعْفَر) ، وأصبح معناها النهر الصغير حيث زاد معناها على المعنى الأصلي ، فالجدول راجع إلى معنى الجَدْل والتلوي ، ولكنه زاد على ذلك بدلالته على النهر الصغير. وهذه الزيادة في المعنى نتيجة لزيادة الواو.(٥).

==========

١/ ابن يعيش/ التصريف الملوكي/ الورقة(٢٤). ٢/ ابن منظور/ لسان العرب/ صمع/ ج١٠/ ص.٧٤

٣/ ابن منظور/ لسان العرب/ بطر/ ج٥/ ص١٣٦. ٤/ ابن منظور/ لسان العرب/ كثر/ ج٦/ ص.٤٤٦

٥/ من المنصف بشرح التصريف/ ابن جني/ ج١/ ص٣٥- ص٣٦/ من لسان العرب/ ابن منظور/ جدل/ ج١٣/ ص١٠٨- ص١١٢.

٣/ غموض صيغ الإلحاق وأمثلتها :-

بعد أنْ تَمَّ عرض موضوع الإلحاق وتوضيح جوانبه ، ومعرفة أوزانه ، لا بدَّ لنا من ذكر بعض الأمور المهمة التي جعلت هذا الموضوع غامضاً خفياً ، حيث لم تكشف الدراسات التي تناولته كثيراً من هذا الغموض الذي أحاط به ، وسيطر على كل صغيرة وكبيرة من صيغه وأجزائه. ولعل أهم أسبابه :-

أ/ غرابة الأوزان والمفردات الملحقة ، وظهور التكلف واضحاً فيها مما يدل على أنها أقحمت إقحاماً على هذا الموضوع.

وقد اخترنا بعض النماذج من الصيغ والمفردات الملحقة للدلالة على ما ذكرناه وهي :-

وزن (فَمْعَلَ) ومثلوا له بالفعل (حَمْظَلَ) وأصله (حَنْظَلَ) ، حيث أبدلت فيه النون ميماً ، وكان الأولى أنْ يكون وزنها على – حسب تحليل العلماء القدماء – (فَنْعَلَ) بالرجوع إلى الأصل. فإذا كان الأصل هو النون ، فلماذا أوجدت هذه الغريبة؟ ولماذا صنع لها هذا الفعل الغريب المصنوع. وكذا في (فَعْمَلَ) فهذا الوزن أوجدوا له (جَعْمَطَ) ، وهو فعل ماضي يدل على الشره البخيل من الناس ، وبناء على غرابة الصيغة والفعل المستدل به عليها، صار كل منهما غامضاً. وكذا صيغة (نَفْعَلَ) ومثلوا له بالفعل (نَرْجَسَ) – والنون ليست للمضارعة ، حيث افترضوا أن (نَرْجَسَ) ، فعل ثلاثي ملحق بالرباعي. وهذه الكلمة مأخوذة من (النَرْجِس) ، وهو اسم لنوع من الزهور وهي كلمة دخيلة أجنبية مأخوذة من (نارسيس) الأعجمية ، وتعني – حب النفس والإعجاب بها ، و(نَرْجَسَ) كلمة سيئة التكوين ، فهي لا توافق النسق العربي ، الذي لا يقبل نوناً بعدها راء لصعوبتها. وإذا حصل مثل هذا فإنه يتخلص منه بالإدغام ؛ لأنَّها نون ساكنة بعدها راء ، وفي (نَرْجَسَ) النون متحركة ؛ لأنه لا يقبل في اللغة العربية أن يبتدأ بالساكن في الكلمة ، ولما كان الأمر كذلك وأن النون حرف زائد ، فإن الأصل الثلاثي لهذه الكلمة (رَجَسَ) ، زيدت فيها النون لتلحق بدَ حْرَجَ كما ذكر ذلك السيوطي.

ولم يعيروا انتباها إلى أصلها. فتحليلهم سليم من حيث أنهم تخلصوا من سوء التكوين. إلا أنهم أخطأوا من ناحية أخرى ، لأنهم لم يربطوا بين الأصل (رَجَسَ) ، والفرع (نَرْجَسَ) لأن (رَجَسَ) تعني عمل عملاً قبيحاً ، و(نَرْجَسَ) تعني تعطر برائحة النرجس وهو زهر طيب الرائحة.

فالعلاقة المعنوية بين نَرْجَسَ ، والاسم الدخيل الذي أخذت منه واضحة. ومن هنا تعدّ هذه الكلمة دخيلة ، وليست ملحقة. وإنَّما النون أصلية ، وهي كلمة معرَّ بة رباعية الأصول بوزن (فَعْلَلَ) ، وليس (نَفْعَلَ).

أمَّا إذا وجدت كلمات رباعية ، تشترك في معناها مع الثلاثية ، كما في (نَبَسَ وسَنْبَسَ) ، (رَمَسَ وتَرْمَسَ)، (فَرَصَ وفَرْنَصَ) ، فاللحمة المعنوية ظاهرة بين الكلمة الثلاثية والمزيدة بحرف ، وتشترك في ثلاثية الحروف ، وهذه الكلمات تسلَّم بوجود إلحاق فيها.

ومن الأفعال والأوزان المصنوعة ، صيغة (فَهْعَلَ) ومثلوا له بالفعل (رَهْمَسَ)(١). فهذا الفعل صنع لتأكيد وجود مثل هذا الوزن ، و(رَهْمَسَ – يعني رَمَسَ) أي ستره في القبر.
وصيغة (عَفْعَلَ) ومثلوا له بالفعل (دَهْدَمَ)(٢) ، وهو مما كررت عينه ، إلا أنَّ العين المكررة للإلحاق جاءت متقدمة على الفاء. ودَهْدَمَ تعني : هدم البناء وهذه الصيغة مصنوعة لا جدال في ذلك. فلم يكن من صيغ العربية مما تقدمت عينه على الفاء. والوارد أن الفاء أو العين أو اللام إذا كررت تكون بعد الفاء والعين نحو : (فَعْفَعِيل) ، أو بعد العين كما في (فُعَيْعِل) ، أو بعد اللام كما في (فَعَلْعَل). أي أن الحرف المكرر يأتي بعد الفاء أو بعد العين أو اللام وهكذا..... كما لا يمكن أن تسبق العين المكررة العين الأصلية في الكلمة ، لأن هذا غير مسموع عند العرب من جهة ، ومخالف لتسلسل وترتيب الأحرف الأصلية للكلمات من جهة أخرى.

ومن الصيغ الغريبة التي مثلوا لها (افْعَنْلَسَ) وفعلها (اعْلَنْكَسَ)(٣) ، وذكروا أن معناها : اشتدَّ سواد الشعر. فالصيغة غريبة ، كما أن الفعل المستدل به عليها أغرب ، وغير متداول.

ب/ إلحاق الكلمات العربية الفصيحة بالكلمات المعرَّ بة :-

وهذا لا يجوز ؛ بل المتعارف عليه أن الكلمات الأعجمية ، بعد تعريبها ، يلحق قسم منها لبعض الصيغ العربية المستعملة فعلاً إذا وافقها ، فإذا لم يوافقها يعرَّ ب ، ويستعمل في الكلام دون إلحاقه بشئ من الصيغ.

لكن الذي حصل في الإلحاق أن بعض علماء العربية ، ألحق بعض المفردات العربية بالكلمات المعرَّ بة التي بقيت على صيغتها الأعجمية ، بعد تغير طفيف فيها ومن ذلك : -

١/ فِعْلَل : ومثلوا لهذه الصيغة بكلمة (دِرْهَم) ، وهي أعجمية معربة. وقد نقلت هذه الكلمة بصيغتها إلى العربية ، حيث لم توجد مثل هذه الصيغة في كلام العرب ، يدلُّ على ذلك ما قاله سيبويه : (لأنه ليس في كلامهم فِعْلَل)(٤). أي بكسر الفاء وتسكين العين وفتح اللام الأولى. ولكن لكثرة استعمال (دِرْهَم) بعد نقلها، ألحق بها سيبويه في الملحق ببنات الخمسة من بنات الأربعة ، فألحق بها (عِثْيَر)(٥).

١/ بدرالدين بن الناظم/ شرح لامية الأفعال/ ص١٩. ٢/ شرح لامية الأفعال/ ص١٩.
٣/ شرح لامية الأفعال/ ص.٣
٤/ سيبويه/ الكتاب/ ج٤/ ص٤٢٤. ٥/ الكتاب/ ج٤/ ص٢٨٩.

٢/ فِعْلَول : ومثلوا له بكلمة (فِرْدَوس). وهي أعجمية معرَّبة. ألحق بها سيبويه بعض الكلمات المعرَّبة فقال : (ويكون على وزن فَعْلَول في الاسم نحو : فَرْدَوس..... وما ألحق به من الثلاثة نحو عَذْيَوط)(١).

وقد عاب أبو بكر بن السراج على أبي بكر الزبيدي اشتقاقه كلمة مُفَرْدَس من فِرْدَوس. فلا يقال : صدر مُفَرْدَس على أنهمشتق من فِرْدَوس المعرَّبة تلكأمَّا على قول القائلين بأنها عربية ، فيجوز الإلحاق بها(٢).

ج/ وهناك سبب يعدّ مهما في غرابة الصيغ الملحقة وهو : أن كثرة الصيغ الثلاثية المجردة والمزيد فيها ، لم يكن الإلحاق بمنأى عن صنع بعض تلك الصيغ ومفرداتها. كما أن من الأسباب التي أدت إلى صنع الصيغ والمفردات ، القول بإيجاد مجرد لكل مزيد أو عكسه. فدخلت هذه الصيغ المصنوعة مع المفردات العربية الأصلية ، وصار من الصعب التفريق بينها وإخراجها منها.

ونتيجة لتمسكهم بالقول في إيجاد مجرد لكل مزيد أو عكسه ، أن أقحمت بعض المفردات المجردة أو المزيدة ، لإثبات بعض الصيغ المصنوعة التي لم يكن لها وجود بين الصيغ العربية التي تكلم بها العرب. وأدى ذلك كله إلى الغموض والاضطراب في بعض الصيغ أو المفردات. أمتد أثر ذلك إلى الإلحاق وزاد في غموضه ، والقول ما ليس فيه ، وإخراج بعض صيغه عن المعقول والواقع اللغوي الصحيح ؛ مما دعا بعض علماء العربية كالمازني وأبي علي الفارسي وابن جني إلى تقسيم الصيغ الملحقة إلى قياسية وسماعية ، وابتكار بعض الكلمات التي لم يدر بخلد العرب أن يذكروها أو ينطقوا بها. وقالوا : إن هذه الكلمات جئ بها على سبيل التمرن فقط ، فزاد ذلك في غموض الإلحاق، وصعوبة التفريق بين صيغه ومفرداته الحقيقية ، وبين ما زيد عليه مما ليس منه في شئ.

---

١ / سيبويه/ الكتاب ج٤/ ص.٢٩٢

٢/ ابن السراج/ الأصول في النحو/ ج٢/ ص٣٩.

خاتمة البحث :-

أ- ملخص البحث.

ب- نتائج البحث.

ج- التوصيات.

د- فهرس الشواهد الشعرية الواردة في البحث

هـ- المصادر والمراجع والدوريات.

و- محتويات البحث.

ملخص البحث

هذا البحث يعني بظاهرة الإلحاق ، كما وردت عند علماء النحو والصرف العرب. منذ سيبويه الذي وضع أسس هذه المسألة. ويشتمل على بيان مكانة الإلحاق وأهميته في بحث الصرفيين للمجرد والمزيد من الأسماء والأفعال. ثم يعرض لتعريف الإلحاق كما ورد في المعاجم اللغوية ، وبعض كتب النحو والصرف التي عنيت به. ويتناول زيادة الإلحاق والحرف الزائد وأنواع زيادة الإلحاق ومواطنها ، وهل هي زيادة في صدر الكلمة ، أم في حشوها ، أم في آخرها؟

ويعرض بعد ذلك لخواص الإلحاق وعلاماته ، ثم يناقش الملحقات من الأسماء والأفعال بأمثلتها وأوزانها.

بعض العلماء قسَّم الإلحاق إلى قياسي وسماعي ، ومنهم من رده جميعاً إلى ما سمع عن العرب ، ولا قياس في ذلك. لذلك عرضت هذا التقسيم ، وعرضت آراء العلماء في القياسي والسماعي.

وفي بعض صيغ الإلحاق وأمثلته غرابة وغموض ، تناولت هذه الغرابة وهذا الغموض بشرح بعض الأمثلة التي تدل على ذلك. كما أن بعض الأمثلة ردت إلى أصول أعجمية ، فالرأي فيها هل هي ملحقة أم ملحق بها؟

وختام البحث إبداء لبعض الملاحظات والمقترحات التي رأيت أنها مفيدة ، فيما يخص دراسة الإلحاق في علم الصرف.

نتائج البحث

١/ لا مانع من زيادة حرف الإلحاق أولاً ، وإن لم يزد معه غيره :-

عند عرض ودراسة الحرف الزائد للإلحاق ، وجدنا أن حرف الإلحاق عند جمهور الصرفيين يقع في صدر الكلمة وإن لم يكن معه زائد آخر ، ويكون للإلحاق بشرط عدم كونه للمضارعة ، نحو الهمزة في (أَكْتُب) ، أو ميماً متصدرة نحو : (مَكْتَب – مَدْرَسَة) ، أو لغرض آخر من أغراض الزيادة التي سبق ذكرها. فكما يقع في حشو الكلمة وآخرها للإلحاق ، يقع في الأول منفرداً أيضاً للإلحاق. نحو : (أُلْم) وهو اسم زيدت فيه الهمزة أولاً للإلحاق بوزن (بُرْثُن) ولم يكن مع الهمزة زائد غيرها.

٢/ يجب أن تحقق زيادة الإلحاق معنى معيناً :-

قال بعض علماء الصرف – فيما سبق – أن زيادة الإلحاق لا تفيد معنى زائداً على المعنى الأصلي ، وإنما الغرض منها لفظي فحسب.

والمرجح هو ثبوت معنى معين لزيادة الإلحاق على المعنى الأصلي ففي (صَوْمَعَ) زيادة الواو دلت على معنى دقة الشئ وتناهيه في الصغر ، فزيادة الواو لتأكيد المبالغة ، وهذا المعنى لم يكن موجوداً في الفعل قبل زيادة الواو ، وهذا الاختلاف بعد دخول الواو يمثل المعنى المعجمي لكل من (صَمَعَ – صَوْمَعَ).

أمَّا دلالة الزيادة الوظيفية فقد أصبح الفعل (صَمَعَ) بعد زيادة الواو متعدياً إلى مفعول به بعد أن كان فعلاً لازماً. صَمَعَتْ أذنه (فعل لازم) ، أما صَوْمَعَ الرجل الثريد (فعل متعد).

٣/ لابدَّ أن يتفق الملحق والملحق به من الأفعال في الدلالات الوظيفية :-

اتفق جمهور الصرفيين – وعلى رأسهم سيبويه والمبرد من الأقدمين(١)- على أن الإلحاق في الأفعال يحصل بغض النظر عن التعدي واللزوم فيها ، فصحَّ عندهم إلحاق حَوْقَلَ وهو فعل لازم بدَ ْحَرَجَ وهو فعل متعد. يقال : حَوْقَلَ الشيخ إذا كبر وضعف، ودَ ْحَرَجَ الولد الحجر فتدَ ْحَرَجَ. فلم يتعد حَوْقَلَ فاعله إلى مفعوله ، بينما دَ ْحَرَجَ فعل متعد.

لكن الذي نراه مرجحاً هو اتفاق الملحق والملحق به في جميع التصاريف ، فيلحق (حَوْقَلَ) اللازم ب(بَرْهَنَ) الرباعي المجرد اللازم ويلحق بدَ ْحَرَجَ كل ثلاثي مزيد فيه للإلحاق متعدياً.

١/ سيبويه/ الكتاب/ ج٢/ ص٢٨٦./ المبرد/ المقتضب/ ج٢/ ص١٠٧.

٤/ إذا حصل الإلحاق مرتين في الكلمة ، فإنها تأخذ حكم إلحاقها الأخير :-

تتعرض بعض المفردات للإلحاق مرتين نحو : (اِحْجَنْطَى) ، وهو فعل ماض ملحق باِحْوَنْجَمَ ، فقد زيدت فيه النون مفتوحة – في بادئ الأمر- فصار (حَبْنَطَ) بعد أن كان مجرده (حَبِطَ) ، لكنهم لم يتركوه ملحقاً بدَ حْوَجَ ، بل ألحقوه إلحاقاً ثانياً باِحْوَنْجَمَ الرباعي المزيد فيه حرفان ، فزادوا همزة الوصل قبل فائه ، والألف في آخره ، وسكنت النون الزائدة ، فصار (اِحْجَنْطَى) على وزن (افْعَنْلَى) ، إلا أنه اتفق مع اِحْوَنْجَمَ بوزن (افْعَنْلَلَ) في الحركات والسكنات ، وبنفس مواقعها.

وبعد الإ لحاق الثاني (اِحْجَنْطَى) ، أصبحت صورته الأخيرة تجعله يتصرف تصرف اِحْوَنْجَمَ ، ويؤدي ما يؤديه من دلالات وظيفية. وبعد أن كان الفعل المذكور ملحقاً بدَ حْوَجَ متعدياً ، إلا أنها بعد الإلحاق الثاني أصبح لازماً لزوم اِحْوَنْجَمَ فلم يبق متعدياً. وسبب ذلك انتفاء الإلحاق الأول بعد حصول الإلحاق الثاني وخاصة في الدلالات الوظيفية والتصريف والحركات والسكنات ، وصارت هي المعول عليه ، ولا يمكن اعتبار الإلحاق الأول لهذا الفعل بعد تلك الأمور.

٥/ صيغ الإلحاق وتصنيف مفرداته :-

صنف أبو عثمان المازني الإلحاق إلى صنفين :-

أحدهما : قياسي.

والآخر : سماعي.

وتابعه في ذلك أبو علي الفارسي وابن جني.

أما القياسي فهو ما تكررت لامه للإلحاق في الأسماء نحو : (رِمْدِد) ، وفي الأفعال نحو : (جَلْبَبَ).

وأما السماعي فهو ما زيد فيه حرف من أحرف (سألتمونيها). نحو : (دَهْوَرَ). وهو فعل ماض ألحق بدَ حْوَجَ وذكروا أسباباً لهذا التصنيف أوردناها سابقاً.

وبناءاً على ذلك أجازوا إيجاد بعض الملحقات التي لم ترد في كلام العرب. قياساً على الإلحاق الذي سموه قياسياً. نحو إيجاد فعل من (خَرَجَ) على وزن (فَعْلَلَ – خَرْجَجَ)، وألحقوه بدَ حْوَجَ. وإيجاد اسم من (خَرَجَ) على وزن (فَعْلَل – خَرْجَج) وألحقوه بوزن جَعْفَر.

والمرجح هو عدم وجود إلحاق قياسي ، وإنما جميع الصيغ تعتمد على ما سمع عن العرب ، ولا مكان للصيغ المصنوعة للدلالة على القياس.

التوصيات

وأخيراً أقترح لجعل الإلحاق موضوعاً مهماً واضحاً مفهوماً محققاً للهدف الذي وضع من أجله وهو زيادة وإثراء مفردات العربية وتنميتها ما يأتي :-

وضع منهج جديد لدراسة موضوع الإلحاق ، واعتماد الكلمات الواضحة من أسماء وأفعال للاستدلال على الصيغ العربية الملحقة ، وبيان الأغراض التي حققها الإلحاق في العربية ويعتمد ذلك على دراسة وحل المشكلات التي تعوق تطبيقه وإظهاره باباً نافعاً من أبواب الصرف العربي ويتمثل حل المشكلات التي تعوق دراسة الإلحاق حسب أسس جديدة في :-

أ- إبعاد الصيغ الغريبة المصنوعة عن صيغ الإلحاق التي وردت فعلاً في كلام العرب.

ب- إلغاء فكرة تقسيم صيغ الإلحاق إلي قياسية وسماعية ، وعدّها جميعاً مسموعة كما جاءت عن العرب .

ج- عدم الأخذ بالصيغ التي أوجدها بعض علماء العربية عن طريق القياس الذي توهموه في الإلحاق ، وكان هدفهم هو التمرّن والرياضة العقلية فحسب . حيث لم يؤيدها نقل في لغة العرب ولم يستخدمها ساجع ولا ناثراً ؛ فالإيجاد مرفوض ولا يمكن قبوله .

د- امتناع الإلحاق بالصيغ الأعجمية وإن كان ذلك بعد تعريبها بل المفروض إلحاق المعرّبة منها بالصيغ العربية الفصيحة .

هـ- تجنب التأويلات والتخريجات التي تؤدي إلى الغموض ، وإبدالها بتوضيح معنى الإلحاق من خلال تعريفه ، وعلاقته بغيره من صيغ العربية الأخرى ، ودخولها في مختلف استعمالات الناطقين باللغة العربية وجعله باباً وموضوعاً نافعاً كما أرادوه له.

فهرس الشواهد الشعرية الواردة في البحث

١) ..... * * * وبعض حيقال الرجال الموت (١)
٢) إني أرى النعاس يغرنديني * * * أطرده عني ويسرنديني (٢)
٣) وأنت كثيرٌ يا ابن مروان طيب
وكان أبوك ابن العقائل كوثراً (٣)
٤) فحط في علقى وفي مكور * * * بين تواري الشمس والذرور (٤)
٥) ..... * * * نفي الدراهم تنقاد الصياريف (٥)
٦) فلما رأى أن لا دعه ولا شبع * * * مال إلى أرطاة حقف فالطجع (٦)

==========

١/ أنظر ص٧١ .
٢/ أنظر ص٣٨ - وفي الشافية ج١ / ص١١٣ يروى أيضاً :
قد جعل النعاس يغرنديني * * * أدفعه عني ويسرنديني
٣/ أنظر ص٨٩ .
٤/ أنظر ص٥٠ .
٥/ أنظر ص٤٦ .
٦/ أنظر ص٥٠ .

المصادر والمراجع والدوريات

المصادر والمراجع :-

١- أساس البلاغة / الزمخشري / القاهرة / طبعة دار الكتب المصرية / ١٩٢٢م .
٢- أصول النحو العربي / للدكتور محمد عيد / القاهرة / عالم الكتب / ١٩٧٨م .
٣- الأشباه والنظائر / جلال الدين السيوطي / دائرة المعارف العثمانية / حيدر آباد - الدكن بالهند / ١٣٥٩هـ .
٤- الأصول في النحو / أبوبكر محمد بن سهل السراج / تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتيلي / مؤسسة الرسالة بيروت .
٥- تاج العروس في شرح جواهر القاموس / أبوبكر محمد بن الحسين الواسطي الزبيدي القاهرة / ١٣٠٦هـ .
٦- تاج اللغة وصحاح العربية / الجوهري إسماعيل بن حماد / تحقيق أحمد عبدالغفور عطار / طبعة دار الكتاب العربي / القاهرة / ١٩٥٦م .
٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد / ابن مالك / تحقيق محمد كامل / القاهرة / دار الكتاب العربي للطباعة والنشر / ١٩٦٧م .
٨- تصريف المازني / أبو عثمان المازني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين / مطبعة البابي الحلبي .
٩- جامع الدروس العربية / الشيخ مصطفى الغلاييني / طبعة شريف عبدالرحمن الأنصاري / الطبعة الثامنة عشر / ١٩٨٥م .
١٠- جمهرة اللغة / أبوبكر محمدين دريد / دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد – مطبعة دار السعادة / ١٣٤٤هـ .
١١- الخصائص / أبو الفتح عثمان بن جني / تحقيق محمد علي النجار / دار الكتب المصرية / القاهرة / ١٩٥٢م .
١٢- سر صناعة الأعراب / أبو الفتح عثمان بن جني / تحقيق مصطفى السقا وآخرين / القاهرة / ١٩٥٤م .
١٣- شرح التصريف الملوكي / أبو البقاء بن يعيش / تحقيق فخر الدين قباوة / حلب / ١٩٧٣م .
١٤- شرح الكافية الشافية في النحو / ابن مالك / تحقيق عبدالمنعم هريري / طبعة مكة المكرمة / مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإنساني / ١٩٦٢م .
١٥- شرح المفصل / أبو البقاء بن يعيش / إدارة الطباعة المنيرية / القاهرة .
١٦- شرح شافية ابن الحاجب / الرضي محمد بن الحسن الاستراباذي / تحقيق محمدنور الحسن / محمد الزفزاف / محمد محي الدين عبدالحميد – دار الكتب العلمية – بيروت – ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م .
١٧- شرح لامية الأفعال / جمال الدين بن محمد بن مالك / القاهرة / المطبعة الأزهرية المصرية / ١٣١٣هـ .

١٨- الصرف الواضح لبنية الكلمات العربية / الدكتور محمد عيد / كلية دار العلوم / جامعة القاهرة / الناشر – مكتبة الشباب / ١٩٩٣م .
١٩- علم الصرف الصوتي / الدكتور عبدالقادر عبدالجليل / جامعة آل البيت / عمان – الأردن / أزمنة للنشر والتوزيع / ١٩٩٨م .
٢٠- الكامل في اللغة والأدب / محمد بن يزيد المبرد / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته / القاهرة / ١٩٥٦م .
٢١- الكتاب / سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر / تحقيق عبدالسلام محمد هارون / جامعة الكويت / ١٩٨٣م .
٢٢- لسان العرب / ابن منظور الأفريقي المصري / مطبعة بولاق / ١٣٠٠هـ - ١٣٠٧هـ.
٢٣- المخصص / أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة / المطبعة الأميرية / بولاق / ١٣١٦هـ .
٢٤- مختصر الصرف / عبدالهادي الفضلي / دار العلم للملايين / بيروت .
٢٥- المزهر في علوم اللغة / جلال الدين السيوطي / تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وأحمد جاد المولى / إحياء الكتب العربية / مطبعة البابي الحلبي .
٢٦- المغني في علم الصرف / الدكتور عبدالحميد مصطفى السيد / كلية العلوم والآداب / الجامعة الهاشمية / عمان – الأردن .
٢٧- المقتضب / أبو العباس محمد بن يزيد المبرد / تحقيق الشيخ محمد عبدالخالق عضيمة عالم الكتب / لجنة إحياء التراث الإسلامي / بيروت / ١٩٦٣م .
٢٨- الممتع في التصريف / ابن عصفور أبو الحسن علي بن عبدالمؤمن / تحقيق فخر الدين قباوة / بيروت / دار الآفاق الجديدة / ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٢٩- المنصف في شرح تصريف المازني / أبو الفتح عثمان بن جني / تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين / القاهرة / ١٩٥٤م .
٣٠- النحو الوافي / الدكتور عباس حسن / دار المعارف بمصر / القاهرة / الطبعة الخامسة.

الدوريات :-
١- مجلة جامعة الملك سعود / المجلد الثاني / الآداب (٢) / ١٤١٠هـ / ١٩٩٠م .
٢- منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية / الرباط / جامعة الملك محمد الخامس / سلسلة ندوات ومناظرات رقم (٣١) – مجالات لغوية – الكليات والوسائط .
٣- مؤسسة الرسالة / مقال المنهج الصوتي للبنية العربية / الدكتور عبدالصبور شاهين / ١٩٨٠م .

محتويات البحث

الصفحة

أ- الإهداء .
ب- الشكر والعرفان .
ج- خطة البحث . .....(١)
د- التمهيد . .....(٥)
هـ- جهود العلماء في توضيح مفهوم الإلحاق .....(٥)
الفصل الأول :-
المقصود من الإلحاق
المبحث الأول - تعريف الإلحاق عند اللغويين والصرفيين .....(٩)
المبحث الثاني - الإلحاق التصريفي – أهميته ومكانته والغرض منه.....(١٤)
الفصل الثاني :-
الزيادة والإلحاق
المبحث الأول – زيادة الإلحاق .....(١٧)
المبحث الثاني – الحرف الزائد للإلحاق .....(١٩)
المبحث الثالث – مواطن زيادة الإلحاق .....(٢٦)
المبحث الرابع – التاء في بنت وأخت بين الإلحاق والتأنيث والتعويض....(٣١)
المبحث الخامس – خواص الإلحاق وأماراته .....(٣٤)
الفصل الثالث :-
أوزان الكلمات الملحقة في الأسماء والأفعال
المبحث الأول – الأسماء الملحقة .....(٥٢)
- أوزان الأسماء الثلاثية الملحقة .
أ- الملحق بالرباعي المجرد .
ب- الملحق بالرباعي المزيد فيه .
ج- الملحق بالخماسي المجرد .
- أوزان الأسماء الرباعية الملحقة
أ- الملحق بالخماسي المجرد .
ب- الملحق بالخماسي المزيد فيه .
المبحث الثاني – الأفعال الملحقة .....(٦٧)
أ- الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي المجرد .
ب- الأفعال الثلاثية الملحقة بالرباعي المزيد فيه .

الصفحة

الفصل الرابع :-
الإلحاق بين القياس والسماع
المبحث الأول – الإلحاق القياسي في الأسماء والأفعال .....(٨٢)
أ- الإلحاق القياسي في الأسماء .
ب- الإلحاق القياسي في الأفعال .
المبحث الثاني – الإلحاق السماعي في الأسماء والأفعال .....(٨٥)
أ- الإلحاق السماعي في الأسماء .
ب- الإلحاق السماعي في الأفعال .
المبحث الثالث – الرأي في الإلحاق .....(٨٧)
أ- الرأي في الإلحاق القياسي والسماعي .
ب- القول بزيادة بلا معنى غير ممكن .
ج- غموض صيغ الإلحاق وغرابة الأمثلة .

خاتمة البحث :-
أ- ملخص البحث .....(٩٣)
ب- نتائج البحث .....(٩٤)
ج- التوصيات .....(٩٦)
د- المصادر والمراجع والدوريات .....(٩٧)
هـ- محتويات البحث . .....(٩٩)

بسم الله الرحمن الرحيم

سيرة ذاتية أكاديمية

الاسم : - عائشة إبراهيم المهدي عبدالرحمن .
مكان وتاريخ الميلاد : - كتفية / الحلاوين / محافظة الحصاحيصا / الجزيرة.
عام ١٩٥٦م.
المراحل الدراسية : -
- مدرسة صافية الأولية للبنات - ١٩٦٣- ١٩٦٧م.
- مدرسة الكاملين المتوسطة للبنات - ١٩٦٧- ١٩٧٢م.
- مدرسة رفاعة الثانوية للبنات - ١٩٧٢- ١٩٧٥م.
- جامعة أم درمان الإسلامية - ١٩٧٥- ١٩٧٩م.
بكالوريوس اللغة العربية وآدابها.
بتقدير عام (جيد جداً).
- تمهيدي ماجستير - دراسات نحوية ولغوية.
بتقدير (جيد).
جامعة أم درمان الإسلامية – ١٩٩٩- ٢٠٠٠م.
الحالة الاجتماعية : -
متزوجة.
العمل : -
- المدارس الثانوية السودانية – ١٩٧٩- ١٩٨٤م.
- كليات التربية المتوسطة للبنات بالمملكة العربية السعودية ١٩٨٤- ١٩٨٩م.